Scaling Up NUTRITION

ENGAGE • INSPIRE • INVEST

حركة تعزيز التغذية

© Panos / Marc Shoul

تقرير التقدم السنوي

سبتمبر 2014

شكر وتقدير - جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير جمعتها وراجعتها الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية أثناء شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس 2014.
وتتلقى الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية الدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس بكندا، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وهولندا، والمملكة المتحدة.

حركة تعزيز التغذية

تقرير التقدم السنوي

سبتمبر 2014

المحتويات

نظرة عامة - تقرير التقدم السنوي لعام 2014 عن حركة تعزيز التغذية (SUN) 7

التحولات المؤسسية - التقدم عبر حركة تعزيز التغذية 7

المضي قدُماً: حركة تعزيز التغذية 2014-2015 9

مقدمة 13

الفصل الأول: حالة التغذية 15

التغذية من أجل النمو وتقرير التغذية العالمي 15

تحدي القضاء على الجوع 15

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا 16

تطوير الاتحاد الأفريقي لاستراتيجية التغذية 16

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية 16

لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية 17

جدول أعمال ما بعد 2015 17

الفصل الثاني: التحولات المؤسسية لتغذية أفضل 19

1.2 مقدمة 19

2.2 التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الأول: تهيئة بيئة سياسية تمكينية، مع قيادة قطرية قوية داخل البلد المعني وإيجاد مجال مشترك يتسنى فيه لأصحاب المصلحة مواءمة أنشطتهم وتحمل المسؤولية المشتركة لتعزيز التغذية 23

الوصف 23

الإنجازات 23

لقطات مقربة على الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية 24

التعلم والإبداع: 25

المتابعة 25

الاشتراك في حركة تعزيز التغذية: منع تضارب المصالح وإدارته 26

3.2 التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الثاني: تأييد السياسات التغذوية الوطنية التي تدمج أفضل الممارسات 27

الوصف 27

الإنجازات 28

لقطة مقربة على الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية 28

التعلم والإبداع 29

المتابعة 29

4.2 التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الثالث: تنسيق العمل عبر مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة 30

الوصف 30

لقطات مقربة على الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية 31

الإنجازات 31

التعلم والإبداع 32

المتابعة 35

5.2 التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الرابع: زيادة الموارد الموجهة للنُهج المتسقة والمتماسكة 36
الوصف 36
الإنجازات 36
الميزة: تتبع موارد شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية 38
التعلم والإبداع 42
لقطات مقربة على الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية 43
المتابعة 43

6.2 الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل 46
الوصف 46
الإنجازات 46
الموقع الإلكتروني لحركة تعزيز التغذية والاتصالات: دعم الجهود المبذولة على نطاق الحركة لمشاركة الخبرات في تعزيز التغذية 47
المتابعة 47

الفصل الثالث: حشد الدعم العالمي من أجل عمل مشترك فعال 51
شبكة الجهات المانحة (500) 53
شبكة المجتمع المدني 55
شبكة منظومة الأمم المتحدة 57
شبكة قطاع الأعمال 59
الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية 60
الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية 61
الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية 61

الفصل الرابع: تقييم حركة تعزيز التغذية، الدروس الكلية المستفادة والمضي قدمًا 63
1.4 التقييم المستقل والشامل لحركة تعزيز التغذية 63
2.4 الدروس الكلية المستفادة لحركة تعزيز التغذية 64
3.4 المضي قدمًا 65

الملحق 1: الحكومات الملتزمة بحركة تعزيز التغذية 67

الملحق 2: تطور حركة تعزيز التغذية 69

الملحق 3: تعزيز قدرات تحقيق النتائج–بناء جماعات ممارسين مستدامة من أجل تعزيز التغذية 71
جماعات الممارسين 73
جماعة الممارسين 1: تخطيط الأعمال متعددة القطاعات وحساب تكلفتها وتنفيذها وتمويلها من أجل تحسين التغذية 73
جماعة الممارسين 2: الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل تعزيز التغذية 76
جماعة الممارسين 3: الرصد الموثوق لمعدل التقدم وتقييم النتائج وإثبات نتائج التغذية 79
جماعة الممارسين 4: القدرات الوظيفية من أجل قيام حركة تعزيز التغذية بأعمال منسقة وفعالة 82

الملحق 4: تفاصيل الإنجازات التي حققتها الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية الموضحة في الفصل الثاني 85

قائمة الاختصارات والأسماء الموجزة 90

© UNICEF Malawi

نظرة عامة:
تقرير التقدم السنوي لعام 2014 عن حركة تعزيز التغذية (SUN)

I. **أكملت حركة تعزيز التغذية عامها الرابع مع التزام 54 دولة[1] وولاية ماهاراشترا الهندية بحركة تعزيز التغذية.** واستمرت الدول في وضع التغذية ضمن أولوياتها بدعم من أربع شبكات معنية بحركة تعزيز التغذية وعدة جهات فاعلة أخرى على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وقد انضمت ثلاث عشرة دولة خلال 21 شهرًا الماضية إلى الحركة، وأنصب التركيز على ضمان تحقيق تجربة الانضمام للحركة أعلى قيمة ممكنة لكل الدول المشتركة.

II. **على مستوى الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، كان هناك قدر ملحوظ من التقدم والتأمل الذاتي والعزم.** وفي الوقت ذاته، قابل هذا الالتزام والحيوية على المستوى القطري عدد من العمليات الإقليمية والعالمية الهادفة إلى دعم الجهود الوطنية، وشمل ذلك إطار الأمن الغذائي الأفريقي الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والذي لا زال يمثل وسيلة للتقريب بين برامج العمل في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية ليزيد من فرص وجود تأثير إيجابي للاستثمارات في كل قطاع على بقية القطاعات. وتقدم عملية التحضير للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية والمناقشات الدائرة بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 فرصًا للتعلم من خبرات الدول التي تعمل على تعزيز التغذية ولتعكس هذه الفعاليات طموحات تلك الدول والتزاماتها وخططها لتعزيز التغذية.

III. **وقد شهد العام 2014 بدء العمل بالتقييم الذاتي ضمن إطار حركة تعزيز التغذية للرصد والتقييم.** وقد جرت عمليات التقييم الذاتية، والتي تتضمن اجتماع أصحاب المصلحة لتقييم أدائهم، في 37 دولة مشاركة في حركة تعزيز التغذية وأكدت مسؤولية الحكومات وشركائها عن جهود تعزيز التغذية. وقد قدمت التقييمات الذاتية فرصة بالغة الأهمية للتأمل فيما أُنجز والتعلم من خبراته، وسمحت للأطراف الفاعلة بأن تفهم ما ينطوي عليه "تعزيز التغذية" لدولها؛ أي مشاركة كل من الحلول والتحديات وقيادة الحركة في رحلة تشكلها.

IV. **منذ انطلاق حركة تعزيز التغذية في عام 2010، كان من الواضح أن التحولات في القدرات المؤسسية هي مفتاح النجاح لتعزيز التغذية.** إن الدول التي أظهرت تحسينات منصفة ومستدامة في تغذية شعوبها هي تلك الدول التي تتمتع مؤسساتها الوطنية والمحلية بالقدرة على التخطيط لتنفيذ النشاطات التي تواجه المحددات الرئيسية لسوء التغذية، وضمان التنفيذ الفعال ورصد مدى التقدم، وتعديل عملية التنفيذ في ضوء النتائج المحققة، وأخيرًا حشد الموارد اللازمة لتعزيز النتائج.

التحولات المؤسسية - التقدم عبر حركة تعزيز التغذية

V. **يتجسد جوهر التحولات المؤسسية الرئيسية في الأهداف الأربعة الاستراتيجية الموضحة في استراتيجية حركة تعزيز التغذية لعام 2012-2015.** وتعمل معظم الجهات الفاعلة داخل الحركة على ربط هذه الأهداف بالعمليات التي تنفذها على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمجتمعية.

أ) **الهدف الاستراتيجي 1:** تهيئة بيئة سياسية تمكينية، مع قيادة قطرية قوية داخل البلد المعني وإيجاد مجال مشترك يتسنى فيه لأصحاب المصلحة مواءمة أنشطتهم وتحمل المسؤولية المشتركة لتعزيز التغذية

ب) **الهدف الاستراتيجي 2:** تحديد أفضل الممارسات لتعزيز الإجراءات التدخلية المثبت نجاحها، ويشمل ذلك اعتماد القوانين والسياسات الفعالة

ج) **الهدف الاستراتيجي 3:** تنسيق العمل حول الخطط القُطرية عالية الجودة وجيدة التكاليف، مع وجود إطار نتائج متفق عليه، ومساءلة مشتركة

د) **الهدف الاستراتيجي 4:** زيادة الموارد الموجهة لنُهج متسقة ومتماسكة.

[1] منذ صدور تقرير التقدم السنوي لعام 2013 عن حركة تعزيز التغذية، انضمت 13 دولة إلى الحركة، وهي: كمبوديا وجزر القمر والكونغو-برازافيل وكوستاريكا وغينيا-بيساو وليسوتو وليبريا والفلبين والصومال وسوازيلند وطاجيكستان وتوغو وفيتنام ويتناول هذا التقرير 50 دولة مشتركة في حركة تعزيز التغذية. وقد انتهت 37 دولة من هذه الدول من إجراء تقييمات ذاتية في 2014 بينما تم تجميع التحليل الخاص بالثلاث عشرة دولة المتبقية من خلال التعاملات مع الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية. ولم يتم التطرق إلى أحدث أربع دول مشتركة في الحركة، ألا وهي كمبوديا وليسوتو والفلبين والصومال بالتفصيل راجع ملخص تقرير التقدم السنوي لعام 2014 عن حركة تعزيز التغذية للاطلاع على الملاحظات المنهجية الكاملة.

VI. **هناك تقدم جوهري فيما يتعلق بالعمليات المرتبطة بالهدفين الاستراتيجيين 1 و 2 لحركة تعزيز التغذية.** تؤدي دول حركة تعزيز التغذية دورًا رياديًا لإلهام الحكومات وتدعم المنظمات داخل الحركة وخارجها. ومنح هؤلاء القادة للحركة سمتها واستغلوا الأفضل عند كل جهة فاعلة لتعزيز التغذية. وقد تجلى هذا الأمر في إقرار سياسات التغذية الوطنية الشاملة، وسن تشريعات قوية وذات صلة، والتركيز المتزايد على العدالة الغذائية للنساء وتزايد الصلات بين الدول التي تشجع على المشاركة والتعلم والابتكار.

VII. **فيما يتعلق بالعمليات المرتبطة بالهدف الاستراتيجي رقم 3،** هناك قناعة منتشرة على نطاق واسع بأن التنسيق بين قطاع عريض من الجهات الفاعلة القُطرية بشأن إطار نتائج مشترك ليس بالمهمة اليسيرة، بل يتطلب جهودًا متواصلة من جميع الأطراف المعنية. ويمثل ذلك الاختبار الحاسم الذي تواجهه الأطراف العاملة في إطار الحركة في سعيها للتعبير عن مصالح المهددين بخطر الإصابة بسوء التغذية. ولكن عند تحقق التركيز والمواءمة والتعاون، مع إمكانية الحفاظ عليهم، فإن ذلك يمثل تحولاً جذريًا في أساليب عمل تلك المؤسسات وأصحاب المصلحة، ويسهم مساهمة جوهرية في المساءلة الجماعية.

VIII. **توجد الآن علامات مبكرة على أنه مع تقدم الدول في تحقيق أول هدفين استراتيجيين للحركة،** فإنها تشهد زيادة في الموارد المتاحة للتغذية من خلال زيادة مراعاة القطاعات المختلفة للجوانب المتعلقة بالتغذية والتكثيف في توصيل تدخلات معينة لمن هم في أمس الحاجة إليها. في بعض الدول، يعيق العجز في الموارد الضرورية التقدم، وذلك بالإضافة إلى نقص في الصناديق التحفيزية، وخاصة تلك الصناديق اللازمة لبناء القدرات في مجموعة من القطاعات. وهناك اتجاه واعد نحو فرص أكثر توقعًا للحصول على الموارد المالية اللازمة من مصادر داخلية ومصادر خارجية في إطار حركة تعزيز التغذية. وهذا الاتجاه يجب تشجيعه ودعمه.

IX. **من أجل مواصلة تحفيز التحويلات المؤسسية والحفاظ عليها،** تحتاج الحكومات والأطراف التي تساعدها للقدرة على توصيل أهمية التحرك والنتائج التي تتحقق وذلك إلى جميع فئات المجتمع. والمؤسسات الناجحة هي التي تستطيع، على المستوى الوطني والمحلي، أن تُشرك مختلف القطاعات الحكومية التي يمكن لتحركاتها أن تؤثر على المقومات الأساسية لتغذية أفراد المجتمع. كما أن النجاح يعتمد أيضًا على مدى قدرتها على إشراك مختلف الأطراف الفاعلة التي ترتبط بالقضية، من المجتمع العلمي إلى المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والشركاء من المانحين، والمنظمات الإقليمية والدولية. ولهذا السبب، طلبت عدة دول[2] المشورة والدعم- من دول أخرى داخل الحركة، فيما يتعلق باستراتيجيات التعبئة الاجتماعية، والمناصرة، والإعلام فيما يتعلق بالتغذية.

X. **تفيد نتائج الرصد لعام 2014 الصادر عن حركة تعزيز التغذية بأنه عندما تكون شبكات الحركة العالمية الأربع قادرة على توفير دعم يُكرس المضي قدمًا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، فإن وتيرة التقدم تتسارع.** ويتحقق هذا عند وجود مدخلات منسقة من شبكة منظومة الأمم المتحدة، وجهود استباقية من شبكة الجهة المانحة أو المشاركة القوية من شبكتي المجتمع المدني وقطاع الأعمال. والأكثر من ذلك، عندما تكون جهود الشبكات تكميلية. ويتزايد تسارع الجهود أكثر عندما تتكامل جهود الشبكات.

XI. **وتكشف شبكات حركة تعزيز التغذية العالمية عن تشابه ملحوظ في الجوانب التي تتطلب المزيد من العمل.** وأشارت كل الشبكات إلى وجود فرصة كبيرة للتحسن في كيفية قيام أعضائها بمواءمة سياساتهم لتحقيق أهداف استراتيجية حركة تعزيز التغذية، وتهيئة تفاعل أفضل بين الشبكات العالمية والقطرية. ستركز شبكات حركة تعزيز التغذية العالمية الآن على تعزيز الروابط بين النشاطات على المستوى القُطري والمستوى العالمي، وخاصة ضمان تنفيذ الالتزامات الدولية لدعم الدول، سواء مباشرة أو بالتعاون مع جهات أخرى.

XII. **وفي أبريل 2014، أقر الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية تأسيس "جماعات الممارسين" كآلية لضمان زيادة سهولة حصول الدول على الدعم التقني وإمكانية مشاركة أفضل الممارسات.** وعلى مدار العام 2013-2014، واستجابة لطلبات سد الثغرات في القدرات من خلال تبادل التعلم والدعم من الخبراء بين الدول، فقد نظمت الشبكات العالمية لدعم حركة تعزيز التغذية والحكومات اجتماعات إقليمية وعمليات تبادل بين الدول مع التركيز على التغذية، وكان الكثير منها خارج نطاق حركة تعزيز التغذية. وحفزت تلك المبادرات ظهور أربع جماعات ممارسين. وللوصول بتلك الفرصة للتعلم والمشاركة إلى الحد الأقصى، فقد ركزت الجهود على مدار 12 شهرًا الماضية على التغذية وتنسيق الإسهامات في تلك الجماعات الأربع وفقًا للأهداف الاستراتيجية الأربعة لحركة تعزيز التغذية.

[2] بنن، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلفادور، وهايتي، وإندونيسيا، وقيرغيزستان، وجمهورية لاوس الديمقراطية، ومدغشقر، ومالي، وموزمبيق، وميانمار، وباكستان، وتنزانيا، واليمن، وزمبابوي.

XIII. **سيؤدي تأثير هذه التحولات إلى زيادة نطاق تغطية التدخلات والخدمات وتحسين ممارسات التغذية والرعاية.** وسيؤدي هذا لتسريع معدل تحقيق الدول لأهدافها في تغذية شعوبها. وتجسد خطة التنفيذ الشاملة بشأن تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال وأهدافها الستة، والتي أُعتمدت في الدورة الخامسة والستين لجمعية الصحة العالمية في مايو 2012، الالتزام العالمي الجماعي بتحسين التغذية. وتعكس الأهداف المنصوص عليها في هذه الخطة نهجًا ناشئًا للتغذية يركز على الأعباء المتعددة لسوء التغذية وهي زيادة الوزن والبدانة والأمراض الناتجة عن الأنظمة الغذائية فضلاً عن نقص التغذية ونقص عناصر غذائية معينة.

XIV. **سيحتاج الجهد العالمي لضمان تمتع جميع سكان العالم في كل مكان بالتغذية السليمة، وهو الجهد الذي تُعد حركة تعزيز التغذية جزءًا منه، إلى عقد على الأقل ليصبح له تأثير على حالة التغذية.** وبالنسبة لمعظم الدول، فستستغرق الرحلة سنوات عديدة، ولكن الاشتراك في الحركة سيكثف المعدل العام الذي تتحقق به هذه السرعة وسيسمح بالمشاركة واسعة النطاق من عدة جهات فاعلة.

المضي قدُماً: حركة تعزيز التغذية 2014-2015

1. **لقد وفر استخدام "منهجية خارطة النتائج" كأساس لرصد التقدم بواسطة أصحاب المصلحة داخل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية فرصة لهم لتقدير ما تم إنجازه وللتعلم من تجاربهم ومشاركة كل من الحلول والتحديات التي واجهوها، وكذلك توجيه الحركة أثناء تطورها.** ويجب دعم تلك الجهود وتعزيزها على المستويين العالمي والوطني بغية مساعدة الجهات الفاعلة من داخل الدول على الإيفاء بالتزاماتها. ويمكن أن يساعد التتبع المنتظم لعلامات التقدم ذات الأولوية على تمكين الجهات الفاعلة في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين من رفع تقارير عن إسهاماتهم.
2. **تُشجع الدول المنضمة مؤخرًا على اكتشاف فرص التعلم مع الدول التي انضمت للحركة منذ بعض الوقت، وخصوصًا فيما يتعلق بالهدفين الاستراتيجيين الأول والثاني** (الالتزام السياسي المستدام وإقامة منتديات فعالة لأصحاب المصلحة المتعددين وإقرار سياسات التغذية الوطنية التي تتضمن أفضل الممارسات، على التوالي). ويتعين على الدول التي حققت مكاسب جوهرية في هذا الأمر تبني الأدوار القيادية التي يمكنها أداؤها.
3. **ومع تطور الحركة، يتعلم العاملون فيها ومعها المزيد عن تعقيدات مواجهة تحدي مواءمة قطاع عريض من الجهات الفاعلة القُطرية حول إطار نتائج مشترك.** وسوف تساعد جماعات الممارسين الناشئة في إضفاء الطابع المؤسسي على التحولات اللازمة للوصول إلى مرحلة الممارسة الطبيعية في كل الجهود التي تهدف إلى تمكين الأشخاص من التمتع بالتغذية الجيدة في كل الأوقات.
4. **ويفرض حشد الموارد تحديات، ولكن يوجد اتجاه واعد نحو وصول أكثر توقعًا إلى الموارد المالية اللازمة من مصادر داخلية وخارجية داخل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.** إن العمل الذي تبذله شبكة الجهات المانحة لتتبع نفقاتها أمر مشجع، بينما سيكون تحديد سبل التغلب على التحديات التي تم الإقرار بها في هذه الممارسة ضروريًا. وعلى المستوى القُطري، يجب توفير أكبر قدر ممكن من الدعم ومواءمته لإقامة منهجية متفق عليها تهدف إلى تمكين الدول من تتبع الاتجاهات التاريخية في الإنفاق على التغذية.
5. **بالرغم من ارتفاع نسبة الالتزام السياسي، فإنه هش كما يتضح في الثغرات الواضحة بين السياسات المعلنة والنشاطات التي تُباشر.** ويعتبر الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل أمورًا هامة في عملية بدء التحولات المؤسسية اللازمة لسد تلك الثغرات، فضلاً عن تسريع وتيرتها والحفاظ عليها. وتحتاج الحكومات وتلك الجهات الداعمة لجهودها إلى اكتساب القدرة على توصيل مدى أهمية العمل والنتائج المحققة. كما يجب أن تتمتع بالقدرة على إشراك القطاعات الحكومية المختلفة التي يمكن أن تؤثر أعمالها على المحددات الأساسية لتغذية الأشخاص، وكذلك القدرة على ضم قطاع كامل من الجهات الفاعلة اللازمة، بدايةً من المجتمع العلمي والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وشركاء الجهات المانحة وكل من المنظمات الإقليمية والدولية. ويجب أن تحظى عملية بذل الجهد على مستوى الحركة لتحديد وتشجيع النهج الفعالة للحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل بالأولوية خلال السنة المقبلة.

6. **إن بناء القدرات على المستوى الوطني لإدارة تغذية محسنة لأصحاب المصلحة أمر ضروري لتحقيق نتائج مستدامة.** ويجب تركيز الجهود على تعزيز الأداء المؤسسي وتطوير المهارات من أجل تحسين التعاون والمساءلة والإدارة القائمة على النتائج.
7. **ويمكن تسريع وتيرة التقدم في كل جوانب تعزيز التغذية عبر تكثيف الجهود المبذولة للتعلم والمشاركة.** وتعمل جماعات الممارسين الناشئة بالفعل على إنشاء مستودع عالمي للمعرفة وتوافق الآراء، والذي أثبت أنه لا يقدر بثمن في تخطي المعوقات خصوصًا فيما يتعلق بالتخطيط وحساب التكلفة والتنفيذ وتمويل الأعمال التغذوية متعددة القطاعات، إلى جانب الرصد المعتمد لمعدل التقدم وتقييم النتائج وإثبات نتائج التغذية.
8. **وقد كانت الشبكات العالمية لحركة تعزيز التغذية ضرورية لتحقيق النجاح المحرز حتى الوقت الحالي، كما يعزز دورها في جماعات الممارسين الناشئة من قيمتها بالنسبة للحركة.** ويجب على الشبكات تركيز جهودها على اكتشاف سبل تمكّن أعضائها من مواءمة سياساتهم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لحركة تعزيز التغذية وإقامة تفاعلات أفضل بين الشبكات العالمية والقُطرية. ويتم تشجيع الشبكات العالمية لحركة تعزيز التغذية على تعزيز الروابط بين الأعمال على المستوى القُطري والمستوى العالمي، وخصوصًا لضمان الإيفاء بالالتزامات العالمية لدعم الدول، سواء بصورة مباشرة أو بالتعاون مع الآخرين.
9. **إن عواقب التقاعس وخيمة.** لن تستطيع الدول الإيفاء بالتزاماتها السياسية والمالية ما لم تتحول السياسات إلى أعمال مطبقة في أرض الواقع، بل ويتم رصدها ومحاسبتها بصورة منتظمة فيما يخص المدفوعات (مخصصات الميزانية) والنتائج والأثر. وهذا يتطلب أسرع استجابة مشتركة من الجهات الفاعلة في نظام التغذية العالمي.
10. **يعاني عدد من دول حركة تعزيز التغذية من أزمات إنسانية.** وهاك حاجة إلى مستوى أقوى من العمل المشترك، بين جميع أصحاب المصلحة في الحركة، للتأثير على دمج التغذية في جميع الأنشطة الإنسانية وتشجيع الاستجابة الشاملة. فالاستجابة للاحتياجات الإنسانية قد يمثل فرصة سانحة للتعامل مع التغذية في الدول المتأثرة بالأزمات. ويعني هذا ضمان دمج التغذية في خطط التأهب من حيث تحسين القدرة على الاستجابة الفورية، وخطط التعافي، وبناء القدرة على المجابهة في المجتمعات الأكثر عرضة للتضرر. وسيتطلب هذا تحركًا من قادة الوكالات الإنسانية والإنمائية.
11. **الفريق التوجيهي مسؤول عن وضع رؤية لمستقبل حركة تعزيز التغذية.** وسيضمنون أن تظل الحركة مفتوحة أمام جميع الدول وأصحاب المصلحة الملتزمين بوضع نهاية لسوء التغذية بجميع صوره وتحقيق عدالة التغذية للجميع. وسيستفيدون من التقييم الشامل المستقل (ICE) الذي يقيم ارتباط وكفاءة وفعالية الحركة والمزمع إجراؤه في ديسمبر 2014، وسيصدرون استجابة إدارية مجمعة، بالتشاور مع دول حركة تحسين التغذية وجماعات أصحاب المصلحة في الحركة، في نهاية شباط/ فبراير، وسيدرسون خيارات التوجيه الاستراتيجي للحركة في نيسان/أبريل. ومن المنتظر أن تصبح هناك استراتيجية أكثر تفصيلاً للحركة بحلول نهاية 2015.

© Le Huu Tho

© Claire Blanchard

مقدمة

1. **أكملت حركة تعزيز التغذية، التي بدأت في سبتمبر 2010، عامها الرابع مع التزام 54 دولة[3] وولاية ماهاراشترا الهندية بحركة تعزيز التغذية.** واستمرت الدول في وضع التغذية ضمن أولوياتها بدعم أربع شبكات معنية بحركة تعزيز التغذية، وكذلك عدة جهات فاعلة أخرى على المستوى العالمي والإقليمي والدولي. وقد انضمت ثلاث عشرة دولة خلال 21 شهرًا الماضية إلى الحركة، وأنصب التركيز على ضمان تحقيق تجربة الانضمام للحركة أعلى قيمة ممكنة لكل الدول المشتركة.
2. **بدأت حركة تعزيز التغذية في عام 2010 كوسيلة تبنتها الحكومات، بمساندة العديد من الجهات الفاعلة، لتعزيز الأهداف التغذوية الوطنية وتحقيقها.** وتتمركز الحركة حول حكومات الدول الملتزمة بتعزيز التغذية: حيث تضع أهدافًا وطنية وتعدّل أساليب عملها بحيث تتعاون كل من الحكومة والمنظمات الداعمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية.
3. **ويركز تقرير التقدم السنوي لهذا العام عن حركة تعزيز التغذية على التحسينات التي أجريت على مستوى الحركة، فضلاً عن التعلم والإبداع المنبثق من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.** ويستعرض التقرير التقدم الذي حققته شبكات حركة تعزيز التغذية الأربع العالمية وجهود الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية والأمانة العامة للحركة، ويتناول كذلك أولويات العام المقبل.
4. الفصل الأول من التقرير يلقي نظرة سريعة على الوضع الحالي للمشهد العالمي للتغذية، ويحدد الأوقات الرئيسية والعمليات التي تهدف إلى تطوير التقدم المحرز في تعزيز التغذية على مستوى الدولة وزيادته في نفس الوقت.
5. بينما يبحث الفصل الثاني مدى التقدم والنتائج المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الأربعة لحركة تعزيز التغذية. ويسلط الضوء على الدروس المستفادة ذات الصلة بجهود الحكومات و الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية في تقوية قدراتهم الرئيسية، والأساليب التي يحصلون من خلالها على دعم شبكات جهات فاعلة أخرى سواء من داخل هذه الدول أو على مستوى العالم. بالإضافة إلى أنه يسلط الضوء على بعض الثغرات التي ما زالت بحاجة إلى سدها.
6. بينما يركز الفصل الثالث على الأساليب التي تقوم من خلالها شبكات الدعم من المتبرعين والمجتمع المدني والأمم المتحدة والشركات، سواء على المستوى الوطني أو العالمي، بالإسهام في تحسين القدرات عبر الحركة وتطويرها. كما يحدد التحديات التي تواجه سبل التأكد من قدرة هذه الشبكات على الاستجابة لمطالب توفير دعم تقني ومالي تحفيزي وإدراك إمكانية حاجة التحسينات المهمة إلى زيادة كبيرة في المساعدات الميسرة، وهو ما سيزيد في العامين أو الثلاثة القادمين. علاوةً على ذلك، يبحث الفصل الثالث بإيجاز التطورات الأخيرة داخل الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية والأمانة العامة للحركة والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء (MPTF).
7. في سبتمبر 2013، طلب الفريق التوجيهي إجراء تقييم شامل ومستقل (ICE) للتركيز على مدى أهمية الحركة وفعاليتها وكفاءتها واستمراريتها في تحقيق النتائج المرجوة. وبينما يتم إجراء التقييم الشامل والمستقل الآن، يقدم لنا الفصل الرابع المعلومات المتاحة حاليًا عن نطاق التقييم وسيره، فضلاً عن المسار المقترح للمضي قدمًا بالحركة في عام **2015.**
8. يقدم الملحق الأول قائمة كاملة بجميع الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، بينما يوفر الملحق الثاني نظرة عامة عن المراحل الست التي مرت بها حركة تعزيز التغذية حتى وقتنا هذا. ويقدم الملحق الثالث نظرة عامة عن كل جماعة من جماعات الممارسين الأربع التي ظهرت داخل حركة تعزيز التغذية. بينما يتضمن الملحق الرابع تفاصيل الإنجازات المذكورة في الفصل الثاني.

[3] منذ صدور تقرير التقدم السنوي لعام 2013 عن حركة تعزيز التغذية، انضمت 13 دولة إلى الحركة، ألا وهي: كمبوديا، وجزر القمر، والكونغو، وكوستاريكا، وغينيا-بيساو، وليسوتو، وليبريا، والفلبين، والصومال، وسوازيلند، وطاجيكستان، وتوغو، وفيتنام. ويتناول هذا التقرير 50 دولة مشتركة في حركة تعزيز التغذية، منها 37 دولة انتهت من إجراء تقييمات ذاتية في 2014. بينما تم تجميع التحليلات الخاصة بالثلاث عشرة دولة المتبقية من خلال التعاملات مع الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية. ولم يتم التطرق إلى أحدث أربع دول مشتركة في الحركة، ألا وهي كمبوديا، وليسوتو، والفلبين، والصومال، بالتفصيل. راجع ملخص تقرير التقدم السنوي لعام 2014 عن حركة تعزيز التغذية للاطلاع على نظرة عامة كاملة عن المنهجية.

الفصل 1

© SESAN Guatemala

الفصل الأول:
حالة التغذية

9. على مستوى الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، كانت هناك خطوات ملحوظة من التقدم والتأمل الذاتي والعزم (راجع **الفصل الثاني**). وفي الوقت نفسه، انعكست هذه الطاقة وهذا الالتزام على مستوى الدولة على عدد من العمليات الإقليمية والعالمية التي تهدف إلى دعم الجهود الوطنية. وإذا كان حدث التغذية من أجل النمو الذي أُقيم في يونيو 2013 قد فتح فصلاً جديدًا للتغذية، فإن الأشهر التي تلت لم تكن أقل أهمية؛ حيث أضافت إلى قصة الزخم غير المسبوق والتعهد بتحسين التغذية.

التغذية من أجل النمو وتقرير التغذية العالمي

10. أدى حدث **التغذية من أجل النمو** (N4G) رفيع المستوى (2013) إلى التزام دولي غير مسبوق بمجابهة نقص التغذية مع الالتزام بالمساعدة في هزيمة الجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى إنقاذ حياة 1.7 مليون طفل على الأقل والتبرع بما يزيد عن 23 مليار دولار أمريكي. التزم الموقعون على ميثاق N4G العالمي بضمان تخصيص إطار على كل من المستويين القطري والدولي لجعل البيانات متاحة بسهولة للمواطنين وأصحاب المصلحة، فضلاً عن تتبع التقدم المحرز علنا مقابل جميع الالتزامات المتعهد بها. وفي نوفمبر 2014، إبَّان المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (ICN2)، سيتم نشر **تقرير التغذية العالمي** الأول. ويتضمن التقرير نظرة عامة شاملة وموثوقة عن حالة التغذية على المستوى العالمي والدولي، فضلاً عن تحليل ومراجعة قوية للبيانات لتفسير التقدم المحرز تجاه الحد من سوء التغذية بشكل عام وتجاه تحقيق الأهداف المتفق عليها لجمعية الصحة العالمية والتغذية من أجل النمو. وتدعم الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية وشبكات الحركة عملية إعداد هذا التقرير، بما في ذلك تسهيل متابعة التقدم المحرز في التزامات التغذية من أجل النمو. وسوف يسهم إنتاج هذا التقرير في الجهود المبذولة لترسيخ مراقبة موثوقة للتقدم المحرز وتقييم النتائج وعرضها (راجع **جماعة الممارسين الثالثة** في الملحق الثالث من هذا التقرير).

تحدي القضاء على الجوع

11. بدأ تحدي القضاء على الجوع (ZHC) التابع للأمين العام للأمم المتحدة في يونيو 2012، ويجمع هذا التحدي بين الزراعة والأنظمة الغذائية المستدامة في إطار السعي للقضاء على الجوع وسوء التغذية. ويهدف هذا التحدي إلى: القضاء على وقف نمو الأطفال أقل من عامين وإتاحة الوصول الكامل للغذاء الكافي على مدار العام وأن تكون جميع الأنظمة الغذائية مستدامة، وزيادة إنتاجية صغار الملاك ودخلهم بنسبة 100% والقضاء على تلف أو هدر الطعام[4].

[4] قد دشَّن الأمين العام للأمم المتحدة خمس مبادرات لتسريع التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، ومن بينها تحدي القضاء على الجوع. أما المبادرات الأربع الأخرى فهي: مبادرة كل امرأة، كل طفل ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع (SE4ALL) ومبادرة التعليم أولاً العالمية (GEF) ومبادرة النبض العالمي (Global Pulse).

لجنة المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية المعنية بالقضاء على بدانة الأطفال

12. **لتجميع أفضل مشورة ممكنة عن كيفية التعامل مع أزمة بدانة الأطفال، قامت المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية في مايو 2014 بتأسيس لجنة رفيعة المستوى للقضاء على بدانة الأطفال.** في عام 2012، كان هناك أكثر من 40 مليون طفل دون الخامسة يعانون من زيادة الوزن أو البدانة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 70 مليون بحلول عام 2025 إذا استمرت الاتجاهات الراهنة في التعامل مع الأزمة. استجابة لهذا الوضع، كُلفت اللجنة بإصدار تقرير يحدد النُهج ومجموعات التدخلات التي من المحتمل أن تكون الأكثر فعالية في السياقات المختلفة حول العالم. ومن المقرر أن ينتج هذا التقرير عن توافق آراء بين مجموعة كبيرة من الخبراء، ويُعرض على المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية لتنقل توصياته إلى جمعية الصحة العالمية[5].

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

13. في أفريقيا، تُبذل جهود حثيثة للتحفيز على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الحد من الفقر من خلال إطار عمل **البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP)** المتعلق بالأمن الغذائي الأفريقي، وهو برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD). وبالرغم من إعداد الكثير من خطط الاستثمار الوطنية في الزراعة والأمن الغذائي (NAFSIPs) في إطار عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ومن بينها أهداف متعلقة بالتغذية، فما زال تنسيق النشاطات ضروريًا لضمان لتحقيق الأمن الغذائي. ويتصدى لهذه الثغرة مبادرة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهدف زيادة القدرة على مجابهة مشكلة التغذية من خلال وضع خطط استثمار وطنية في الزراعة والأمن الغذائي وتنفيذها.

تطوير الاتحاد الأفريقي لاستراتيجية التغذية

14. **أعلن الاتحاد الأفريقي عام 2014 على أنه عام الزراعة والأمن الغذائي. وقد أدت زيادة الاهتمام بالترابط بين الزراعة والأمن الغذائي والتغذية إلى تحفيز العمل على وضع الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية (ARNS) في الفترة بين 2015-2025[6].** وترسخ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية 2015-2025 لوجود توافق آراء مشترك يستهدف إيجاد نُهج قوية وفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين ووضع هياكل وآليات لإدارة وحوكمة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية مجموعة من الأحكام المؤسسية لضمان توافق الاتحاد الأفريقي وهياكله وآليات التنفيذ فيه مع حاجة نُهج أصحاب المصلحة المتعددين/ منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لحوكمة وإدارة دعم القيادة الأفريقية من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال.

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

15. **يُعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الذي تشارك فيه منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، في روما في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر 2014.** ويحضر الاجتماع ممثلون عن الحكومات في أول مؤتمر حكومي دولي رفيع المستوى معني بالتغذية منذ المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية الذي نظمته منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في عام 1992. ويأتي هذا المؤتمر، الذي سيركز على كيفية مواجهة التحديات الكبرى الخاصة بالتغذية خلال العقدين القادمين، في الوقت الذي نجد فيه حكومات الدول التي تعاني شعوبها من سوء التغذية تأخذ بزمام الأمور وتعيد بناء النظام الغذائي الدولي بحيث يلائم الغرض منه.

---

[5] لجنة منظمة الصحة العالمية للقضاء على بدانة الأطفال، http://www.who.int/dietpysicalactivity/end-childhood-obesity/en.

[6] تعتبر الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية 2015-2015 امتدادًا للاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية 2005-2015.

لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

16. **لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)** هي منبر حكومي دولي شامل يجمع كل أصحاب المصلحة للعمل سويًا بطريقة منسقة لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وقد تأسس فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية **(HLPE)** في **2010** ليكون واجهة علمية وسياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة. ويهدف فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية إلى تعزيز قوة عملية وضع السياسات من خلال تقديم نصائح وتحليلات مستقلة وقائمة على الأدلة بناءً على طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتغطي أحدث التقارير الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية موضوعات استدامة مصايد الأسماك والاستزراع المائي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، بالإضافة إلى تلف أو هدر الطعام في سياق الأنظمة الغذائية المستدامة.

جدول أعمال ما بعد 2015

17. **بالرغم من أن وضع جدول أعمال ما بعد 2015 هو عملية مستقلة عن عمل حركة تعزيز التغذية، فقد كان من المشجع إدراك أن جوهر التغذية الأساسي ينعكس على آراء مختلف الجهات الفاعلة المعنية بصياغة جدول الأعمال.** وقد تم تكليف مجموعة عمل مفتوحة باب العضوية تابعة للجمعية العامة وتتألف من 30 عضوًا، ممثلاً عن الدول الأعضاء، بإعداد اقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع ظهور نتيجة هذه العملية بقوة في الجمع العام للأمم المتحدة في 2014.

© PROCASUR / Giulia Pedone

تقديم عملية معالجة الملح باليود في كاولاك، السنغال

الفصل 2

© PROCASUR / Giulia Pedone

الفصل الثاني:
التحولات المؤسسية لتغذية أفضل

1.2 مقدمة

18. **منذ انطلاق حركة تعزيز التغذية في عام 2010، كان من الواضح أن التحولات في القدرات المؤسسية هي مفتاح النجاح لتعزيز التغذية.** إن الدول التي أظهرت تحسينات منصفة ومستدامة في تغذية شعوبها هي تلك الدول التي تتمتع مؤسساتها الوطنية والمحلية بالقدرة على التخطيط لتنفيذ النشاطات التي تواجه المحددات الرئيسية لسوء التغذية، وكذلك ضمان التنفيذ الفعال ورصد مدى التقدم، إلى جانب تعديل عملية التنفيذ في ضوء النتائج المحققة، وأخيرًا حشد الموارد اللازمة لتعزيز النتائج.

19. **يتجسد جوهر التحولات المؤسسية الرئيسية في أربعة أهداف استراتيجية موضحة في استراتيجية حركة تعزيز التغذية لعام 2012-2015.** تعمل معظم الجهات الفاعلة داخل الحركة على ربط هذه الأهداف بالعمليات التي تنفذها على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمجتمعية.

أ) **الهدف الاستراتيجي 1:** الالتزام السياسي المستمر وتأسيس منتديات فعالة لأصحاب المصلحة المتعددين: تهيئة بيئة سياسية تمكينية، مع قيادة قطرية قوية داخل البلد المعني ومجال مشترك (منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين)، بحيث يتسنى للقطاعات المختلفة وأصحاب المصلحة مواءمة أنشطتهم وتحمل المسؤولية المشتركة عن تعزيز التغذية؛

ب) **الهدف الاستراتيجي 2:** إقرار سياسات التغذية الوطنية التي تتضمن أفضل الممارسات: وضع وإقرار سياسات تتضمن أفضل الممارسات لتعزيز التدخلات المثبت نجاحها، ويشمل ذلك اعتماد القوانين، مع التركيز بشكل خاص على اهتمامات واحتياجات النساء اللاتي حصلن على أدوار متعددة في المجتمع؛

ج) **الهدف الاستراتيجي 3:** تنسيق العمل عبر القطاعات وبين أصحاب المصلحة: تنسيق العمل والتنفيذ الفعال للخطط القطرية عالية الجودة وجيدة التكاليف، والتي تعتمد على إطار عمل متفق عليه خاص بالنتائج ومساءلة مشتركة بين أصحاب المصلحة؛

د) **الهدف الاستراتيجي 4:** زيادة موارد التغذية وتقديم النتائج: حشد الموارد المالية المتزايدة الموجهة نحو تنفيذ خطط القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة بطريقة متماسكة ومتسقة، وتقديم النتائج.

20. **عملت الحركة منذ نشأتها على تشجيع التعاون بين الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية (من خلال شبكة مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية) وبين جهات فاعلة مختلفة (داخل هذه الدول وعلى المستوى الإقليمي والعالمي).** ويعد الغرض الشامل للحركة ضمان تلقي الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى داخل الدول دعمًا مفيدًا ومجديًا خلال تنفيذهم للتحولات المؤسسية. علاوة على ذلك، قام أصحاب المصلحة بتنظيم أنفسهم في شبكات دعم عالمية (المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء من الجهات المانحة والشركات)، والتي يرتبط كل منها بشبكات دعم قطرية. وكان هناك اهتمام مستمر بمدى قدرة العلماء والمختصين في مجال التغذية على دعم الحركة بصورة أفضل.

21. **على مدار عام 2013، كشف الحوار الدائر بين مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية عن ضرورة تقوية قدرات المؤسسات المسؤولة عن التغذية، ضمن الموارد المتاحة لها، والدعم المقدم لها إذا أُريد لها أن تكون قادرة على تعزيز عملية التنفيذ بما يتماشى مع الالتزامات القائمة.** وحددت مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية نوعين من القدرات التي يجب تعزيزها، وبُذلت جهود فورية لجعل ذلك ممكنًا من خلال ربط مطالب الدول بالخدمات التي تقدمها الشبكات. وقد كان لهذا النهج، الذي يُشار إليه باسم "القدرة على التنفيذ" (راجع الملحق الثالث)، أثرًا فوريًا على عمل الأمانة العامة وعلى الطرق التي تنظم شبكات الدعم الأربعة نفسها من خلالها على مستوى الدولة وعلى المستوى العالمي[7].

[7] راجع الفصل الثالث من هذا التقرير وتقرير التقدم السنوي لعام 2013 عن حركة تعزيز التغذية.

22. **وفي أبريل 2014، أقر الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية تأسيس "جماعات الممارسين" كآلية لضمان زيادة سهولة حصول الدول على الدعم التقني والقدرة على مشاركة أفضل الممارسات.** وعلى مدار العام 2013-2014، واستجابة لطلبات سد الثغرات في القدرات وإثبات النتائج من خلال التعلم ودعم الخبرة فيما بين الدول، فقد نظمت الشبكات العالمية لدعم حركة تعزيز التغذية والحكومات اجتماعات إقليمية وعمليات تبادل بين الدول مع التركيز على التغذية، وكان الكثير منها خارج نطاق حركة تعزيز التغذية. وحفزت تلك المبادرات ظهور أربع جماعات ممارسين. وللوصول بتلك الفرصة للتعلم والمشاركة إلى الحد الأقصى، فقد ركزت الجهود على مدار 12 شهرًا الماضية على التغذية وتنسيق الإسهامات الخاصة بتلك الجماعات الأربع وفقًا للأهداف الاستراتيجية الأربعة لحركة تعزيز التغذية. ولا يوجد هيكل قياسي لتلك الجماعات، وإنما انبثقت استجابة لاهتمامات المشاركين فيها وقدراتهم.

23. **تتناول الأقسام التالية التقدم الذي أحرزته الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الأربعة والتعلم المنبثق من إنشاء جماعات الممارسين الأربعة التابعة لحركة تعزيز التغذية[8].** وتستند على ممارسة التقييم الذاتي لعام 2014 على مستوى الحركة. فضلاً عن أنها تعكس التبادلات الثرية بين مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية من خلال المؤتمرات التي تعقدها شبكات الدول المشتركة في الحركة عن بعد كل شهرين، ومن خلال التبادلات بين بلد وأخرى. يبدأ كل قسم بوصف أثر الهدف الاستراتيجي قيد التنفيذ والإنجازات التي وردت في عملية رصد حركة تعزيز التغذية في 2014 والدروس المستفادة والإبداع المنبثق كنتيجة لهذا التعلم وإجراءات المتابعة التي تم اتخاذها لتطبيق هذه الدروس حتى يمكن زيادة فعالية إجراءات تعزيز التغذية.

24. **وتستخدم عملية رصد حركة تعزيز التغذية في 2014 إطار رصد وتقييم حركة تعزيز التغذية المنشور في 2013[9].** وقد أجرت 37 دولة من هذه الدول تقييمات ذاتية باستخدام المواد التوجيهية، عند الطلب، وبدعم عن بُعد من الأمانة العامة للحركة. وتولت الأمانة العامة تقييم ثلاث دول عجزت عن إجراء التقييم الذاتي[10]. وقد تم فحص نتائج التقييمات واستخدامها كأساس لتقييمات عام 2014 الملخصة أدناه، والتي سيتم استعراضها بمزيد من التفاصيل نظرة عامة كاملة عن المنهجية في ملخص 2014 للموجزات القطرية.

---

[8] يركز هذا التقرير على تفاصيل التقدم الذي أحرزته الدول الخمسون المشتركة في حركة تعزيز التغذية. ولم يتم التطرق إلى أحدث أربع دول مشتركة في الحركة، ألا وهي كمبوديا، وليسوتو، والفلبين، والصومال، بالتفصيل.

[9] يمكنك الاطلاع على إطار الرصد والتقييم لحركة تعزيز التغذية على http://scalingupnutrition.org/about/global-impact.

[10] تمت مشاركة الموجزات القُطرية الواردة في ملخص تقرير التقدم لعام 2014 عن حركة تعزيز التغذية وفي هذا الفصل من تقرير التقدم مع مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في الحركة بحيث يجري استخدامها في تأييد (أو إصلاح) طرق عرض النتائج وتحليلها. ويتناول هذا التقرير 50 دولة مشتركة في حركة تعزيز التغذية، منها 37 دولة انتهت من إجراء تقييمات ذاتية في 2014. بينما تم تجميع التحليلات الخاصة بالثلاث عشرة دولة المتبقية من خلال التعاملات مع الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية. ولم يتم التطرق إلى أحدث أربع دول مشتركة في الحركة، ألا وهي كمبوديا، وليسوتو، والفلبين، والصومال، بالتفصيل. راجع ملخص تقرير التقدم السنوي لعام 2014 عن حركة تعزيز التغذية للاطلاع على نظرة عامة كاملة عن المنهجية.

© Le Huu Tho

العمليات الأربعة لحركة تعزيز التغذية
وعلامات التقدم المرتبطة بها

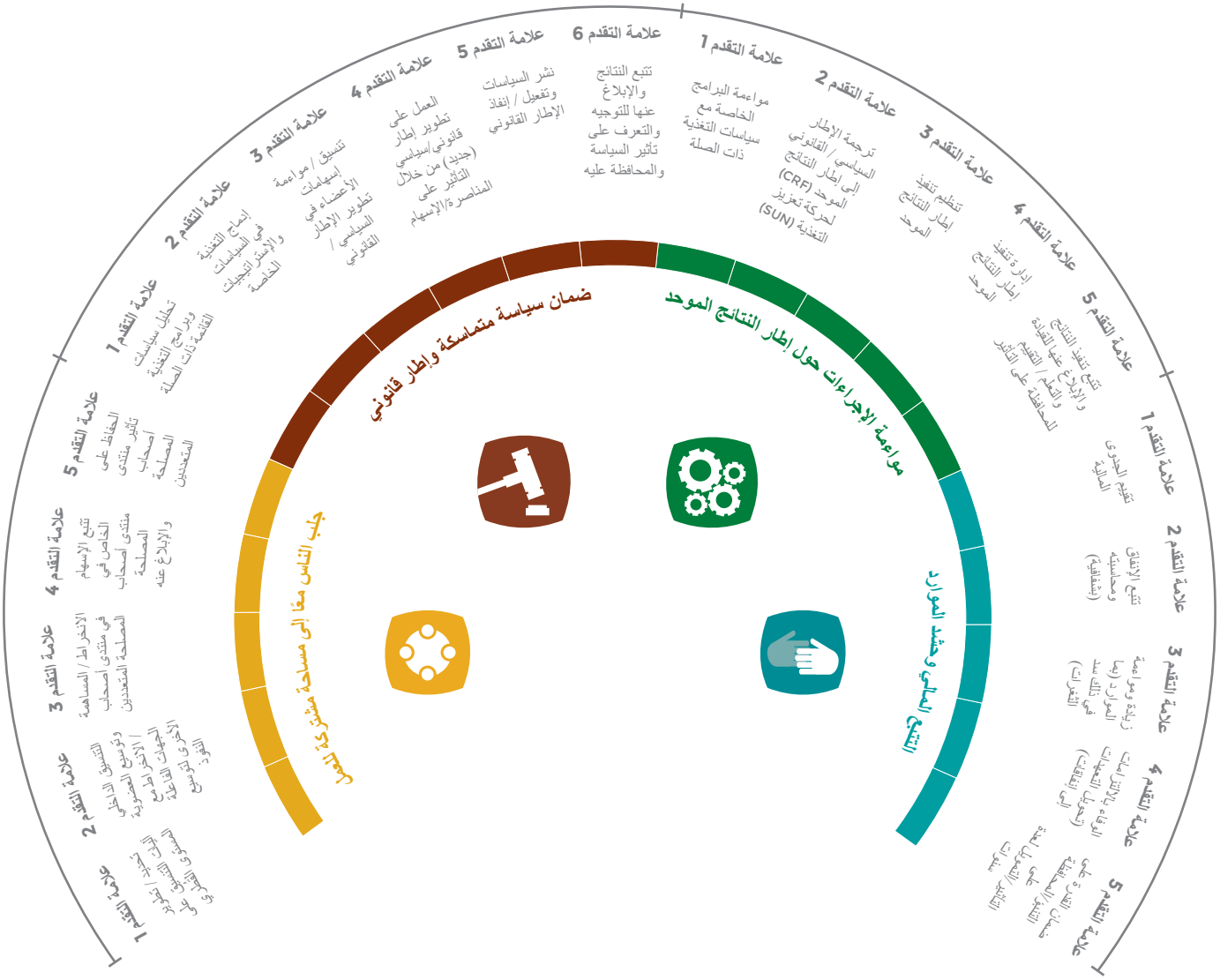

العمليات الأربعة لحركة تعزيز التغذية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الأربعة الموضحة في استراتيجية حركة تعزيز التغذية لعام 2012-2015.

2.2 التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الأول: تهيئة بيئة سياسية تمكينية، مع قيادة قطرية قوية داخل البلد المعني وإيجاد مجال مشترك يتسنى فيه لأصحاب المصلحة مواءمة أنشطتهم وتحمل المسؤولية المشتركة لتعزيز التغذية

الوصف

25. **يتضمن الهدف الاستراتيجي الأول الحشد المستدام للالتزامات السياسية بهدف تعزيز التغذية، وكذلك دعوة مجموعات دائمة التوسع تضم مسؤولين حكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة للاستجابة لهذا الالتزامات.** ومن بين التحولات المؤسسية المطلوبة إيجاد مجالات مشتركة على المستوى الوطني والمحلي بحيث يتسنى للمسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة العمل سويًا وخلق التفاهم وبناء الثقة وتحمل المسؤولية المشتركة عن تعزيز التغذية على نحو متزايد. وعمليًا، فهذا يعني تعاونهم معًا في تحليل المحددات ووضع الاستراتيجيات وتحويل سلوك المؤسسات وتحسين أنظمة التنفيذ وتنسيق الجهود لدعم الأهداف الوطنية ورصد التقدم وعرض الإنجازات.

الإنجازات

26. يشارك الرؤساء أو رؤساء الوزراء أو السيدات الأوائل في أحداث رفيعة المستوى على المستوي الوطني والعالمي، إلى جانب تزعم النداءات من أجل العمل وتنفيذ أنظمة تهدف إلى تسريع عملية التقدم وطلب معلومات عن مدى التقدم المحرز في **31** دولة المشتركة في حركة تعزيز التغذية. التزم قادة **30** دولة بمبادرة تعزيز التغذية خلال حدث التغذية من أجل النمو الذي أُقيم العام الماضي في لندن. وقد تم تنظيم أحداث رفيعة المستوى معنية بالتغذية في **27** دولة منذ عام 2011 (حضرها مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى).

27. قامت أربع وأربعون دولة من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية بإنشاء منتديات تجمع قطاعات مختلفة من الحكومة مع أصحاب المصلحة الآخرين. أسست خمس عشرة دولة منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين في العام الماضي، وهناك سبعة دول أخرى في سبيلها لتأسيس مثل هذه المنتديات. أسست واحد وعشرون دولة منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين على مستوى المناطق، وهناك عشر دول أخرى في سبيلها لفعل المثل. قامت ست وأربعون دولة بتعيين مراكز تنسيق حكومية تابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية (تم تعيين ستة مراكز العام الماضي). كما تم تعيين المسؤولين عن دعوة شركاء التنمية في **31** دولة (جهة مانحة على صعيد ثنائي أو البنك الدولي أو كليهما)، بينما تولت وكالة الأمم المتحدة في ثماني دول من الدول المشتركة في الحركة مسؤولية دعوة شركاء التنمية. تعتمد **31** دولة على الأقل[11] على مساهمة تحالفات المجتمع المدني المعنية بحركة تعزيز التغذية (CSAs) أو غيرها من مجموعات المجتمع المدني. يوجد ممثل تجاري يشارك في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في **22** دولة، وتوجد **10** دول أخرى في قيد إشراك قطاع الأعمال.. حازت أربع عشرة دولة على دعم مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (REACH) التابعة للأمم المتحدة[12]. ضمت ثماني وعشرون دولة علماء كبارًا إلى منتديات أصحاب المصلحة المتعددين الخاصة بها وأشارت إلى أن ذلك أضاف إلى مصداقيتهم.

[11] تقدم شبكة المجتمع المدني التابعة لحركة تعزيز التغذية المعلومات المطلوبة.

[12] تتفاوض ست دول أخرى للحصول على دعم مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال.

لقطات مقربة على الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية

© WFP / Rein Skullerud

أظهرت **تشاد** تقدمًا هائلاً في التنسيق منذ انضمامها إلى حركة تعزيز التغذية في مايو 2013. وقامت بتأسيس منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين يضم ممثلين من القطاعات الرئيسية في الإدارة العامة وشركاء المجتمع المدني والأكاديمي. كما أُنشئت شبكة مستقلة للبرلمانيين في منتصف عام 2013 للمشاركة في أنشطة حشد الدعم والتوعية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية. ويجتمع منتدى أصحاب المصلحة المتعددين بصفة دورية، كما شكّلت مجموعات فرعية تقنية متخصصة. وقد طوروا السياسة الوطنية المعنية بالغذاء والتغذية وصدقوا عليها، وتنتظر السياسة الآن توقيع السلطات السياسية، كما أنهم بصدد كتابة خطة عمل مشتركة بين القطاعات تختص بالتغذية. ويجري حاليًا تأسيس لجنة وطنية معنية بالتغذية والإطعام.

© Bill & Melinda Gates Foundation / Olivier Asselin

في يناير 2014، بدأت شبكة الأعمال التابعة لحركة تعزيز التغذية، بطلب من **حكومة تنزانيا**، بتحليل البيئة المحيطة بأصحاب المصلحة المتعددين بهدف تحديد الفرص المتاحة لعقد شراكات بين الشركات أو أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز جهودهم المعنية بالتغذية. وفي اجتماع رفيع المستوى ضم مسؤولين حكوميين وجهات مانحة وممثلين عن حركة تعزيز التغذية من المجتمع المدني وأكثر من 30 شركة وطنية، تمت مناقشة تقرير الحركة والتوصيات التي خرج بها. وتضمن نداء عمل من مراكز التنسيق التابعة لحركة تعزيز التغذية وضع خطط عمل لإشراك الشركات في إثراء الأغذية والزراعة المتصلة بالتغذية وفي تغيير سلوك المستهلك من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين وأوراش العمل التقنية. وسوف تشكل خطط العمل الأساس لمزيد من المشاركة من جانب الشركات وشركاء التنمية في سبيل التحفيز على دخول استثمارات جديدة في كل قطاع من هذه القطاعات من خلال إجراء دراسات حالة عملية وتحليل تقني للسياسات والإجراءات والاستثمارات المطلوبة من جميع الجهات الفاعلة في هذه المجالات.

© WFP / Kiky Wirahadi

انضمت **إندونيسيا** إلى حركة تعزيز التغذية في ديسمبر 2011، وكُللت جهودها في تحسين التنسيق بزيادة التركيز على التنفيذ الفعال للسياسات. وتم إنشاء منتدى تنسيق وطني متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة تابع لحركة تعزيز التغذية ومدعوم بمنتديات تنسيق أخرى عبر الحكومة وشركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات المهنية والأوساط التجارية ووسائل الإعلام، فضلاً عن ست فرق عاملة تقنية والأمانة العامة للحركة. وتدعم جميع هذه الهياكل وتشجع الرصد والتحليل المنسق لمسارات العمل المختلفة ذات الصلة بالتغذية. وتعد خطة العمل الوطنية الشاملة المعنية بالغذاء والتغذية 2011-2015 بمثابة إطار عمل للنتائج المشتركة من أجل معالجة التغذية، وتشمل التدخلات المتعلقة بالتغذية والوصول إلى الغذاء وأمنه والتغير السلوكي وبناء القدرات المؤسسية وبرامج التغذية المجتمعية وخطط الإثراء وبرامج الحماية الاجتماعية المتصلة بالتغذية.

وبعدما أصبحت التغذية من الأولويات الإنمائية الرئيسية في الدولة، صدر المرسوم الرئاسي رقم 43 في سبتمبر 2013، الذي أدى إلى زيادة تعزيز المشاركة عبر القطاعات المتعددة وتسريع بدء تطبيق اللامركزية في حركة تعزيز التغذية: يجري حاليًا تطبيق السياسات في 11 مقاطعة و 64 ضاحية، وكذلك على المستوى المجتمعي. علاوة على ذلك، حققت إندونيسيا تقدمًا كبيرًا في تطوير نظام معلومات التغذية الذي يجمع البيانات من البرامج في القطاعات المختلفة، وتستخدم الدولة أدوات مبتكرة، مثل نظام معلومات مركز التغذية التابع لوزير الصحة والذي يوفِّر تقارير عبر الإنترنت عن حالات سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة.

التعلم والإبداع:

28. **كشفت عملية الرصد التي أجرتها الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية في 2014 أن من أوائل ردود الفعل مع انضمام الدول إلى الحركة هو أن المزيد من القطاعات الحكومية والجهات الفاعلة من مجموعات خارج الحكومة تعمل معًا بفعالية وتتعاون فيما بينها بصورة أفضل وتنسق جهودها.** ومع إنشاء آليات التنسيق هذه أو تعزيزها، غالبًا في العامين الأولين من الانضمام إلى الحركة، تجد الدول نفسها في وضع أفضل يتيح لها التركيز على ضمان عمل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين بفعالية، وكذلك ضمان استمراريتها.

29. **في عام 2014، اعتمدت شبكة الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية على نتائج التجمع العالمي الذي عُقد في 2013 وبدأت في إدخال استعراضات موضوعية إلى اجتماعاتها.** وكان الموضوع الأول الذي تمت دراسته (في نوفمبر 2013) هو مدى فعالية منتديات أصحاب المصلحة المتعددين. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية ومشاركتها على مستوى الحركة من خلال عقد **جلسة إحاطة عن حركة تعزيز التغذية في التطبيق العملي تتناول موضوع إشراك أصحاب المصلحة المتعددين بفعالية:**

أ) تعمل النظم اللامركزية لتعزيز التغذية بصورة أفضل عندما يكون منتدى أصحاب المصلحة المتعددين منظمًا بشكل جيد ويضم مجموعة كبيرة من القطاعات ويترأسه مكتب رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ويضم برلمانيين ويُشرك الإدارات الحكومية ذات الصلة بالحكومات اللامركزية (بما في ذلك الشؤون الداخلية أو الحكومات الداخلية أو المحلية). ويُسهِّل، هذا بدوره، عملية حشد الجماعات على المستوى المحلي.

ب) وتترك دقة انتداب إحدى منتديات أصحاب المصلحة المتعددين الوطنية وقبولها من أعضاء المنتدى أثرًا كبيرًا على قدرة المنتدى، كما يؤثر أعضاؤها على تغذية الأفراد. عندما يضع المنتدى أهدافًا واضحة ونشاطات مُتفقًا عليها بين أصحاب المصلحة، فسوف يسهم العمل المشترك في تنفيذ نشاطات فعالة وتحقيق نتائج.

ج) ويزيد منتدى أصحاب المصلحة المتعددين الفعال من ظهور مشكلة التغذية وزيادة وعي الناس بأهمية التغذية الجيدة في تحقيق التنمية الوطنية. ويعمل أعضاء المنتدى على تحفيز المناقشات العامة والتأثير على جدول أعمال الأحزاب السياسية المختلفة وزيادة فرص حشد الموارد المالية والتقنية المخصصة للتغذية وخلق مجالات لمشاركة الخبرات والدروس المستفادة.

د) وتعمل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين الوطنية بفعالية عندما تكون مشاركة مجموعات أصحاب المصلحة منتظمة. وعندما يشترك أعضاء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في فهم واحد لكيفية وضع النُهج القطاعية المتصلة بالتغذية وتنفيذها أو لأفضل السبل للتنسيق بين برامج أصحاب المصلحة المختلفين، فإنهم يصبحون مؤهلين لإيجاد طريق واضح للمضي قدمًا وإشراك القطاعات التي لم تكن لها في العقود الأخيرة مشاركة حقيقية في مشكلة التغذية (مثلاً، قطاع الغذاء والزراعة في بعض الدول).

ه) وتعتمد فعالية كل منتدى من منتديات أصحاب المصلحة المتعددين على سلطة مراكز التنسيق القطرية التابعة لحركة تعزيز التغذية والتزامها ومهاراتها: تفيد مراكز التنسيق بحرص أعضاء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين على اكتساب مهارات جديدة تمكنهم من المشاركة في المنتديات بأفضل ما في وسعهم. في بعض الأحيان، تتعرض مراكز التنسيق وغيرها داخل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين للضغط بسبب تزايد أعباء العمل المصاحبة للاهتمام السياسي المتزايد بالتغذية وبسبب محدودية القدرات البشرية المتاحة تحت تصرفهم.

و) في العام الماضي، تأثرت فعالية منتديات أصحاب المصلحة المتعددين بالأوضاع السياسية غير المستقرة والتحديات التي واجهت الحركة في العواصم الوطنية أو المناطق الحكومية المحلية. ومع ذلك، فقد ذكرت مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية أن أعضاء منتدى أصحاب المصلحة المتعددين قد بذلوا جهودًا مضنية للمشاركة في الاجتماعات. هذا فضلاً عن زيادة احتمالات حضورهم عندما يعتقدون أن مشاركتهم ستضيف قيمة إلى عملهم. سهَّل الأعضاء القطريون في منظومة الأمم المتحدة وشبكات الجهات المانحة عقد الاجتماعات الوطنية لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين بشكل كبير، كما وفروا في بعض الأحيان مساحة محايدة قيّمة للمسؤولين الحكوميين والمسؤولين من المجتمع المدني ورجال الأعمال والجهات المانحة والعلماء.

المتابعة

30. **ذكرت مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية أن نقص القدرات في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين الوطنية والمحلية يحد من فعاليتها.** واقترحوا ضرورة بذل جهود معينة لتعزيز كل من القدرات المؤسسية والمهارات الفردية التي تزيد الشمولية والفعالية والكفاءة. وتعالج دول عديدة مثل هذه التحديات بشكل خلاّق. ففي نيبال، على سبيل المثال، كان من المقرر تدريب المدربين في عام 2014 على المستوى المركزي ومستوى المناطق لتحسين قدرة مراكز التنسيق المعنية بالتغذية في مختلف القطاعات.

31. **إن تحسين مشاركة أصحاب المصلحة في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين مهم للغاية لتعزيز التغذية. على سبيل المثال، أعربت الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية كذلك عن اهتمامها الواضح بالتوصل إلى فهم أكبر لدور أساليب العمل والنُهج القائمة على السوق في تعزيز التغذية.** وقد طلبت تسع وعشرون دولة الحصول على دعم شبكة الأعمال التابعة لحركة تعزيز التغذية في وضع استراتيجيات للمشاركة مع القطاع الخاص على المستوى الوطني. ومع تطور هذه المشاركة، فمن المتوقع أن تقوم البلدان المشتركة في حركة تعزيز التغذية بزيادة الطلب لتنمية الشراكات مع قطاع الأعمال والحصول على الدعم للعمل معه. ويجب أن ينعكس هذا الطلب المتزايد للدعم في جماعات الممارسين التابعة لحركة تعزيز التغذية مع مرور الوقت.

الاشتراك في حركة تعزيز التغذية: منع تضارب المصالح وإدارته

أمام بعض المشاركين لاستغلال مراكزهم في إعلاء مصالحهم على الهدف الجماعي؛ مما يؤدي إلى احتمال حدوث تضارب مصالح حقيقي أو متصور. ويمكن أن يضر تضارب المصالح بالجهود الجماعية، بل وحتى تصور وجوده من شأنه أن يهدم الثقة بين أصحاب المصلحة. ولهذا السبب، تصبح قدرات منع تضارب المصالح وتحديده وإدارته جزءًا أساسيًا من دعم الجهود الفعالة والعمل المنسق لتعزيز التغذية.

ويعمل المرصد الاجتماعي العالمي (OSG)، منتدى مستقل للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، منذ مارس 3102 على دعم مراعاة حركة تعزيز التغذية لهذه المسائل. وفي إطار مشروعه حول الاشتراك في حركة تعزيز التغذية: منع تضارب المصالح وإدارته، قام المرصد الاجتماعي العالمي بتنفيذ ممارسة تهدف إلى تحديد أصحاب المصلحة والمسائل الرئيسية. وتعاون المرصد الاجتماعي العالمي مع الأمانة العامة للحركة ولجنة توجيهية بهدف تجميع ممثلين عن الحكومات وشبكات حركة تعزيز التغذية لحضور سلسلة من المشاورات التي سهلت عقد حوار تشاركي يناقش قضايا تضارب المصالح. ومن خلال الحوار التفاعلي في كل حدث تشاور، ساهم المشاركون في وضع عناصر المذكرة المرجعية لمنع تضارب المصالح وإدارته في حركة تعزيز التغذية. كما تم إعداد ملخص تنفيذي لما ورد في المذكرة المرجعية. وبتوجيه من اللجنة التوجيهية، تم إعداد مجموعة أدوات لمنع تضارب المصالح وإدارته لترفق مع المذكرة المرجعية والموجز التنفيذي.

وتستهدف المذكرة المرجعية في المقام الأول الحكومات التي انضمت إلى حركة تعزيز التغذية. وتحدد هذه المذكرة المبادئ الرئيسية للمشاركة وتوضح الأنماط السلوكية التي ستسهم في تحقيق أهداف الحركة، بينما تدير في الوقت نفسه مشكلة تضارب المصالح.

وتعتبر المذكرة المرجعية وثيقة قابلة للتعديل، كما أنها ستتطور في ضوء التجربة. وتتولى كل دولة البحث في كيفية استخدام المذكرة المرجعية لدعم الجهود المبذولة في سياقها الوطني. وتهدف سلسلة الممارسات التعليمية المحسنة التي تجري حاليًا إلى استكشاف التطبيق العملي للمذكرة المرجعية ومجموعة الأدوات. وقد عقد الاجتماع الأول في غانا في الفترة من 1-2 أبريل 4102. بينما عقد الاجتماع الثاني في كينيا في الفترة من 92-03 مايو. وعقد الاجتماع الثالث في السلفادور في الفترة من 71-81 يوليو، ومن المخطط عقد الاجتماع الأخير في جنوب شرق آسيا (أكتوبر) ويعقبه المؤتمر الختامي في بداية عام 5102 في جنيف.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لكل من الممارسات التعليمية المحسنة في:

- **تجميع مراكز تنسيق حركة تعزيز التغذية مع الشركاء للحديث عن تجاربهم مع منع تضارب المصالح وإدارته؛**
- **تقييم كيفية تطبيق المذكرة المرجعية ومجموعة الأدوات التي تم وضعها في المرحلة الأولى من المشروع واستخدامها في دعم العمل في هذا الجانب على مستوى الدولة؛**
- **تحديد الخبرات والدروس المستفادة لتتم إضافتها إلى "الموجز العملي لمنع تضارب المصالح وإدارته".**

تدير الاجتماعات الحكومات الوطنية (مراكز تنسيق حركة تعزيز التغذية)، مع مشاركين من جميع الشبكات الخمس التابعة لحركة تعزيز التغذية.

32. **في عام 2014، تمكنت العديد من مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين التابعة لها من تحديد القدرات المطلوبة على مستوى المؤسسات والأفراد، وبذلوا جهودًا للتعرف على أنواع السياقات التي يمكن أن تعمل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في إطارها بأقصى فعالية.** وكان التركيز على إيجاد طرق لضمان المشاركة اللازمة من القطاعات وأصحاب المصلحة والتعاون الفعال وتنسيق البرامج وتضافر الجهود على المستويين الوطني والمحلي. وقد جعل هذا التحليل من الممكن الآن تحديد المهارات والسمات التي تحتاج للتطوير فيما بين مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية على مختلف المستويات، وكذلك فيما بين أعضاء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين.

33. **وعلى الرغم من وضوح مبادئ المشاركة لجميع الجهات الفاعلة داخل حركة تعزيز التغذية، فإنه ما زال هناك إمكانية لوجود تضارب مصالح داخل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين.** ولهذا السبب، تصبح قدرات منع تضارب المصالح وتحديده وإدارته جزءًا أساسيًا من دعم الجهود الفعالة والعمل المنسق لتعزيز التغذية.

34. **وتستمر عملية تأسيس جماعات الممارسين بهدف تطوير القدرات الوظيفية لتنفيذ نشاطات فعالة ومنسقة داخل حركة تعزيز التغذية.** وتعتمد جماعة الممارسين هذه على الزيارات التبادلية الرائدة للصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية (MPTF) فيما بين الدول التي تنظمها مؤسسة PROCASUR باعتبارها طرق تعلم تهدف إلى اكتساب القدرات الوظيفية المناسبة (راجع الملحق 3). بالإضافة إلى أنها ستعتمد على خبرة عدد من المنظمات المتخصصة في تحسين تنسيق النشاطات المعنية بالتغذية لأصحاب المصلحة المتعددين وفعاليتها التشغيلية[13]. ويشكل التجمع العالمي لحركة تعزيز التغذية في نوفمبر 2014 لحظة حاسمة لدفع جماعات الممارسين إلى الأمام.

[13] ويضم هذا الاجتماع مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال التابعة للأمم المتحدة وبرامج ناجحة طبقتها جامعات عديدة، من بينها جامعة كورنيل ومؤسسات استشارية.

3.2 التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الثاني: تأييد السياسات التغذوية الوطنية التي تدمج أفضل الممارسات

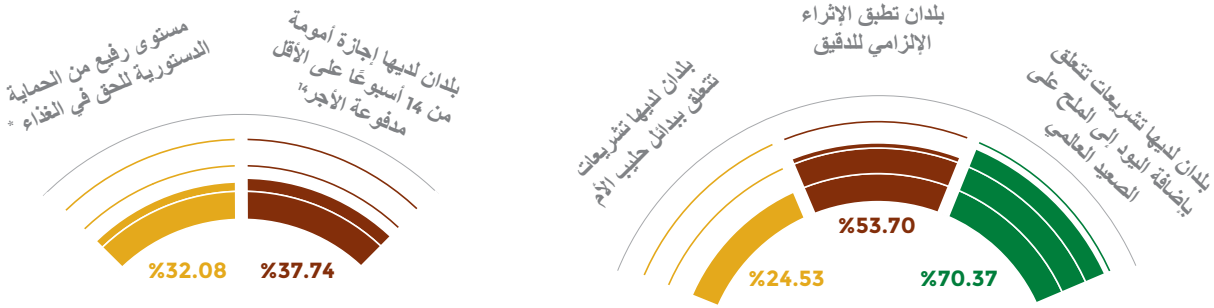

*ملاحظة: هذه هي الدساتير التي تتضمن أحكامًا صريحة تتعلق بالحق في الغذاء؛ أو تحمي هذه الدساتير الحق في الغذاء ضمنًا، من خلال أحكام أوسع نطاقًا تتعامل مع الحق في مستوى معيشي لائق، وأيضًا من خلال الأحكام المتعلقة إما بالضمان الاجتماعي أو حقوق العمال - أو كليهما بشكل متراكم، مما يمنح درجةً عالية من الحماية للحق في الغذاء.
ومن ثم؛ قد تتوفر الحماية المتاحة بقسم أو عدة أقسام من الدستور.

الوصف

35. **يركز الهدف الاستراتيجي الثاني لحركة تعزيز التغذية على وضع سياسات تغذية وطنية تتضمن أفضل الممارسات بهدف توفير تدخلات تغذوية محددة واعتماد نُهج قطاعية متصلة بالتغذية.** ويشجع على اعتماد المشرعين الوطنيين لهذه السياسات ووضع أطر قانونية تدعم تطبيقها على المستوى الوطني والمحلي. كما يشجع التنفيذ الفعال من خلال تأسيس نظم المراقبة التقنية والمساءلة السياسية. ويتيح هذا الإطار السياسي والقانوني المتماسك الحوكمة الفعالة لتعزيز التغذية بما يتماشى مع أهدافها الوطنية: ويتم ذلك بأساليب تحد من الازدواجية وتحسِّن المساءلة المتبادلة.

36. وتؤيد استراتيجية حركة تعزيز التغذية سياسات التغذية الوطنية التي تقوم على الحق في الغذاء الكافي والتغذية، وتطبيق المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم والأطر القانونية الخاصة بإجازات الأمومة ومعايير إثراء الأغذية وإضافة اليود إلى الملح والدستور الغذائي.

[14] اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة، 2000 (رقم 183).

الإنجازات

37. **تواصل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية تحديث سياساتها المعنية بالتغذية ودمج نتائج التغذية في السياسات القطاعية وإقرار قوانين التغذية والأمن الغذائي وترسيخ هياكل لتنسيق العمل في القطاعات المتعددة من أجل تعزيز التغذية.** وتتضمن الأمثلة عن التقدم التي أعلنت عنها حكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية:

- **بوروندي:** تشكلت عشر مجموعات تقنية داخل المنتدى متعدد القطاعات بشأن التغذية؛
- **بوركينا فاسو:** تم إقرار سياسة جديدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛
- **ساحل العاج:** تم إقرار مرسوم يقضي بإنشاء مجلس قومي للتغذية يتبع مكتب رئيس الوزراء.
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** تم إقرار سياسة وطنية بشأن التغذية ونشرها في جميع أنحاء الدولة؛
- **السلفادور:** تجري مراجعة قانون الأمن الغذائي والتغذية من أجل إقراره بشكل نهائي؛
- **غانا:** تم وضع سياسة وطنية بشأن التغذية وإقرارها؛
- **إندونيسيا:** تناولت الخطة الوطنية متوسطة الأجل للتنمية (2015-2019) التغذية باعتبارها مسألة مشتركة بين القطاعات وسوف تظهر في الخطة التالية؛
- **قيرغيزستان:** تم وضع استراتيجية وطنية عامة لتحسين التغذية (2013-2017)
- **مدغشقر:** تجري حاليًا مراجعة السياسة الوطنية للتغذية وتنقيحها؛
- **مالي:** بدأت السياسة الوطنية للتغذية في يونيو 2014؛
- **سوازيلند:** تجري صياغة سياسة وطنية للتغذية والغذاء؛
- **أوغندا:** يتم حاليًا تطبيق المبادئ التوجيهية للتغذية المدرسية وسياسة الصحة المدرسية؛
- **زامبيا:** يجري إعداد سياسة حماية اجتماعية تشمل تركيزًا واضحًا على نتائج التغذية؛
- **زمبابوي:** يكفل دستور 2013 الجديد الحق في الغذاء. يتم حاليًا تطبيق سياسة الأمن الغذائي والتغذية وتوفير إطار قانوني لنهج متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة.

لقطة مقربة على الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية

أقرت فيتنام مؤخرًا تشريعين مهمين معنيين بحماية الرضاعة الطبيعية ودعمها: 1) قانون الإعلان الذي يحظر الإعلان عن الغذاء البديل للبن الأم؛ و 2) تمديد إجازة الأمومة إلى ستة أشهر.

وقد جاءت هذه التغييرات التشريعية نتيجة التعاون الفعال بين العديد من الشركاء وأصحاب المصلحة من الحكومة والمؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وتتضمن عملية حماية الرضاعة الطبيعية من خلال التشريعات عدة عناصر، من بينها إقامة شراكات والحفاظ عليها ووضع قاعدة أدلة، بالإضافة إلى طرح رسائل ومواد مناسبة للعامة وبناء توافق في الآراء.

بعد المصادقة على قانون الإعلان وتنفيذه، بدأت حكومة فيتنام بمراجعة المرسوم 12، العودة الوطنية للعمل بالمدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم لضمان أنها تتماشى مع مواد قانون الإعلان. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت وزارة الصحة أيضا الرضع الرئيسيين وتغذية الرضع وصغار الأطفال ومؤشرات التغذية كجزء من معايير شهادة المستشفيات الوطنية.

التعلم والإبداع

38. **تُظهر نتائج عملية رصد التقدم الذي أحرزته حركة تعزيز التغذية في 2014 أنه كلما طالت مدة اشتراك الدول في الحركة، زادت احتمالية وضعها لسياسات وتشريعات تتعلق بالتغذية قائمة على الأدلة وتدعم التنفيذ الفعال.** وبمجرد إقرار سياسة وطنية جديدة للتغذية، يتم إدخال تعديلات سريعة على البرامج بما يتماشى مع السياسات الجديدة والتشريعات ذات الصلة. ومع تنفيذ السياسات والتشريعات ذات الصلة، تتحرك الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية بالتغذية لضمان نشر السياسات على نطاق واسع حتى تصل إلى الجهات المُطالبة بتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يتابعون عملية التنفيذ مع التركيز على جوانب في السياسة تحتاج إلى مزيد من العناية، وكذلك القوانين التي تحتاج إلى تحديث. ويتجلى هذا الأسلوب بوضوح في الدول التي اشتركت في الحركة منذ أكثر من عامين. علاوة على ذلك، تفيد الدول الآسيوية المشتركة في الحركة بأنها كانت أكثر فعالية في نشر السياسات وتنفيذ التشريعات ورصد التقدم المحرز من غيرها من الدول في أجزاء أخرى من العالم.

39. **هناك اعتراف دولي متزايد بأن للنساء دور محوري في ضمان تحقيق التغذية العادلة للجميع.** ومع ذلك، فإن معظم السياسات الوطنية تولي اهتمامًا ضئيلاً نسبيًا بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها من تحدد تقديم تغذية جيدة للآخرين. ولا تزال هناك حاجة إلى إدخال اهتمامات النساء وأهمية المساواة بين الجنسين بشكل كامل في سياسات وخطط التغذية في العديد من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، وذلك إذا أردنا تسريع معدل تحسين التغذية المقدمة للأفراد بما يتماشى مع الأهداف العالمية. وهناك أمثلة على التقدم في بعض الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية: فعلى سبيل المثال تقوم حكومة كينيا بإشراك وزارة شؤون المرأة في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين الوطني بشأن التغذية. وفي إثيوبيا، يشترك جيش النساء في تطبيق سياسات التغذية، ويوجد في مدغشقر شبكة برلمانيات للتغذية، وتعمل وزارة السكان فيها على تعزيز تمكين المرأة كإحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تنتهجها لتحسين النتائج التغذوية.

المتابعة

40. **سوف يتم تشجيع جماعة الممارسين المعنية بتطوير القدرات الوظيفية على اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة بشأن الحركة بهدف استكشاف خيارات زيادة وضع سياسات قائمة على الأدلة.** هذا إلى جانب التماس جماعة الممارسين سبل دعم التشريعات التي ستسهم في توفير تغذية جيدة للناس مع التركيز بشكل خاص على السياسات التي تضع اهتمامات النساء واحتياجاتهن في الاعتبار. وسوف يتضمن ذلك تركيزًا خاصًا على السياسات اللازمة لتعزيز الإجراءات ذات الصلة بالتغذية وبتحسين الغذاء في القطاعات المختلفة، وهو الجانب الذي يحتمل أن يلقى اهتمامًا خاصًا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي ينعقد في نوفمبر 2014.

© Government of Pakistan

4.2 التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الثالث: تنسيق العمل عبر مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة

الوصف

41. **تعتبر الخطط الوطنية للتغذية عنصرًا مهمًا في الجهود الرامية إلى تعزيز التغذية، باعتبارها الوسيلة الرئيسية لترجمة السياسات إلى أفعال ونتائج.** وينبغي أن توضِّح هذه الخطط:
    أ) النتائج المتوقعة والأدوار التي تؤديها الجهات الفاعلة المختلفة لتحقيق هذه النتائج
    ب) كيف ستصبح الأعمال داخل القطاعات المختلفة تغذوية وتحظى الأعمال التي تعالج المحددات الرئيسية لسوء التغذية بالأولوية
    ج) استراتيجية تنفيذ هذه الأعمال والتكاليف المقدرة لتحقيقها ومصادر التمويل المتوقعة
    د) كيف سيسهم تنسيق برامج الجهات الفاعلة المختلفة في تحقيق النتائج على نطاق واسع
42. **يعتمد وضع خطط تغذية وطنية مفيدة على المشاركة الفعالة من القطاعات الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى العديد من الجهات الفاعلة التي لديها القدرة على التأثير على جودة التغذية المقدمة للأفراد.**
وتتحقق أفضل مشاركة لهم إذا تم تنظيم قراراتهم وخططهم وأعمالهم حول مجموعة واحدة ومتفق عليها من النتائج المتوقعة (أو النتائج المشتركة). ويُشترط في هذه المجموعة من النتائج المتوقعة أن:
    ه) ترتكز على الأهداف الوطنية وتستهدف تغذية الشعوب
    و) تعكس الطرق التي يمكن من خلالها للقطاعات المختلفة والجهات الفاعلة المساهمة بشكل أفضل في تحقيق هذه الأهداف والنتائج المتوقع منهم تحقيقها من خلال العمل الفردي والجماعي.
43. **تعتبر أطر النتائج المشتركة (CRFs) بمثابة الأساس لخطط تغذية مفيدة وذات صلة، لأنظمة فعالة تستهدف تنفيذ الأعمال، ولتحمل الجهات الفاعلة المختلفة المسؤولية أمام بعضها البعض وأمام من يسعون لخدمتهم.**
ويمكن لإطار النتائج المشترك المساعدة في التخطيط المشترك للأعمال ذات الأولوية التي ستنفذها العديد من المؤسسات المختلفة سعيًا وراء تحقيق النتائج المتوقعة. ويمكن استخدامه في بيان كيف ومتى تجتمع البرامج المختلفة لتتعاون في العمل.
44. **إن استخدام إطار النتائج المشترك على المستوى الوطني أو المحلي من شأنه الحث على التخصيص الفعال للموارد بهدف توفير تغذية جيدة والحد من الازدواجية أو تشتت الجهود.** ومع تزايد إلمام أصحاب المصلحة بإطار النتائج المشتركة، أصبح بإمكانهم التعرف على الأعمال التي تعاني من ضعف في الاستثمارات أو البرامج التي لم يصل أداؤها بعد إلى المستوى المتوقع.
45. **ومع تعاون الكوادر التقنية من مختلف قطاعات الحكومة والجهات الفاعلة من خارج الحكومة بهدف وضع إطار نتائج مشترك، فيمكنهم استخدامه كأساس لوضع خطط للتغذية وحساب التكاليف.** بالإضافة إلى أن إطار النتائج المشترك يقود تطوير نظم لإدارة عملية التنفيذ ورصد التقدم المحرز.

لقطات مقربة على الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية

انضمت **اليمن** إلى حركة تعزيز التغذية في نوفمبر 2012، ومنذ ذلك الحين، أصبح وزراء التخطيط والصحة والزراعة والثروة السمكية يلتقون بانتظام لتطوير كفاءاتهم ووضع إطار النتائج المشترك. وبدعم من شبكة الأمم المتحدة، بدأت اليمن العمل منذ يوليو 2013 على وضع خطة متعددة القطاعات بشأن التغذية. وقد تضمن ذلك مراجعة استراتيجية التغذية محسوبة التكاليف، بما في ذلك تحليل السياق لتحديد وتعزيز إفادة التدخلات التغذوية للأشخاص الضعفاء والأسر، بالإضافة إلى التدخلات التغذوية المضمنة بالفعل. تم وضع إطار النتائج المشتركة، الذي تم تحديثه مؤخرًا، بمشاركة كاملة من إحدى مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين تقودها وزارة التخطيط وبمساعدة تقنية من شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى. وتشتمل الخطة محسوبة التكاليف الآن على استثمارات واسعة النطاق في جميع القطاعات الرئيسية، وتهدف إلى تحسين القدرة على الوصول إلى أطعمة مغذية، بما في ذلك المصادر الحيوانية والسمكية ومياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الشخصية والتعليم والخدمات الصحية والتغذوية الجيدة. وتقر الخطة بالحاجة الماسة لتمكين المرأة.

انضمت **مالي** إلى حركة تعزيز التغذية في مارس 2011. تغطي السياسة الوطنية للتغذية التي تبنتها الحكومة في يناير 2013 بقيادة وزارة الصحة 14 محورًا استراتيجيا وتدخلات ذات أولوية رئيسية. وفي الفترة من يوليو 2013 حتى أبريل 2014، وُضعت خطة عمل تغذوية متعددة القطاعات بناءً على مشاورات مع أكثر من 100 شخص من الوزارات والإدارات التقنية المختلفة (الصحة والزراعة والتعليم والعمل الإنساني وتعزيز الأسرة)، بالإضافة إلى الشركاء الماليين والتقنيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تبني المجلس الوطني للتغذية خطة العمل هذه بتاريخ 5 يونيو 2014، بحضور وزراء التنمية الريفية والصحة. وأدت مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال وشبكة الأمم المتحدة دورًا محوريًا في ضمان انتهاء الخطة محسوبة التكاليف في الوقت المحدد، والتي استفادت أيضًا من المساعدة التقنية التي حصلت عليها من شركة ICF International (أحد شركاء شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى).

الإنجازات

46. ذكرت إحدى وعشرون دولة من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية أنها تطبق أطر النتائج المشتركة، وذكرت **17** دولة أنها في سبيلها لوضع هذه الأطر (بدأت سبع دول هذه المهمة منذ سبتمبر 2013).

47. تتحرك العديد من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية في اتجاه وضع خطط للتغذية أو تنقيحها. شاركت ثلاث وعشرون دولة خطط التغذية الخاصة بها مع الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية وتم تنقيح الخطط من قِبل خبراء في شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى (NUSQM). وأفادت عشر دول أنها في طور حساب التكاليف. وطلبت بعض الدول الدعم في حساب تكاليف الأنشطة التي تخطط لتنفيذها: توجد في الغالب تحديات تواجه ضمان أنه بمجرد تقدير التكاليف[15] سيتم دمجها في عمليات الموازنات الوطنية ودون الوطنية[16].

48. ذكرت خمس دول قيامها بإنشاء نظم أو أطر للرصد والتقييم عبر القطاعات المتعددة، بجانب خططها، بينما ذكرت **19** دولة أنها في سبيلها لإنشاء هذه النظم أو الأطر.

49. **لقد عملت الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية عن كثب مع جامعة كولومبيا لتنقيح أساليب لتحديد الاستراتيجيات القطاعية التغذوية المحتملة التي تلبي حاجات الأسر والمجتمعات التي يتعرض أفرادها لخطر سوء التغذية.** وقامت منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في غانا واليمن بدمج هذه النُهج أثناء تنقيح أطر النتائج المشتركة الخاصة بهم.

[15] من بين الدول التي وضعت مبادئ توجيهية لتخصيص الموازنات الوطنية واللامركزية: غواتيمالا، وإندونيسيا، وتنزانيا، وغيرها.

[16] أضف إلى ذلك، أن وضع بنود التكاليف في الخطط الوطنية يمكن أن يختلف اختلافًا جذريًا عنها عند صياغة الميزانية، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على تتبع عملية تنفيذ الميزانية.

التعلم والإبداع

50. **تنظر مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية إلى العملية التي يتم من خلالها وضع إطار النتائج المشتركة على أنها عملية تفاوض بين القطاعات الرئيسية.** ولكي نقدِّر مدى مساهمة الاستراتيجيات القطاعية المختلفة في تحقيق نتائج تغذية أفضل، يلزمنا فهم الطرق التي تؤثر من خلالها المحددات الرئيسية على النتائج التغذوية. في العادة، تكون عملية وضع إطار نتائج مشترك أكثر نجاحًا إذا خضعت لسلطة أعلى مستوى في الحكومة، مع إعطاء توجيهات واضحة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين ووضع جدول زمني واقعي والتزام الجميع بدعم تحقيق النتائج المتفق عليها على أكمل وجه يستطيعونه وفي حدود مسؤولياتهم.

51. **تواجه عملية التفاوض هذه العديد من التحديات.** ويتضمن ذلك:

أ) التأكد من أن التفكير وراء وضع إطار نتائج مشترك يعكس واقع الأفراد الذين يعانون من خطر سوء التغذية والسياق الذي يحكم اختياراتهم المتعلقة بالطعام الذي يتناولونه وكيفية قضاء وقتهم؛

ب) التأكد من أن هؤلاء الذين يضعون إطار النتائج المشترك لديهم القدرة على الوصول إلى أفضل أدلة ممكنة حول الأهمية النسبية لمحددات سوء التغذية المختلفة؛

ج) تشجيع ملكية إطار النتائج المشترك بحيث يستخدمه من وضعوه في تحقيق أكبر قدر ممكن من تضافر الجهود.

52. **ومع صعوبة وضع إطار نتائج مشترك، أظهرت عملية رصد حركة تعزيز التغذية في 2014 أن الدول المشتركة في الحركة منذ مدة طويلة من المحتمل أن تحقق تقدمًا أكبر في استخدام إطار النتائج المشترك لإدارة عملية التنفيذ ورصد التقدم.** جدير بالذكر أن حالات الإبلاغ عن تنفيذ مهام متقدمة مرتبطة بهذا الهدف الاستراتيجي[17] من منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في الدول التي انضمت إلى الحركة بعد سبتمبر 2012 أقل شيوعًا. يبدو أن هذه الدول أكثر تركيزًا على المهام الأساسية المتعلقة بوضع إطار نتائج مشترك وتنظيم أنظمة التنفيذ.

53. **يدعم إطار النتائج المشترك المتفق عليه المسؤولين عن تنفيذ خطط التغذية الوطنية على المستوى المحلي.** من الضروري ترجمة التوصيات الواردة في إطار النتائج المشترك على المستوى الوطني إلى أعمال محلية ذات أولوية تعكس المحددات التغذوية على المستويات المحلية. ويجب أن تكون اهتمامات واحتياجات مجتمعات معينة يعاني أفرادها من ضعف غذائي محورية في رد الفعل.

54. **بالإضافة إلى ذلك، كشفت عملية الرصد في 2014 عن بعض وجهات النظر المتباينة بشأن التقدم المتعلق بتنسيق الأعمال والإدراك المشترك لأطر النتائج المشتركة.** ويعكس هذا تباينًا في الفهم بين أعضاء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية بشأن ما يشكل إطار نتائج مشتركًا مفيدًا. غير أن هذا الفهم المختلف قد يتغير بمرور الوقت مع تفاوض أعضاء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين مع بعضهم البعض بهدف تعميق إطار النتائج المشترك وتقويته. وهذا قد يفسر السبب في وجود تباينات في وجهات النظر بشأن إطار النتائج المشترك داخل الدولة الواحدة في الأوقات المختلفة[18].

55. **وكشف رصد التقدم المحرز بين عامي 2012 و 2014 عن أن مدى استخدام إطار النتائج المشترك في التخطيط لأنظمة التنفيذ والرصد وتقدير تكلفتها وإنشائها يعتمد بشكل كبير على مدى امتلاك أعضاء منتدى أصحاب المصلحة المتعددين الوطني لها.** ويحتاج هؤلاء المشاركون في وضع الإطار إلى تبني رؤية مشتركة وأن يكونوا في وضع يسمح لهم بالالتزام بتنفيذه. وعندها، من المرجح أن يستثمروا وقتهم وطاقتهم في دعم هذا الإطار وفي استخدامه لتنسيق أنشطتهم.

56. **وبمجرد وضع إطار نتائج مشترك، فسوف يحتاج أصحاب المصلحة إلى التخطيط للأنشطة وتقدير تكلفتها في سبيل تحقيق النتائج المرجوة.** وما زالت مشاركة القطاعات المختلفة في التخطيط وتقدير التكلفة محدودة. وكما هو مبين في الرسم البياني أدناه، فإن على الأقل نصف الخطط محسوبة التكاليف التي قام بتحليلها فريق الدعم في شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى تعكس مشاركة مهمة من وزارات الصحة ومساهمات على نطاق أضيق من وزارة تنفيذية أو اثنتين. تشير الخطط التي تضم عناصر تغذوية كبيرة إلى دمج التغذية في خطط التنمية الوطنية. وتسعى هذه الخطط إلى ضمان وصول الجميع على مدار العام إلى ما يحتاجونه من أطعمة مغذية وآمنة ومتاحة للحصول على التغذية الكاملة، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الاختيارات الملائمة والدخل الكافي والرعاية الصحية المتوفرة وإمدادات مياه الشرب والتعليم.

---

[17] تشمل هذه المهام إدارة عملية تنفيذ إطار النتائج المشترك وتتبع نتائج التنفيذ والإعلان عنها وتقييم التنفيذ بهدف استدامة الأثر. فعلى سبيل المثال، أشار منتدى أصحاب المصلحة المتعددين النيجيري إلى أن مبادرة (النيجيريون يطعمون النيجيريين) هي إطار النتائج المشترك في 2012، بينما كشفت عملية رصد حركة تعزيز التغذية في 2014 أنه، من وجهة نظر أعضاء منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، لم يتم بعد وضع إطار نتائج مشترك يقوم بدوره بفعالية.

[18] فعلى سبيل المثال، أشار منتدى أصحاب المصلحة المتعددين النيجيري إلى أن مبادرة (النيجيريون يطعمون النيجيريين) هي إطار النتائج المشترك في 2012، بينما كشفت عملية رصد حركة تعزيز التغذية في 2014 أنه، من وجهة نظر أعضاء منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، لم يتم بعد وضع إطار نتائج مشترك يقوم بدوره بفعالية.

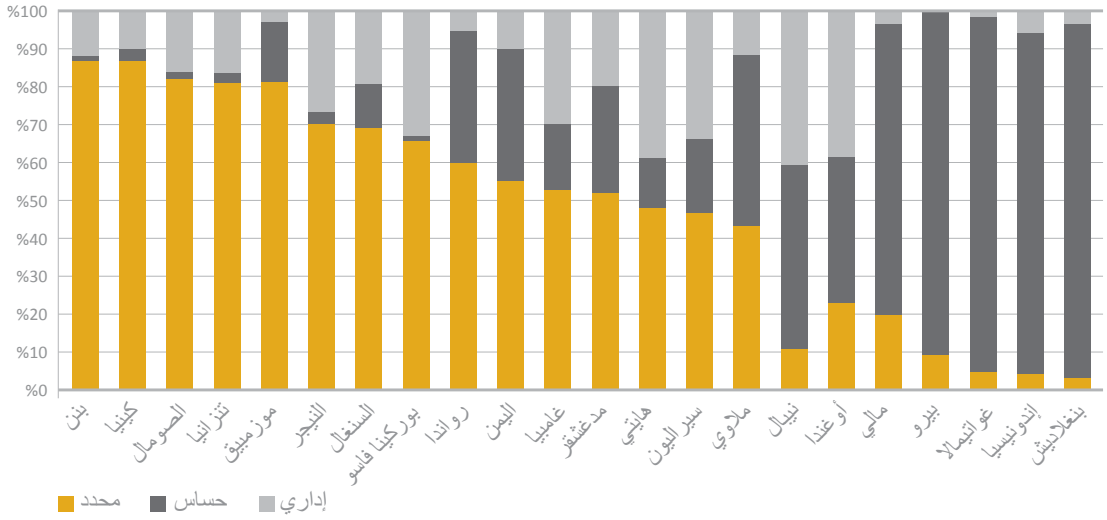

57. **وقد طالبت العديد من الدول بالمساعدة في وضع خططها وتقدير تكلفتها، وكذلك تحسين قدراتهم القُطرية في هذه الجوانب.** في البداية، عملت الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية مع الشبكات العالمية لمساعدتها في اكتساب الخبرات. ومن ثم، واصلت شبكة الجهات المانحة القيام بتدريب رئيسي يتيح للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية اكتساب الخبرات من الاتحاد الاستشاري لشبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى. ونجحت خمس دول على الأقل في الاستفادة من المساعدة الواضحة.

58. **وقرب نهاية عام 2013، التقى ممثلو 21 دولة أفريقية في مبادرة شبكة منظومة الأمم المتحدة للتغذية لمشاركة خبراتهم في التخطيط وتقدير التكاليف والتتبع المالي.** وكانت هذه هي البذرة الأولي لجماعة ممارسين تُعنى بالتخطيط وحساب التكاليف والتنفيذ وتمويل نشاطات التغذية متعددة القطاعات. ومن خلال جماعة الممارسين هذه، أصبح من الواضح أن حساب تكاليف الخطط الوطنية لتعزيز التغذية يصبح أكثر فعالية عندما:

أ) تستند تقديرات التكلفة على المبادئ والافتراضات المعلنة التي يمكن الوصول إليها. يجب حساب التكاليف بطريقة تتيح لجميع الأطراف المعنية دراسة المبادئ والافتراضات الأساسية ونسخها. ينبغي أن تكون الافتراضات والمنهجيات متسقة عبر مختلف القطاعات لإتاحة الفرصة لإجراء مقارنة أكثر إنصافًا بين التكاليف (وفعالية التكاليف).

ب) يجب تحديد أهداف التنفيذ وتكاليف بلوغ هذه الأهداف كل عام بوضوح. حتى الآن، تميل خطط التغذية الوطنية للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية إلى تقليل تكاليف العمالة والتكاليف المتكررة للمرافق والاستثمارات القائمة. ويؤدي النهج الحالي إلى تقليل المساهمات القائمة لمختلف قطاعات الحكومة من أجل أعمال التغذية.

ج) **يلزم أن تكون تقديرات التكاليف اللازمة للحوكمة (الإدارة الجيدة للتغذية) واضحة وصريحة.** وتتضمن وظائف الحكومة دعوة جميع أصحاب المصلحة وتنسيق مشاركتهم وتوفير القيادة الاستراتيجية والحفاظ على الملكية المشتركة للتخطيط ورصد عملية التنفيذ عبر مختلف القطاعات على المستوى الوطني ودون الوطني. وينبغي منح الأولوية لتلبية تكاليف الحوكمة عبر القطاعات بحيث تتوفر الآليات لتعزيز جهود أصحاب المصلحة المتعددين.

د) **يجب أن تشتمل تقديرات التكاليف على نفقات الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك النفقات التي تتكبدها المجتمعات والأسر.** إن إنتاج الغذاء وتوزيعه وخلق الطلب من الأنشطة التجارية بشكل كبير، وهناك اعتراف متزايد بأهمية مشاركة قطاع الأعمال كجزء من نهج متعدد القطاعات تقوده الدولة لمواجهة سوء التغذية. وبالتالي، يلزم على منتجي الأغذية والشركات والمستهلكين جميعًا المشاركة بدور فعال في المناقشات القائمة حول التخطيط وحساب التكاليف، ويجب الاتفاق عبر القطاعات على الافتراضات الخاصة بنوع الأنشطة، بالإضافة إلى تضمين تكاليف الوحدة لأغراض الشفافية والتكرار.

59. **وبمجرد الانتهاء من وضع الخطط وحساب تكلفتها، يحتاج أصحاب المصلحة إلى التركيز على عملية التنفيذ. يستلزم التنفيذ الفعال للخطط الوطنية وضع نظم معلومات للتغذية.** وقد ناقشت شبكة مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية التحديات التي تواجه إنشاء أنظمة لتوفير المعلومات المطلوبة. وانعكست نتائج المناقشات في جلسة إحاطة حركة تعزيز التغذية حول نظم معلومات التغذية، وقد تضمنت تقارير من ست دول — إثيوبيا، ومدغشقر، وناميبيا، ورواندا، وسريلانكا، وزمبابوي —وتم فيها تبادل الأفكار حول كيفية عمل نظم المعلومات والبيانات المجمعة ووسائل التحليل وتفسير النتائج الرئيسية واستخدامها. وقد أكدت جميع مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية على أهمية الاستجابة لاحتياجات صانعي القرار من خلال ربط الأنظمة الحالية المعنية بتجميع البيانات وتحليلها، ومن خلال ضمان وصول الملاحظات في الوقت المناسب للمسؤولين عن تنفيذ البرنامج والأشخاص المعرضين لخطر سوء التغذية ومن يجب أن يستفيد من جهود تعزيز التغذية.

60. **تشير التقارير الواردة من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية إلى رغبة صناع القرار في معرفة ما إذا كانت الاستثمارات في البرامج التغذوية مرتبطة بتغييرات في مستويات سوء التغذية.** وتمكّن نظم المعلومات المسؤولين في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية من تحليل ومقارنة الفعالية المحتملة لنُهج البرامج المختلفة في المساهمة في تقليل مستويات سوء التغذية. فضلاً عن أنها تتيح عقد مقارنات بين الدول وتسمح بإجراء تقييم عبر الدول للاستثمارات التي كان لها أكبر الأثر على الوضع التغذوي للأطفال.

61. **تستكشف حكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية أفضل السبل لتتبع مدى تقدم جهود تعزيز التغذية وفعاليتها عبر القطاعات المتعددة وبمشاركة أصحاب المصلحة المختلفين.** ويسلط العمل الجاري لإنشاء جماعة ممارسين موثوقة تُعنى برصد التقدم المحرز وتقييم النتائج وإثبات نتائج التغذية الضوء على أنماط متكررة لأربعة احتياجات مهمة ومميزة

أ) **معلومات ذات صلة لتعزيز المساءلة حول إطار النتائج المشترك المتفق عليه بشأن التغذية (مثلاً، أدوات الرصد والتخطيط الخاصة بأصحاب المصلحة ولوحات المعلومات سهلة القراءة التي توضح الاتجاهات بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية)**

ب) تقنيات قاعدة البيانات لفهم المعلومات الواردة من مصادر متعددة

ج) معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب من خلال نظم **معززة لتجميع نوعية البيانات وإدارتها (بما في ذلك، الفرص التي تقدمها التكنولوجيا الجوالة)**

د) **بناء القدرات استنادًا إلى تحليل البيانات عبر القطاعات وتفسيرها وعرضها واستخدامها** ((بما في ذلك، دعم بناء القدرات التحليلية دون الوطنية لتجميع البيانات من المصادر المختلفة وتفسيرها في سياقات محددة وذات صلة).

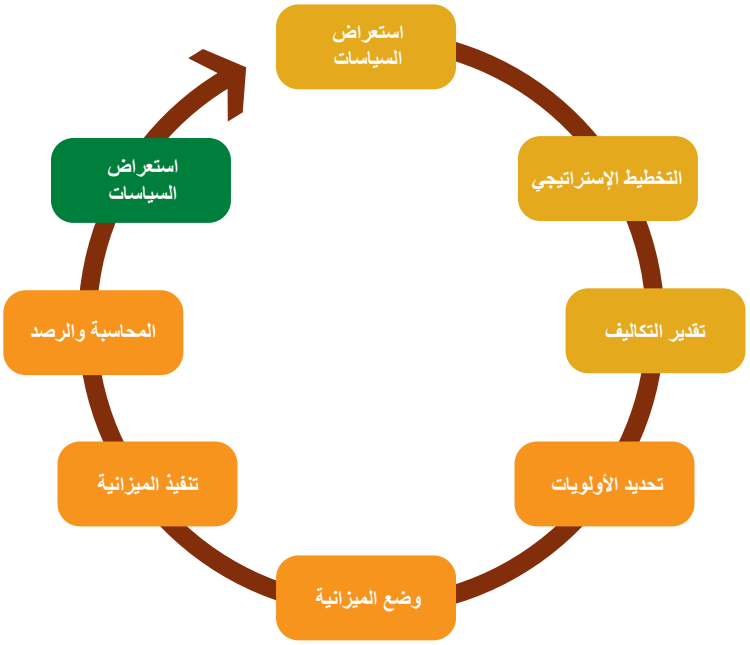

الشكل XX: دائرة إدارة النشاطات متعددة القطاعات لتحسين التغذية.

المتابعة

62. **تثبت تجارب الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية أن التخطيط وحساب التكاليف والتنفيذ والتمويل الذي يدور حول إطار نتائج مشترك هو جزء من عملية مستمرة تستلزم تفاعلات مستمرة من أصحاب المصلحة المتعددين في أوقات مختلفة وعلى مستويات متباينة.** وتستند هذه العملية على فهم واضح للدور المنوط بكل صاحب مصلحة وفقًا لقدراته ومجال خبرته.

63. **تعد الخطط الوطنية والإقليمية محسوبة التكاليف التي تقدم توصيات عامة تتماشى مع القوانين والاستراتيجيات والسياسات القائمة ضرورية، ولكنها ليست كافية لضمان التنفيذ الفعال.** عند التخطيط للعمل، يجب ترتيب أولوية التوصيات وتكييفها ووضع ميزانية لها وفقًا للسياق والاحتياجات المحددة. يستلزم صياغة ميزانية شفافة وتنفيذها وحسابها إجراء مشاورات فعالة على المستوى المحلي بين الوكالات المنفذة والجماعات.

64. **يساعد إنشاء جماعة ممارسين تُعنى بالتخطيط وحساب التكاليف والتنفيذ وتمويل نشاطات التغذية متعددة القطاعات في ربط الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية والشبكات والخبراء العلميين بطرق تؤسس لفهم متبادل بشأن القضايا الرئيسية الناشئة.** فضلاً عن أن العمل الجاري لإنشاء جماعة ممارسين موثوقة تُعنى برصد التقدم المحرز وتقييم النتائج وإثبات نتائج التغذية يؤسس روابط مشابهة ويخلق فرصًا أمام الشركاء المانحين لدعم نظم المعلومات التي تلبي احتياجات صناع القرار.

© Le Huu Tho

5.2 التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الرابع: زيادة الموارد الموجهة للنُهج المتسقة والمتماسكة

الوصف

65. **يركز هذا الهدف الاستراتيجي على جهود الحكومات الوطنية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين لحشد موارد مالية متزايدة.** على أن يتم توجيه هذه الموارد نحو تنفيذ خطط التغذية الوطنية من قِبل القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة بطريقة متماسكة ومتناسقة بحيث تعالج جوانب العجز وتثبت النتائج.

الإنجازات

66. **أفادت اثنا عشرة دولة بأنها وضعت بنودًا متعلقة بالتغذية في الميزانية العامة وستة في ميزانيات الوزارات القطاعية.** ذكرت العديد من الدول تزايد الاستثمارات المحلية الموجهة للتغذية، غير أنه ليس من السهل تحديد مقدار الزيادة؛ حيث إن الاستثمارات في الاستراتيجيات التغذوية المتعلقة بالصحة أو المياه والصرف الصحي أو الغذاء والزراعة أو التعليم أو تمكين المرأة قد لا يتناسب إدراجه تحت فئة "التغذية". وهذا يجعل تتبع التمويلات المرصودة للتغذية، فضلاً عن النفقات، أمرًا غاية في الصعوبة.

67. **وقد تمت الموافقة على منهجية لزيادة المساءلة وتحسين تتبع المساعدات الإنمائية للتغذية من قِبل كبار مسؤولي الوكالات التابعة لشبكة الجهات المانحة في حركة تعزيز التغذية.** وأتاح هذا الإنجاز الكبير، للمرة الأولى، للجهات المانحة إمكانية إعداد تقارير توضح الموارد المقدمة منهم لبعض التدخلات التغذوية المحددة والاستراتيجيات القطاعية المعنية بالتغذية. وقد أظهرت أرقام عاميّ 2010 و 2012 زيادات قدرها 24% و 12% على التوالي[19].

68. **يبحث المشاركون في جماعة الممارسين المعنية بالتخطيط للنشاطات التغذوية متعددة القطاعات وحساب تكاليفها وتنفيذها وتمويلها من أجل تحسين التغذية دراسات تجريبية لتتبع إنفاق المساعدات الإنمائية داخل الدول المشتركة في الحركة.** وسوف تنظر شبكة الجهات المانحة بشكل محدد في المدفوعات على المستوى الوطني. وعلى نطاق أوسع، يجري حاليًا استكشاف جهود تتبع إنفاق المنظمات غير الحكومية كعنصر مكمل لتتبع إنفاق الجهات المانحة.

[19] تستثني الأرقام نفقات الحكومة الأمريكية التي تتبع منهجية مختلفة

© MIDIS Peru

الميزة:
تتبع موارد شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية

الخلفية والهدف من وراء عملية تتبع الموارد

في 2013، قام فريق عامل معني بتتبع الموارد في شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية بوضع منهجية مشتركة لتتبع الاستثمارات المالية في مجال التغذية بهدف زيادة المساءلة وتحسين تتبع المساعدات الإنمائية الخارجية الموجهة للتغذية. وتعود هذه العملية إلى قرار اتخذه فريق كبار المسؤولين بحركة تعزيز التغذية (يناير 2012) في محاولة لإيجاد طريقة محسنة لتتبع موارد التغذية، وخاصة الموارد المخصصة من قطاعات أخرى.

وفي الوقت الحالي، يندرج رقم قطاع التغذية (12240) الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحت بند الصحة ويستخدم بشكل أساسي في التدخلات التغذوية المباشرة، نظرًا لعدم وجود نهج مشترك متفق عليه لتتبع موارد المساعدات الإنمائية "التغذوية"، ويهدف إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الأخرى للقيام بـ"عمل مختلف" للتغذية. في الغالب، لا يتم التعامل مع الجهود المبذولة لتحسين التغذية في القطاعات الأخرى، مثل الأمن الغذائي والزراعة والحماية الاجتماعية على أنها استثمارات في التغذية حتى لو اشتملت على نشاطات تغذوية. ويسفر هذا الاستثناء عن مشكلتين: 1) تقدير غير دقيق للاستثمارات المخصصة للتغذية؛ و 2) عدم وجود حافز لخلق فرص أو للتعرف على الفرص المتاحة لدمج التغذية في نشاطات القطاعات الأخرى.

شهدت الأدلة الخاصة بالتغذية تقدمًا ملحوظًا منذ صدور سلسلة جريدة Lancet في 2008 عن نقص التغذية لدى الأمهات والأطفال، ويوجد الآن إجماع على التدخلات التغذوية الرئيسية الفعالة. وفي يونيو 2013، أصدرت جريدة Lancet سلسلة جديدة عن نقص التغذية لدى الأمهات والأطفال، وتقدم هذه السلسلة أدلة إضافية تؤكد أهمية تعزيز كل من التدخلات التغذوية المباشرة والنشاطات المتعلقة بالتغذية بما يتماشى مع ما تعلمته الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.

وقد قام الفريق العامل المعني بتتبع الموارد في شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية، برئاسة كندا والمفوضية الأوروبية، بوضع منهجية على مدار عام 2013 تتضمن قرارًا باستخدام رقم قطاع التغذية (12240) الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليعكس الإنفاق على التغذية المباشرة، وذلك بالرغم من أوجه القصور فيه، وليركز على وضع نهج يدوي لقياس الإنفاق المتعلق بالتغذية. وحصلت هذه المنهجية على موافقة فريق كبار المسؤولين في حركة تعزيز التغذية في ديسمبر 2013.

وتتسم منهجية حساب الاستثمارات التغذوية بأنها معقدة. ونظرًا لعدم وجود رقم قطاع واحد للبرامج التغذوية، فقد تم دمج قائمة بالأرقام المتعلقة بالتغذية مع كلمات بحث رئيسية لتحديد البرامج التي ضمنت مزيدًا من البحث. وكان يتم تقييم كل برنامج يُحتمل أن تكون له صلة بالتغذية يدويًا من خلال فحص أوراق المشروع. وتنص منهجية الجهات المانحة على أنه يمكن تصنيف الاستثمارات على أنها تغذوية فقط إذا كان يتضمن المشروع هدفًا أو مؤشرًا تغذويًا ويسهم في تحقيق نتائج تغذوية ويهدف إلى تحسين تغذية النساء أو الأطفال أو المراهقات.

النتائج

في 2014، قدم أعضاء شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية تقريرًا عن الإنفاق على التغذية (بالدولار الأمريكي) في عاميّ 2010 و2012 (الالتزامات المالية والمدفوعات).[i] يعد عام 2010 خط الأساس لبداية حركة تعزيز التغذية، بينما يمثل عام 2012 عام المقارنة. اشترك في هذه العملية ثماني جهات مانحة ثنائية (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيرلندا، وهولندا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) والمفوضية الأوروبية ومؤسستان (مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال) والبنك الدولي، غير أن الولايات المتحدة طبقت منهجية مختلفة.[ii]

وقد تم الإعلان عن فئتين من الاستثمارات:

- متعلقة بالتغذية (رقم لجنة المساعدة الإنمائية 12240)
- وتغذوية (تُطبق المنهجية).

المبالغ بالدولار الأمريكي (آلاف)، بناءً على أسعار الصرف التي استخدمتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD DAC)

الجهة المانحة	الفئة 1: متعلقة بالتغذية				الفئة 2: تغذوية			
	2010		2012		2010		2012	
	الالتزامات المالية[20]	المدفوعات	الالتزامات المالية	المدفوعات	الالتزامات المالية	المدفوعات	الالتزامات المالية	تعاقد مدفوعات
أستراليا								
الإجمالي:	-	6.672	-	16.516	-	49.903	-	114.553
كندا[21]								
الإجمالي:	61.280	98.846	163.118	205.463	49.053	80.179	76.948	90.171
الاتحاد الأوروبي[22]								
الإجمالي:	67.060	50.889	24.075	8	425.917	392.563	543.883	309.209
التطوير:	*67.060*	*50.889*	*24.075*	*8*	*95.536*	*62.182*	*240.066*	*81.346*
الأنشطة الإنسانية:	-	-	-	-	*330.381*	*330.381*	*303.817*	*227.863*
فرنسا								
الإجمالي:	3.585	2.895	4.737	3.852	23.340	23.003	27.141	27.141
ألمانيا[23]								
الإجمالي:	4.550	2.987	1.687	2.719	19.104	18.856	37.951	29.139
إيرلندا[24]								
الإجمالي:	7.691	7.691	7.565	7.565	34.806	34.806	45.412	45.412
هولندا								
الإجمالي:	4.487	2.661	36.314	4.007	381	2.484	80.674	20.160
سويسرا[25]								
الإجمالي:	-	-	-	-	23.976	21.099	43.733	28.800
المملكة المتحدة								
الإجمالي:	20.762	39.860	12.925	63.127	164.992	302.215	246.065	412.737
التطوير:	-	-	-	-	*68.068*	*146.140*	*95.778*	*253.192*
الأنشطة الإنسانية:	-	-	-	-	*96.924*	*156.075*	*150.287*	*159.545*
الولايات المتحدة[26]								
الإجمالي:	414.730	8.820	339.879	63.380	3.259.518	يحدد لاحقا	3.157.153	يحدد لاحقا
مؤسسة بيل وميليندا غيتس								
الإجمالي:	19.540	50.060	49.960	80.610	23.330	12.320	18.560	34.860
مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال[27]								
الإجمالي:	6.402	980	36.996	5.481	-	-	-	-
البنك الدولي								
الإجمالي:	54.513	61.160	248.171	21.873	1.928.471	-	852.750	-

[20] تستخدم جميع الجهات المانحة المبلغة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعريفات الالتزامات والمصروفات الواردة في الفقرات 90-98 من توجيهات نظام الإبلاغ من الدائنين على الرابط http://www.oecd.org/dac/stats/documentupload/DCD-DAC(2013)15-FINAL-ENG.pdf. يمكن الالتزام بمشاريع متعددة السنوات في سنة واحدة ولكن يتم صرفها على مدى عدة سنوات. هناك بعض التباين في كيفية الإبلاغ عن المصروفات مقابل التزامات متعددة السنوات. على سبيل المثال، صرف الاتحاد الأوروبي رقم 2012 يمثل جميع المدفوعات المقابلة لإلتزاماتها الخاصة بعام 2012، بغض النظر عن السنة التي يتم صرفها فيها. وأفادت جميع الجهات المانحة الأخرى مجموع المصروفات في عام 2012، بما في ذلك المصروفات المقابلة لإلتزامات السنوات السابقة.

[21] يعكس الالتزام المالي إجمالي المبلغ المرصود لهذا الاستثمار. وحتى يتم تحديد ما إذا كان قد تم إنفاق المبالغ المرصودة كاملةً أم لا، فسنحتاج إلى مراجعة المدفوعات لكل عام من الاستثمار.

وكما هو الحال في كندا، يتم استخدام رموز متعددة لتصنيف الاستثمارات، ويمكن التعرف على نسبة ضئيلة من ميزانية الاستثمارات التغذوية من بين إجمالي النسبة المتعلقة بالتغذية. وعلى هذا النحو، لم تكن لتدخل هذه الاستثمارات في الأرقام المتعلقة بالتغذية.

[22] ويغطي خط الأساس الخاص باتفاقية التغذية من أجل النمو التعهدات المالية الخاصة بالاتحاد الأوروبي فقط. وتعد التعهدات المالية الخاصة بالاتحاد الأوروبي اتفاقيات مؤكدة مع الشركاء تستلزم وضع ميزانية محددة. تتطابق المدفوعات المعلنة في عاميّ 2010 و 2012 مع مبالغ التعهدات المالية لعاميّ 2010 و 2012 فقط. وبالنسبة للمساعدات الإنسانية، فإنه يتم إنفاق التعهدات المالية خلال مدة أقصاها 24 شهرًا

[23] ويغطي خط الأساس الخاص باتفاقية التغذية من أجل النمو تعهدات الوزير الألماني للتعاون الاقتصادي والتنمية فقط: تعهدات مالية تغذوية (2010)—1766 دولارًا أمريكيًا والتعهدات المتعلقة بالتغذية (2010)—19104 دولارات أمريكية. ولا يتضمن إجمالي التعهدات المالية الألمانية المساعدة الإنسانية.

[24] تتعامل إيرلندا بنظام السنة النقدية، وبالتالي تتساوى التعهدات مع المدفوعات المالية.

[25] إن هذه الأرقام الخاصة بسويسرا مؤقتة. وتشتمل على نسبة كبيرة من الاستثمارات التغذوية المدرجة تحت فئة "مساعدة إنسانية" في نظام الإبلاغ من الدائنين التابع للجنة المساعدة الإنمائية، كمؤن عينية من منتجات الألبان السويسرية..

[26] بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة، لا تمثل المدفوعات المعلن عنها وفق رمز لجنة المساعدة الإنمائية رقم 12240 سوى جزء من إجمالي المدفوعات للاستثمارات التغذوية المحددة ولا تشمل الاستثمارات التغذوية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز أو التغذية المدرسية. بالنسبة لوكيل الأمين العام، فإن البيانات المتعلقة باستثمارات قسم التغذية الحساسة الجديد غير متوفرة في الوقت الراهن؛ وكيل الأمين العام في طور وضع طريقة لتتبع هذه الاستثمارات.

[27] تم إدراج كل من الالتزامات المالية والمدفوعات الخاصة بمؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال كمبالغ متعاقد عليها (أو محولة) لعام واحد؛ وفعليًا، لم تعقد المؤسسة اتفاقيات تمتد لسنوات عديدة.

شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية: الاستثمارات في التغذية، تقارير 2010 و 2012

(المدفوعات) بين الجهات المانحة المقدمة للتقارير ارتفعت من 325 مليون دولار أمريكي (2010) إلى 411 مليون دولار أمريكي (2012)، أي 27%. أما بالنسبة للاستثمارات التغذوية، ارتفعت من 937 مليون دولار أمريكي (2010) إلى 1.100 مليون دولار أمريكي (2012)، أي 19%. ولا يشمل هذا المبلغ الإجمالي الأرقام الأمريكية، وذلك لاستخدام الولايات المتحدة منهجية مختلفة.[iii]

يبدو أن الاستثمارات في مجال التغذية تسلك اتجاهًا إيجابيًا تصاعديًا. ولكن مع توفر تحليلات لعامين فقط، فمن المستحيل، في هذه المرحلة، الوصول إلى أي استنتاجات قاطعة.

التحديات

كما هو متوقع، واجهت شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية عدة تحديات في تطبيق المنهجية التي وضعتها والتعرف على أوجه القصور فيها. على سبيل المثال:

- وفي بعض الأحيان، تستبعد المعايير التغذوية الصارمة مشروعات تغذوية بوضوح بسبب افتقارها إلى التركيز على الأعمال "التي تستهدف الأفراد" (مثل، الدعم والبحث وأنظمة تتبع التغذية ومنتجات التغذية)
- البحث بكلمات رئيسية غير فعالة فشل في تحديد أوجه الإنفاق الإضافية المهمة [vi]
- التباين بين الجهات المانحة في حجم عناصر المشروعات وعددها ونوعها وما إذا كان يجب تصنيف هذه المشروعات على أنها متعلقة بالتغذية أو تغذوية أو تتضمن أجزاء ذات صلة تخص كل فئة. وبالنظر إلى مجموعة التحديات الضخمة ونُهج رفع التقارير الفريدة لدى كل جهة من الجهات المانحة، سنجد أنه لم يتم تطبيق نهج موحد، ومع ذلك، فقد اتفقت الجهات المانحة على ضمان عدم حساب هذه المشروعات مرتين وعلى مراعاة الاتساق عند تطبيق المنهجية..

وبالرغم من وضع منهجية مفصلة تتضمن معايير صارمة للإدراج من أجل تخفيف هذا النهج جزئيًا، ولكنه يظل غير موضوعي. أضف إلى ذلك أن الجهات المانحة المشاركة تختلف في الأهداف والهيكل التنظيمي وآليات التتبع ورفع التقارير، وبالتالي، فهناك صعوبة راسخة في إنشاء منهجية واحدة لرفع التقارير يمكن تطبيقها بشكل عام.

نتائج حركة تعزيز التغذية وآثارها

تمثل هذه المنهجية نهجًا للجهات المانحة لتتبع المساعدات الإنمائية الخارجية الخاصة بالتغذية بطريقة شفافة ومتناسقة/مماثلة. فمن المهم تحسين تتبع إنفاق الجهات المانحة على التغذية، ليس فقط لأغراض المساءلة، ولكن أيضًا لقياس التقدم المحرز في حشد الموارد وتحسين جودة معونات التغذية من خلال تسليط الضوء على الثغرات وإحداث تغييرات في الاستثمارات في القطاعات الأخرى بطريقة تؤثر على نتائج التغذية. وعلى الرغم من أوجه القصور في المنهجية، ترى شبكة الجهات المانحة أنها خطوة مهمة للأمام في تتبع الموارد ووضع نهج مشترك.

المضي قدمًا

ناقشت شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية بالفعل المراجعات الممكنة على المنهجية: على سبيل المثال، وضع أوصاف توضح ما يصنف على أنه مؤشر أو هدف تغذوي ووضع قائمة موحدة بأنواع الأهداف والمؤشرات والنتائج والأنشطة التغذوية لتجنب وجود تعارض في التصنيف.

ونظرًا لطبيعة هذه المراجعات التي تستنفد الموارد وتستهلك وقتًا طويلاً، فقد بدأت الجهات المانحة في مناقشة استمرارية المحاولة وإيجاد طرق لزيادة سهولة إدارة العملية، بما في ذلك تغيير وتيرة رفع التقارير لتصبح كل عامين بدلاً من كل عام.

بالإضافة إلى ذلك، ناقشت الجهات المانحة كيف يمكنها استخدام البيانات لمناقشة تفاصيل كيفية التعاون فيما بينهم لجعل الاستثمارات في القطاعات الأخرى تغذوية أكثر.

وتخطط شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية لعرض بعض البيانات بحسب الدول في تقرير التغذية العالمي الأول الصادر في نوفمبر 2014. وسوف يقوم فريق الخبراء المستقل الذي يعمل على تقرير التغذية العالمي بمراجعة البيانات قبل نشرها، وقد يطرح اقتراحات بشأن كيفية تحسين هذه المنهجية.

تعليقات ختامية

[i] يُرجى مراجعة منهجية شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية والمذكرة التوجيهية بشأن تتبع الاستثمارات الدولية في التغذية.

[ii] لم تكن حكومة الولايات المتحدة قادرة على اتباع هذه المنهجية بسبب الوقت الكثير الذي يتطلبه إتمام هذا التدريب. بدلا من ذلك، كان وضع حكومة الولايات المتحدة ميزانيات تغذوية ومتعلقة بالتغذية مجهود تعاوني شاركت فيه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية ووزارة الخارجية والمالية والزراعة. وبناءً على التعريفات التغذوية والمتعلقة بالتغذية المتسقة مع سلسلة جريدة Lancet لعام 2008، فقد قامت الوزارات والوكالات بتحليل البرامج لتحديد الموارد المنسوبة للتدخلات التغذوية أو المتعلقة بها. وبالنسبة للبرامج المتعلقة بالتغذية، فقد تم وضع مصادر التمويل التالية في الاعتبار: المساعدات الإنمائية التابعة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID)؛ صندوق الدعم الاقتصادي التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ برامج الصحة العالمية التابعة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ صندوق تنمية المجتمع التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ برنامج الأغذية من أجل السلام (Title II) التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة/صندوق المرونة لتنمية المجتمع التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ برنامج الأغذية من أجل السلام (Title II) التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة/الطوارئ؛ مؤسسة المساعدة الدولية في حالات الكوارث التابعة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ مؤسسة التصدي لتحديات الألفية؛ الحكومة: برامج الصحة العالمية (خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز)؛ المالية: البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (GAFSP).

بالإضافة إلى ذلك، قدمت الوزارات والوكالات أوصافًا للنشاطات التي يتم تعريفها على أنها تغذوية أو متعلقة بالتغذية لوضعها في جداول الموارد. ومن ثم، قام الخبراء التقنيون وواضعو السياسات بمراجعة البرامج مرة أخرى للتأكد من اتساق الموارد الكامل مع التعريفات.

وكانت التعريفات المتسقة مع سلسلة نقص التغذية لدى الأمهات والأطفال التي أصدرتها جريدة Lancet هي:

متعلقة بالتغذية:

- التدخلات أو البرامج التي تتعامل مع المحددات المباشرة الخاصة بتغذية الأطفال والأجنة ونموهم—الغذاء الكافي والمغذيات المأخوذة والتغذية وتقديم الرعاية وممارسات التربية وانخفاض عبء الأمراض المعدية
- الأمثلة: صحة وتغذية المراهقات والسيدات قبل الحمل والأمهات؛ المكملات الغذائية للأمهات أو مكملات المغذيات الدقيقة؛ تشجيع الرضاعة الطبيعية المثلى؛ ممارسات التغذية التكميلية والتفاعلية والتحفيز عليها؛ المكملات الغذائية؛ التنويع ومكملات المغذيات الدقيقة أو إثراء الأطفال؛ علاج حالات سوء التغذية الحاد؛ الوقاية والمعالجة؛ التغذية في حالات الطوارئ.

تغذوية:

- التدخلات أو البرامج التي تتعامل مع المحددات الأساسية الخاصة بتغذية الأطفال والأجنة ونموهم—الأمن الغذائي؛ موارد تقديم الرعاية الكافية على مستوى الأمهات والأسر والمجتمع؛ الوصول إلى الخدمات الصحية وتوفير بيئة آمنة وصحية—وتتضمن أهدافًا ونشاطات تغذوية محددة
- يمكن أن تعمل البرامج التغذوية كمنصات لتوصيل تدخلات متعلقة بالتغذية، وقد تؤدي إلى زيادة حجمها وتغطيتها وفعاليتها.
- الأمثلة: الزراعة والأمن الغذائي؛ شبكات الأمان الاجتماعي؛ النماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ الصحة العقلية للأمهات؛ تمكين المرأة؛ حماية الطفل؛ التعليم المدرسي؛ المياه والصرف الصحي والنظافة؛ الخدمات الصحية وتنظيم الأسرة.

[iii] الرجاء مراجعة الهامش ii أعلاه.

[iv] بالإضافة إلى التحديات المذكورة، واجهت التحديات التالية أيضًا:

- كان من المفيد أن تتضمن العديد من البرامج تحليلاً للتغذية في سياق أو لغة وصف المشروع، ولكن هذا لم يوصل إلى تصميم البرنامج ورصده؛ في إشارة إلى أن البحث بالكلمات الرئيسية وحدها سيكون أقل دقة.
- يتعين أيضًا الانتباه إلى أن العديد من البرامج لديها هدف واحد يشمل أعمالاً تتعلق بالتغذية، غير أن التغذية لم تتقاطع دائمًا مع أهداف أخرى؛ ومن ثم، فإن فئة الأنشطة التغذوية هي مزيج من برامج أوسع نطاقًا مع عناصر تغذوية مباشرة، فضلاً عن الاستثمارات التغذوية الحقيقية التي تهدف إلى القيام بأمر مختلف.
- توجد مشكلات كذلك في تصنيف كل مصادر التمويل الموجهة للتغذية الأساسية على أنها متعلقة بالتغذية، نظرًا لأن تعريفات رقم القطاع والتدخلات المقبولة لا تتطابق.

[v] بالإضافة إلى أوجه القصور المثارة، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- لم يشتمل هذا التقرير على التمويل الأساسي للوكالات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية التي تدعم العديد من برامج التغذية. ومع التزام المنظمات غير الحكومية والدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية بتقديم تقارير عن استثماراتها في التغذية، تصبح أنشطة تتبع الموارد المقدمة هنا مجرد جزء من صورة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت هذه العملية بأثر رجعي ولا تشمل أي توقعات أو أرقام تخطيط للدول أو الجهات المانحة أو غيرها

[vi] اقتراحات طُرحت لاستبعاد هذه الخطوة ولتوسيع نطاق رقمنظام الإبلاغ من الدائنين.

التعلم والإبداع

69. **على الرغم من ذكر الكثير من أصحاب المصلحة القُطريين قدرتهم على تتبع إنفاقهم بانتظام، فلا تتم مشاركة المعلومات المالية داخل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين.** وبالتالي، لا تعرف الحكومات مقدار المال الذي ينفقه شركاء التنمية على التغذية والعكس صحيح. ويرجع هذا في الغالب إلى عدم وجود إطار مشترك (لغة) في الوقت الحالي لتحديد الإنفاق على التغذية وتصنيفه وتخصيصه وتتبع التغييرات على مدار الوقت.

70. **ومع ذلك، فهناك إشارات إيجابية متعددة على وجود تقدم في هذا الجانب.** فعندما تقوم الحكومات بإشراك دولهم في حركة تعزيز التغذية، فيكون أحد أول الإجراءات التي تتخذها تعزيز آليات التنسيق وتوسيع نطاق العضوية في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين. ويستغرق إنشاء آليات التنسيق هذه ما بين عام وعامين. ومتى أصبحت هذه الآليات فعالة، فإنها تركز بشكل متزايد على المهام المنفذة بشكل جماعي لتعزيز التغذية. وترى منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في الدول المشتركة في الحركة منذ أكثر من عامين أنها أقدر على التركيز على المهام المتعلقة بالتتبع المالي وحشد الموارد من منتديات الدول المشتركة في الحركة منذ أقل من عامين. وتبرز الحاجة لإجراء مزيد من التحليلات للتعرف على ما يحفِّز منتديات أصحاب المصلحة المتعددين للتركيز بفعالية على تنسيق النفقات وعلى الأنظمة المسؤولة عن حساب الأموال المنفقة وعلى حشد الموارد الإضافية وعلى إثبات نجاح الجهود المبذولة لتعزيز النشاطات التغذوية.

71. **تشير نتائج عملية الرصد لعام 2014 إلى جاهزية منتديات أصحاب المصلحة المتعددين للتركيز على تقييم جدوى تمويل خططهم وعلى تتبع الموارد التي يصبحون مسؤولين عنها بمجرد انضمامهم إلى الحركة.** تحتاج هذه النتيجة إلى مزيد من الدراسة خلال التجمع العالمي لعام 2014، كما يلزم مزيدًا من الاتفاق حول عناصر تقييم الجدوى المالية. ومع هذا، فقد ذكرت ست دول[28] أنها حققت تقدمًا في تتبع الإنفاق على التغذية، فضلاً عن التقدم الذي حققته في تنسيق الموارد. وهذه كل الدول التي انضمت إلى الحركة قبل سبتمبر 2012.

72. **تختلف منتديات أصحاب المصلحة المتعددين والشبكات القُطرية الفردية في تقييمهم لمدى تنفيذ مهام مختلفة في ظل الهدف الاستراتيجي الرابع.** تشير كل من شبكات الأمم المتحدة وشبكات المجتمع المدني في دول متعددة إلى أنهم ماضون قدمًا في تقييم جدوى تمويل الخطط وأنظمتهم في تتبع الموارد، على الرغم من أن هذا لا يبدو أنه انعكس على التقييمات الجماعية لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين. وتشير هذه الاختلافات إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لدعم دور الحكومات في تنسيق الأنشطة المتعلقة بتتبع الموارد وحشدها. وتتأكد الحاجة إلى مزيد من التنسيق من خلال الدرجات المنخفضة نسبيًا الممنوحة للمهام المرتبطة بتتبع الموارد وتنسيقها. وهذا قد يفسر أيضًا السبب وراء تحقيق تقدم ضئيل نسبيًا بشكل عام في العديد من الدول التي تبذل جهودًا لتنسيق تنفيذ النشاطات ذات الصلة بإطار نتائج مشترك متفق عليه (راجع تقييمات الهدف الاستراتيجي الثالث أعلاه).

73. **توصلت منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في 11 دولة[29] إلى أن المهمة التي يحققون فيها تقدمًا جيدًا هي إنفاق الأموال المرصودة لتعزيز التغذية.** أفادت منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في ساحل العاج وبيرو وأوغندا بأنه يجري تأمين التمويل المتعدد السنوات للتغذية.

74. **وتشير المقارنات بين التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة في كل دولة إلى أن المهام المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الرابع، وتحديدًا تتبع التمويل الخاص بالتغذية وحشد الموارد الإضافية، تحتاج إلى أن تُسبق بإحراز تقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول والثاني والثالث.** ويُستنتج من ذلك أن التقدم المحرز في تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع يبدو متأثرًا بمدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية السابقة وسرعته. وينبغي دراسة هذه المسألة في التجمع العالمي لعام 2014.

---

[28] بنغلاديش وإثيوبيا ومدغشقر وملاوي ونيبال وبيرو.

[29] بنغلاديش وبوركينا فاسو وتشاد وإثيوبيا وغامبيا وملاوي ونيبال وبيرو ورواندا والسنغال وسريلانكا.

لقطات مقربة على الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية

غواتيمالا

© SESAN Guatemala

طبقت غواتيمالا مؤخرًا نظامًا يسمح بتتبع النفقات الداخلية والخارجية على التغذية ويرصد أثر التدخلات المرتبطة بتنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على الجوع. وفي عام 2011، وضعت غواتيمالا ميزانية متكاملة للأمن الغذائي والتغذية مقرونة بخطة القضاء على الجوع وتركز على نافذة فرصة الألف يوم. وبعدها بعام، تم رصد الاستثمارات المالية على أساس شهري، وأُدمجت نتائج هذا الرصد في نظام المحاسبة المتكاملة الوطني (SICOIN)، وهو النظام الرسمي الذي يتتبع تنفيذ الميزانية العامة الوطنية في البلاد. بينما في عام 2014، تم تطوير أدوات مختلفة لتصور الربط بين الميزانيات القطاعية والأهداف الإنمائية المتوقعة. وقد سمح هذا للحكومة بالتحقق من تنفيذ الميزانية ورصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التغذوية على المستوى الوطني والمحلي. كان لإنشاء لجان الأمن الغذائي والتغذية التابعة للوزارات والبلديات وتعزيزها مؤسسيًا دور رئيسي في تحديد أهداف واضحة والاتفاق على مخصصات الميزانية على المستوى المحلي. أضف إلى ذلك أنه دعم الجهود المبذولة لرصد التقدم المحرز في تطبيق البرنامج وتنفيذ الميزانية بانتظام.

زامبيا

© Bill & Melinda Gates Foundation /Michael Prince

وضعت بعض الدول الأفريقية آليات تمويل تُسهِّل قيام الجهات المانحة بتنسيق الأولويات والخطط الوطنية المتعلقة بالتغذية. وهذا ما فعلته زامبيا التي وضعت صندوقًا استئمانيًا للتغذية، وهو حاليًا في مرحلة التنفيذ. وقد وقعت أربع وزارات تنفيذية ولجنة الغذاء والتغذية الوطنية على منح لتنفيذ التدخلات التغذوية. ويمكن أن تتقدم المنظمات غير الحكومية للحصول على منح، وقد تقدمت بالفعل بمقترحات للتمويل. ويموِّل هذا الصندوق في البداية التدخلات في ضاحيتين تم تقييم المخاطر فيهما ومن المرجح أن يمتد إلى ضواحٍ أخرى.

المتابعة

75. **تعكف جماعة الممارسين التابعة لحركة تعزيز التغذية المعنية بالتخطيط لنشاطات التغذية متعددة أصحاب المصلحة وحساب تكاليفها وتتبعها وتنفيذها في الوقت الحالي على وضع طرق لتتبع الموارد المحلية المخصصة للتغذية والمنفقة عليها (إذا أمكن).** تتمثل الخطوة الأولى في دراسة الميزانيات الوطنية المتوفرة للجمهور لكي نقدِّر السياق المالي الأوسع الذي تنفذ من خلاله الحكومات الوطنية الاستراتيجيات القطاعية المختلفة. ويشير هذا إلى الصناديق المالية المحتملة داخل كل قطاع، والتي يمكن تصنيفها على أنها "تغذوية". وإذا كانت الميزانية الوطنية مقسَّمة، فيمكن تقييم المظروف المالي للبرامج التغذوية بدقة أكبر. تمت مراجعة الميزانيات الوطنية لثمانٍ وعشرين دولة من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، غير أن التحليل أظهر محدودية التفاصيل المتاحة في حالات عديدة.

76. **وسوف تقوم جماعة الممارسين الناشئة المعنية بالتخطيط وحساب التكاليف وتتبع التنفيذ بوضع نهج قد يمكِّن الحكومات من تتبع اتجاهات مخصصات الميزانية الخاصة بالتغذية، وذلك باستخدام الميزانيات الوطنية كنقطة دخول (راجع المنهجية ثلاثية الخطوات الموضحة في المربع أدناه).** ويتضمن وضع هذا النهج عقد اتفاقات بين العديد من الجهات الفاعلة بشأن فئات الميزانية ومصادر البيانات المستخدمة وتوثيق التحليلات والطرق التي سيتم بها عرض النتائج (بحيث يشير إلى ما تغطيه تقديرات الميزانية وما لا تغطيه). ويتمثل الهدف الرئيسي لعام 2014-2015 في وضع منهجية تتيح للدول تتبع الاتجاهات التاريخية.

الخطوات الثلاث لتتبع الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية موارد التغذية المحلية:

الخطوة الأولى: تحديد البرامج ذات الصلة في الوزارات الرئيسية باستخدام البحث[30] بالكلمة الرئيسية في الميزانية الوطنية المنشورة بالكامل.

الخطوة الثانية: تقييم ما إذا كانت البرامج المحددة في الوزارات الرئيسية تندرج تحت فئة الاستثمارات "المتعلقة بالتغذية" أو "التغذوية". في العادة، تكون مخصصات الميزانية المتعلقة بالتغذية هي المخصصات التي تُنفق في برامج تغذوية معينة. وحتى يكون البرنامج تغذويًا، فيجب أن يعالج الأسباب الأساسية لسوء التغذية ويتم تقييمه على أنه يحقق فوائد لجماعات السكان المعرضة لخطر سوء التغذية (بما في ذلك، الأطفال والنساء). في حالة وضع إطار نتائج مشترك، فيجب أن يُستخدم في مساعدة المتخصصين في القطاع وأعضاء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في اتخاذ قرار بشأن الميزانيات البرنامجية التي يجب إدراجها[31].

الخطوة الثالثة: تخصيص نسبة من الميزانية المخصصة للتغذية. ينبغي تخصيص 100% من المبالغ المرصودة في حالة البرامج المصنفة على أنها "متعلقة بالتغذية"، بينما يخصص 25% من المبالغ المرصودة في حالة البرامج المصنفة على أنها "تغذوية"[32].

77. **ومن المتوقع أنه في خلال السنة القادمة، ستكون حكومات العديد من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية قد حاولت استخدام المنهجية المتفق عليها في تقييم القدر المخصص للتغذية من الميزانية الوطنية كأساس للمقارنة مع مرور الوقت.** وقد تحاول حكومات بعض من هذه الدول التمادي أكثر في هذا ورصد الاتجاهات في الاستثمارات المخصصة، فضلاً عن فعالية تنفيذ البرنامج والتغييرات التي طرأت على انتشار سوء التغذية بين قطاعات سكانية مختلفة. ويصبح القيام بهذه الجهود أسهل إذا كان هناك تعاون وثيق بين جماعات الممارسين الناشئة داخل حركة تعزيز التغذية.

[30] قد جرب الاستشاريون العاملون مع جماعة الممارسين قائمة من الكلمات الرئيسية: يجري حاليًا الانتهاء منها.

[31] قد تمت مشاركة قائمة بنتائج التغذية، وتتسق هذه القائمة مع القائمة التي وافقت عليها شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية.

[32] هذا يتفق مع الإسناد المتفق عليه من شبكة الجهات المانحة للبرامج المصنفة على أنها "تغذوية".

© UNICEF Uganda / Stuart Ramson

6.2 الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل

الوصف

78. **كشفت المناقشات التي أجريت خلال الاجتماعات المنعقدة كل شهرين بين شبكة مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية والتجمع العالمي لعام 2013 عن الأهمية التي توليها مراكز التنسيق هذه ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين لفعالية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل دعم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة لحركة تعزيز التغذية.** وقد عملت الأمثلة العديدة عن أنشطة الحشد الاجتماعي المبتكرة، والاهتمام الذي أبدته مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية في الوصول إلى مواد الاتصالات التي وضعها آخرون، وأهمية الدعوة للتأييد كوسيلة للحفاظ على الالتزام السياسي لإشراك جهات فاعلة جديدة وحشد الموارد على تشجيع الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية على تأسيس جماعة ممارسين في هذا الجانب. ولكن هذا لا يبدو واضحًا نظرًا للطبيعة الفريدة لحركة تعزيز التغذية ومجموعة الولايات بين الجهات الفاعلة المختلفة في الحركة وخصوصيات الإعدادات الوطنية والمحلية المختلفة. يرد وصف خطوات إنشاء جماعة الممارسين هذه في الملحق الثالث من هذا التقرير.

الإنجازات

79. وُضعت استراتيجيات شاملة للحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل (SMAC) في **11**[33] دولة تابعة لحركة تعزيز التغذية؛ وتُستخدم هذه الاستراتيجيات في الغالب من قِبل الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى لدعم تعزيز النشاطات المعنية بالتغذية. بالإضافة إلى ذلك، شارك برلمانيون بإيجابية في تأييد تعزيز التغذية (بما في ذلك، إنشاء شبكات ذات أهداف محددة للدعوة للتأييد) في **16** دولة (بالإضافة إلى برامج قيد التنفيذ في 9 دول أخرى). تم تطوير أدوات دعوة خاصة بكل دولة في **15** دولة لرفع الوعي لدى كبار صناع القرار بشأن التغذية. وتشمل هذه الأدوات لمحات مختصرة، نهج يعتمد على البيانات لوضع سياسة تغذوية والدعوة لتأييدها؛ دراسة تكلفة الجوع في أفريقيا بقيادة الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومشروع إعادة تنشيط التوسع التغذوي في جميع أنحاء العالم(RENEW)، الذي يسعى إلى تطوير وتقديم عروض ديناميكية متعددة الوسائط لإشراك الشركاء العالميين وصناع القرار على مستوى الدولة وقادة دول معينة.

[33] من بين 24 دولة تتوفر بيانات عنها.

الموقع الإلكتروني لحركة تعزيز التغذية والاتصالات:
دعم الجهود المبذولة على نطاق الحركة لمشاركة الخبرات في تعزيز التغذية

يتم تحديث الموقع الإلكتروني متعدد اللغات لحركة تعزيز التغذية (www.scalingupnutrition.org) باستمرار ليعكس التطورات في الدول المشتركة في الحركة والتطورات عبر الحركة. وخلال هذا العام وحتى 30 سبتمبر 2013، كان هناك 10.087 مستخدمًا كل ثلاثة أشهر في المتوسط. وقد شهد ذلك تحسنًا منذ هذا التاريخ، حيث زاد مستخدمو الموقع بنسبة 62% في كل ثلاثة أشهر في المتوسط. ويشير هذا النمو المستمر إلى أهمية الموقع باعتباره نقطة أساسية في الوصول إلى حركة تعزيز التغذية. ويتم باستمرار مراجعة ميزات التنقل ومزايا الاستخدام وتحسينها لتناسب الجمهور المتنامي للحركة بشكل أفضل. ويواصل الموقع التطور كبوابة للمشاركة والتعرف على تعزيز التغذية.

اكتسبت حركة تعزيز التغذية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على قوة جذب؛ حيث بلغ عدد متابعيها 3.666 متابعًا بدءًا من أغسطس 2014 (مقابل 1.058 متابعًا في أغسطس 2013) كما حصلت على 987 إعجابًا على صفحتها الرسمية على موقع فيسبوك (مقابل 466 إعجابًا في أغسطس 2013). قامت شبكات قطاع الأعمال والمجتمع المدني التابع لحركة تعزيز التغذية سواء على المستوى العالمي أو الوطني بإنشاء حسابات على موقعي فيسبوك وتويتر وتشارك بشكل كبير في المناقشات التي تُجرى في هذه المنتديات سريعة الحركة.

وفي يوليو 2014، سهلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومبادرة الحياة والنماء عقد ندوة عبر الإنترنت لمشاركة خبرات المشاركين في حماية الرضاعة الطبيعية في آسيا. وشارك في هذه الندوة أكثر من 100 مشارك من ثماني دول من الدول الآسيوية المشتركة في حركة تعزيز التغذية. وتضمنت الندوة عرضين تقديميين من فيتنام وسريلانكا، تلاهما مناقشة حيوية. وقد ساعدت الندوة الدول المشاركة في الحركة في تحديد الثغرات والاحتياجات اللازمة لدعم سياساتها وبرامجها المتعلقة بحماية الرضاعة الطبيعية.

وتم تطوير مواد تواصل جديدة لتعزيز هوية الحركة وللتشجيع على زيادة المشاركة والتعلم. بدء مجموعتين جديدتين من جلسات الإحاطة في 2014. مجموعة المخطط التفصيلي، توفر نظرة متعمقة على الأجزاء المختلفة للحركة، ومجموعة التطبيق العملي، تجمع أمثلة من داخل الدول المشتركة في الحركة لوصف بعض الجوانب الموضوعية المختلفة. وترتكز هذه المواضيع على مطالبات الدول المشتركة في الحركة بتوفير مزيد من المعلومات لدعم جهودها في تعزيز التغذية.

المتابعة

80. **تبدأ جماعة الممارسين المعنية بالحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل في النصف الثاني من عام 2014، بدعم من الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية وعدد متزايد من المؤسسات الملتزمة بدعم عمل الحركة وهويتها.** وستكون هذه الجماعة محل اهتمام كبير خلال التجمع العالمي لحركة تعزيز التغذية في نوفمبر 2014. ويدعم عمل جماعة الممارسين الناشئة هذه مجموعة من المواد المطبوعة المتوفرة بلغات عديدة والتي تعزز مفهوم حركات أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز التغذية بطريق فعالة ومسؤولة[34]. يواصل الموقع الإلكتروني لحركة تعزيز التغذية دوره كمصدر للمعلومات المحدثة بانتظام ويقدم موارد وأمثلة عن الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل التي تتم داخل الدول المشتركة في الحركة، فضلاً عن الشبكات المتعددة التابعة للحركة. ويأتي هذا التركيز المتزايد على الترويج لحركات التغذية استجابةً لاقتراحات أعضاء الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية خلال اجتماعاتهم في 2013، واستجابة لما استلهمته من فعالية التغذية من أجل النمو واليوم العالمي للعمل في 2013 و2014.

81. تصف الفصول التالية الدعم المخصص الذي تحفزه الشبكات الأربع للجهات المانحة والمجتمع المدني والأمم المتحدة وقطاع الأعمال، وتدرس جماعات الممارسين الأربع الناشئة بتفصيل أكبر.

[34] إدراج الشعار الجديد الذي يؤكد على ثلاث كلمات هما المشاركة والإلهام والاستثمار.

2014

العملية 1
جلب الناس معًا إلى مساحة مشتركة للعمل

العملية 2
ضمان سياسة متماسكة وإطار قانوني

العملية 3
مواءمة الإجراءات حول إطار النتائج الموحد

العملية 4
التتبع المالي وحشد الموارد

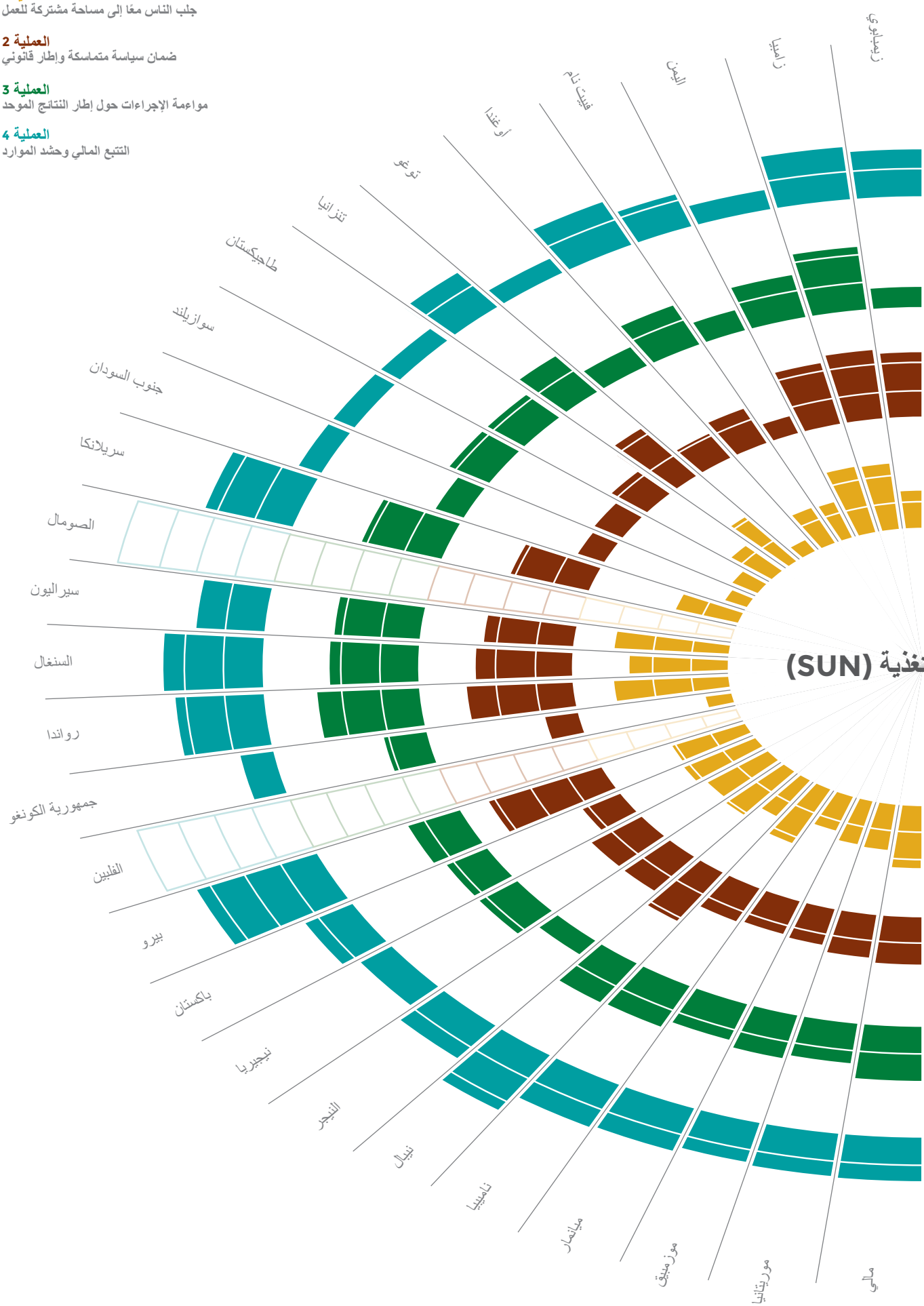

يشمل هذا الرسم البياني كافة الدول التي انضمت إلى حركة تعزيز التغذية بحلول أغسطس 2014

2014 رسم التقدم المحرز في الـ 54 بلدا مشتركا في حركة تعزيز التغذية

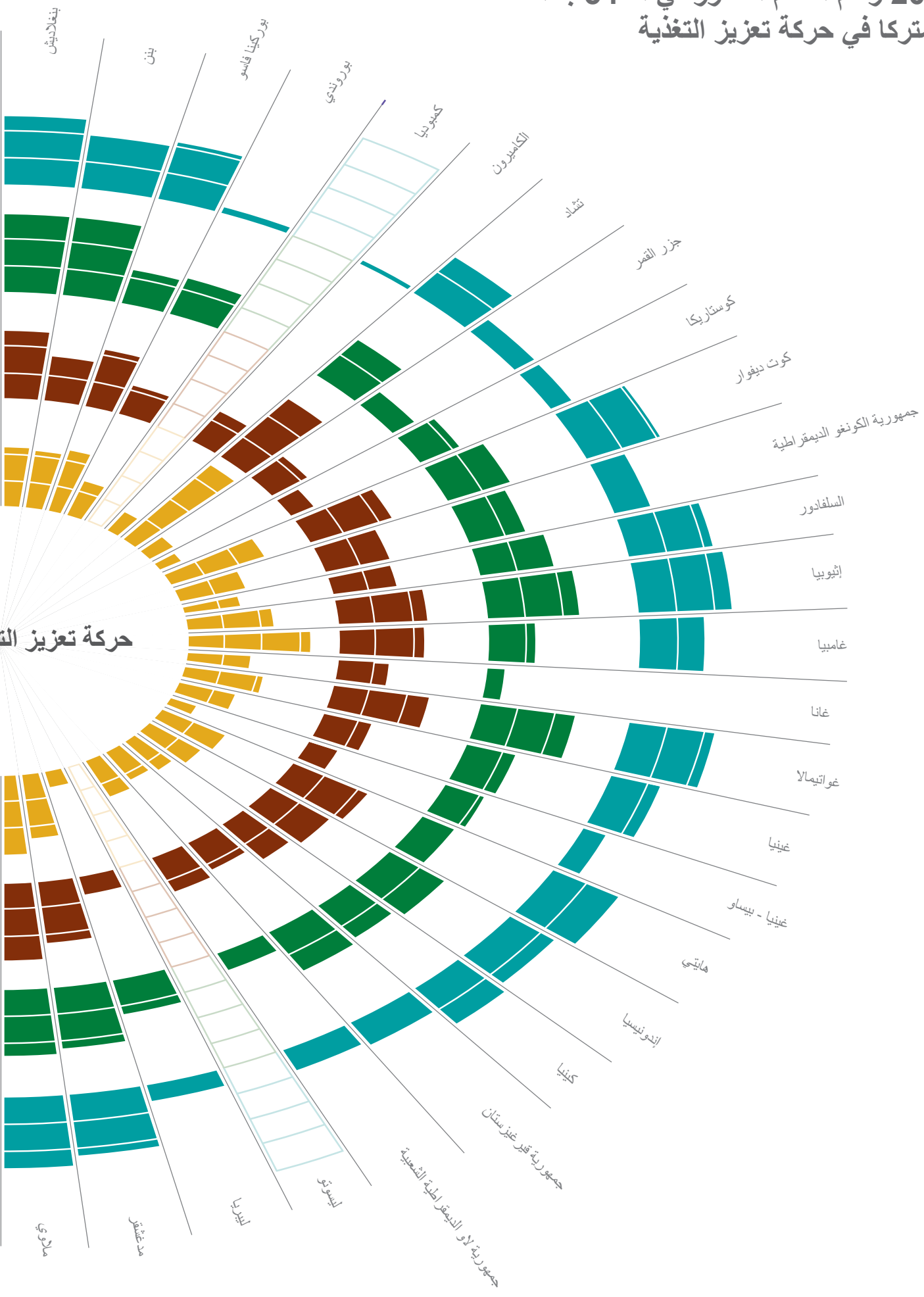

الفصل 3

© UNICEF Malawi

الفصل الثالث:
حشد الدعم العالمي من أجل عمل مشترك فعال

82. **مثلما تشجع العضوية في الحركة على التغيير السلوكي في الدول المشتركة فيها، فإنها تعزز أيضًا إحداث تغييرات في سلوك الجهات الفاعلة من داخل شبكات حركة تعزيز التغذية على مستوى العالم.**
فعلى المستوى القُطري، يدعم الأعضاء في شبكات حركة تعزيز التغذية حكوماتهم الوطنية المعنية من خلال المشاركة في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين ومواءمة أنشطتهم بما يخدم الأهداف الوطنية عبر أطر النتائج المشتركة. والهدف الرئيسي لهذه الشبكات على المستوى العالمي (المجتمع المدني والجهة المانحة ومنظومة الأمم المتحدة وقطاع الأعمال) هو زيادة قدرة أعضائها على دعم الدول المشتركة في الحركة أثناء سعيها لتعزيز التغذية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تترك التغييرات المدخلة على السياسات وطرق العمل على المستوى العالمي تأثيرًا جذريًا على سلوك أولئك المشتركين في الشبكات العالمية وعلى كيفية تقديم الدعم للدول على المستوى القُطري.

83. **كل شبكة مستقلة بذاتها: تأثر تطور الشبكات بالأمور التي تحظى باهتمام أصحاب المصلحة داخلها وثقافتهم.**
وتختلف كل شبكة عن الأخرى من حيث الحجم ومستوى التفاعلات الرسمية بين أعضائها، إلى جانب طرق المشاركة في حركة تعزيز التغذية على المستويين العالمي والدولي. وقد أدى ذلك إلى تباين مستويات التقدم التي حققتها كل شبكة. في عام 2014، رفع ميسرو الشبكات الأربع تقريرًا يفيد بأن كل شبكة مستقرة ومنخرطة بنشاط في حركة تعزيز التغذية على نحو منسق. بالإضافة إلى ذلك، أشار ميّسرو الشبكة إلى إحراز تقدم مستدام فيما يخص الدعوة لدعم التغذية على الساحة العالمية.

84. **ينعكس التطور التدريجي لإسهامات المجتمع المدني والجهة المانحة وقطاع الأعمال وشبكات الأمم المتحدة على مستوى العالم في الحركة في ثماني علامات تقدم توضح الطرق التي تدعم بها الشبكات تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة لحركة تعزيز التغذية في الدول المشتركة في الحركة[35].**

[35] بينما تشكل الشبكات العالمية لحركة تعزيز التغذية جزءًا لا يتجزأ من الحركة، إلا أنها اعتبرت جهات فاعلة منفصلة عن تمثيلاتها على المستوى القُطري خلال عملية رصد حركة تعزيز التغذية لعام 2014، نظرًا لإسهاماتها المميزة في الحركة.

تقدم شبكات حركة تعزيز التغذية عبر أربع عمليات لحركة تعزيز التغذية

85. **وتكشف شبكات حركة تعزيز التغذية العالمية عن تشابه ملحوظ في الجوانب التي تتطلب قدرًا أكبر من العمل.** وأشارت كل الشبكات إلى وجود قدر كبير من التحسن في كيفية قيام أعضائها بمواءمة سياساتهم لتحقيق أهداف استراتيجية حركة تعزيز التغذية، بل ويرسخون لتعاملات أفضل بين الشبكات العالمية وداخل الدول. ويمكن القول بأن هذه الشبكات مرتبطة معًا: فمن أجل إحداث تغيير حقيقي في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، يجب تنفيذ الالتزامات العالمية على المستوى القُطري. ويظل هذا المجهود المبذول لإضفاء سمة المؤسسية على نهج حركة تعزيز التغذية داخل الشبكات مستمرًا: حيث يعتبر منطقة لتجديد الاهتمام ولمبادرات التعلم في المستقبل.

86. **ستركز شبكات حركة تعزيز التغذية العالمية الآن على تعزيز الروابط بين النشاطات على المستوى القُطري والمستوى العالمي، وخصوصًا لضمان الإيفاء بالالتزامات الدولية لدعم الدول، سواء بصورة مباشرة أو بالتعاون مع الآخرين.** وتعتبر شبكات حركة تعزيز التغذية العالمية مصادر مهمة للمعلومات والخبرات: فجميعها يدعم سكرتارية حركة تعزيز التغذية في تشكيلها أربع جماعات ممارسين تضم عدة دول وأعضاء الشبكات وأكاديميين وخبراء لتقديم استجابات مخصصة تناسب احتياجات كل دولة.

شبكة الجهات المانحة

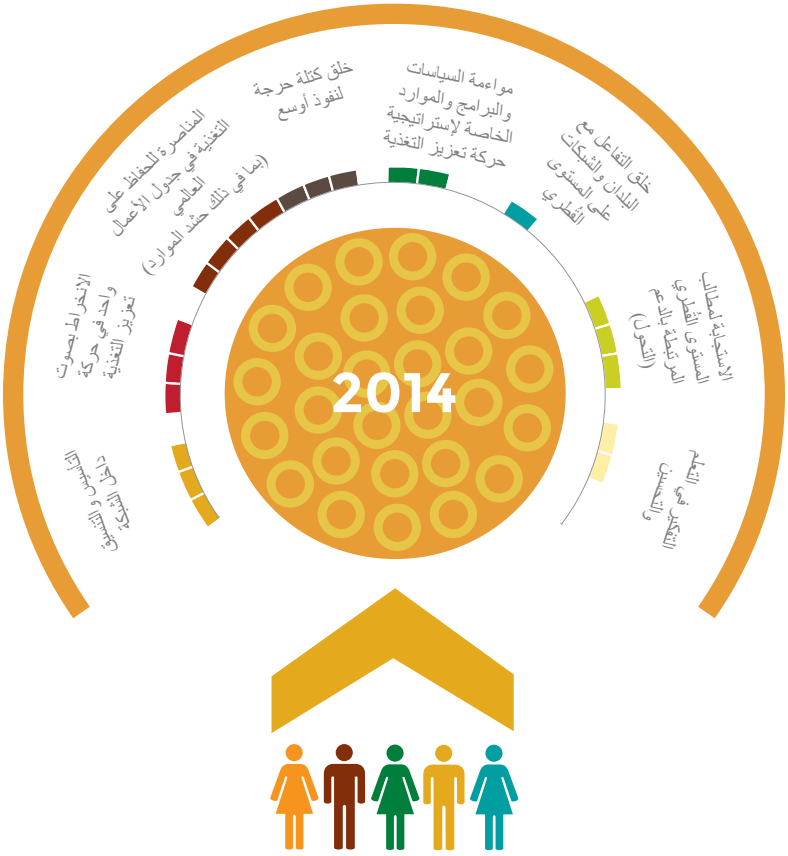

لمحة سريعة على تقدم شبكة الجهة المانحة لحركة تعزيز التغذية (SUN) لعام 2014

87. **تضم شبكة الجهات المانحة التابعة لحركة تعزيز التغذية شركاء التنمية، بما فيهم الجهات المانحة على صعيد ثنائي والمؤسسات وبنوك التنمية الداعمة لدول حركة تعزيز التغذية.** وعلى المستوى العالمي، تعمل الشبكة على ضمان أن تظل التغذية أولوية إنمائية رئيسية في المنتديات الدولية، وضمان تخصيص المزيد من الموارد من أجل التغذية، إلى جانب ضمان تناسق نُهج الجهات المانحة تجاه التغذية بشكل أفضل. وتصدق الحكومة على تعيين المسؤولين عن دعوة الجهات المانحة في كل دولة مشتركة في حركة تعزيز التغذية. ويعمل المسؤول القُطري عن دعوة الجهات المانحة التابع لحركة تعزيز التغذية مع الوكالات المانحة للتركيز على زيادة الدعم المالي وتنسيقه من أجل التدخلات الوطنية للتغذية. وخلال العام الماضي، رفعت شبكة الجهة المانحة تقريرًا يفيد بتوسيع نطاق عضويتها، مع وجود مشاركة أكثر نشاطًا من مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال (CIFF) بالإضافة إلى أستراليا وفرنسا وألمانيا وهولندا. وستسعى العضوية إلى زيادة توسيع نطاق الشبكة وعمقها على مدار العام القادم.

88. **تم تعيين منظمي مؤتمرات شركاء التنمية في 31 دولة (جهة مانحة على صعيد ثنائي أو البنك الدولي أو كليهما)، بينما تولت إحدى وكالات الأمم المتحدة في ثماني دول من الدول المشتركة في الحركة مسؤولية دعوة شركاء التنمية.** ويمثل هذا تحسنًا في الوضع منذ عام 2013، إلا أنه بسبب ازدياد عدد الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، فإن شبكة الجهات المانحة تواجه تحدي التأكد من حصول جميع الدول على الدعم الكافي للتنسيق بين الجهات المانحة. علاوة على هذا، أقرّت الشبكة في تقييمها الذاتي عام 2014 بالحاجة إلى التفاعل الإيجابي بين الشبكة العالمية وشبكات الجهات المانحة داخل الدول المشتركة في الحركة. هذا التفاعل من شأنه ضمان مواءمة أعمال الجهات المانحة بشكل أفضل بما يدعم الخطط الوطنية. وللتغلب على هذا التحدي، تخطط الشبكة لعقد اجتماعات إقليمية في الأشهر الأخيرة من عام 2014 تجمع فيها منظمي مؤتمرات الجهات المانحة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.

89. **يترأس هذه الشبكة مجموعة من كبار المسؤولين في شركاء التنمية.** وعلى مدار العام الماضي، أولت الشبكة تركيزًا كبيرًا على تتبع الشؤون المالية. وقد اتفق فريق كبار المسؤولين بالشبكة على وضع منهجية مشتركة لتعزيز المساءلة وتحسين تتبع موارد المساعدة الإنمائية الخارجية. وقد قام فريق الجهات المانحة بتطبيق هذه المنهجية، ولأول مرة، رفع تقريرًا عن الاستثمارات المالية للتغذية عن العامين 2010 و2012 (راجع الفصل الثاني تحقيق حول تتبع موارد شبكة الجهات المانحة).

90. **يعتبر تحسين تتبع إنفاق الجهات المانحة على التغذية أمرًا هامًا، ليس لأغراض المساءلة فحسب، بل أيضًا لقياس مدى التقدم المحرز في حشد الموارد وتحسين جودة معونات التغذية من خلال تسليط الضوء على الثغرات والحث على إجراء تغييرات في الاستثمارات بالقطاعات الأخرى على نحو يحقق الأثر المرجو على التغذية.** ووجود منهجية مشتركة ستعمل أيضاً على تحقيق قدر أكبر من الشفافية في عملية متابعة الاستثمارات في مجال التغذية. وترتبط هذه الممارسة بشكل وثيق بالعمل الذي تضطلع به جماعة الممارسين للتخطيط وحساب التكاليف والتنفيذ وتمويل النشاطات متعددة القطاعات بما يهدف إلى تحسين التغذية.

91. **قام فريق كبار المسؤولين في شبكة الجهات المانحة لحركة تعزيز التغذية بأول بعثة مشتركة له إلى زامبيا، إحدى الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، في ديسمبر 2013.** وخلال هذه الزيارة، عقد كبار المسؤولين معتكفًا استمر ليوم واحد حول كيفية الاستمرار في دعم الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية على النحو الأمثل، كما قاموا بعدد من الزيارات الميدانية، إلى جانب مقابلة شبكات حركة تعزيز التغذية وكبار المسؤولين بالحكومة. وقد اتفق كبار المسؤولين على بذل مجهود متواصل من أجل زيادة عدد المسؤولين عن دعوة الجهات المانحة في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية من أجل تنسيق الفرص السياسية لدعم التغذية في العمليات الدولية، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام 2015 والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. واتفق كبار المسؤولين في اجتماعهم بالعاصمة واشنطن في أبريل عام 2014 على ضرورة إنشاء الشبكة موجزات قُطرية توضح التعاون القائم بين الشركاء والجهات المانحة على المستوى القُطري.

92. **تقدم الشبكة دعمًا كبيرًا من خلال عدة آليات مثل رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى ومشروع تعزيز الشراكات والنتائج والابتكارات في تعزيز التغذية عالميًا، وكذلك من خلال تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك دعم مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال.** ولقد حددت الشبكة دورها في دعم منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم المزيد من الدعم المنسق للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية كجانب يحتاج إلى المزيد من العمل.

شبكة المجتمع المدني

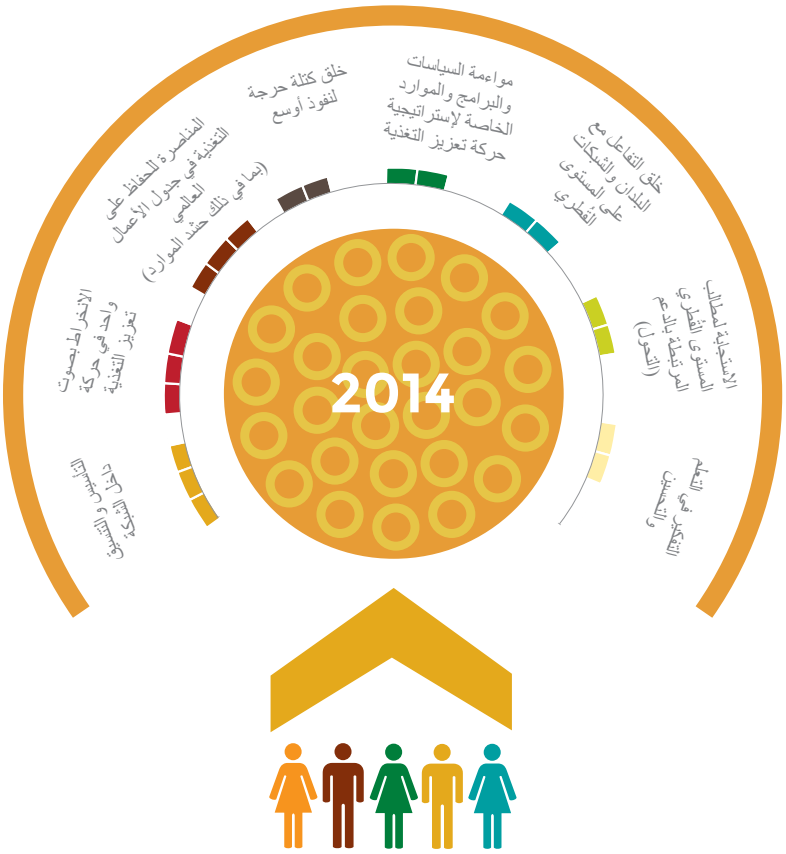

لمحة سريعة على تقدم شبكة المجتمع المدني لحركة تعزيز التغذية (SUN) لعام 2014

93. **تضم شبكة المجتمع المدني لحركة تعزيز التغذية منظمات وطنية ودولية عاملة في مختلف المجالات، بما في ذلك المزارعون والصيادون والمدافعون عن حقوق الإنسان والجماعات النسائية ووكالات المعونة الإنسانية والمساعدات الإنسانية والهيئات البحثية ومجموعات حماية المستهلك والنقابات العمالية وغير ذلك.** وتحرص الشبكة على توسيع نطاق عضويتها، وخصوصًا، بناء روابط قوية مع مجموعات أخرى، مثل آلية المجتمع المدني التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي. وعلى المستوى العالمي، تقود شبكة المجتمع المدني لحركة تعزيز التغذية جهودًا كبيرة للدعوة لدعم التغذية على مستوى العالم. أما على المستوى القُطري، فتدعم الشبكة جهود المجتمع المدني الداعية لدعم التغذية في الإطار الوطني ومن أجل مواءمة استراتيجيات وجهود وموارد المجتمع المدني مع الخطط الوطنية في سبيل تعزيز التغذية وتعمل شبكة المجتمع المدني أيضًا على تشجيع الإسهامات الشعبية في تنمية الخطط الوطنية لتعزيز التغذية بحيث تنعكس هذه الإسهامات وتتكيف مع احتياجات وواقع المجتمعات التي تعاني من أعباء متعددة نتيجة سوء التغذية.

94. **في عام 2014، تلقى 11 تحالفًا إضافيًا من تحالفات المجتمع المدني الوطنية تمويلاً من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية، ليصل بذلك إجمالي تحالفات المجتمع المدني إلى 31 تحالفًا، تلقى 24 تحالفًا منهم تمويلاً إما من خلال الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية أو من التمويل الثنائي على المستوى القُطري.** وتضم هذه التحالفات ما يقرب من 1500 منظمة على مستوى حركة تعزيز التغذية. وقد ركزت الأمانة العامة لشبكة المجتمع المدني التابعة لحركة تعزيز التغذية على تنمية العلاقات مع تحالفات المجتمع المدني في الدول المشاركة، ولكنها مع ذلك، تبلغ بضرورة وجود سبل اتصال أكثر تنظيمًا. ومع مسؤول الدعم القُطري الجديد في فريق الأمانة العامة لشبكة المجتمع المدني التابعة لحركة تعزيز التغذية، تعمل الشبكة على تحسين الأنظمة والعمليات عن طريق تنمية إطار دعم قُطري من أجل زيادة دعم شبكة المجتمع المدني التابعة للحركة لتحالفات المجتمع المدني الوطنية. ولدعم تحالفات المجتمع المدني الجديدة، وضعت الشبكة مذكرة توجيهية تناقش تأسيس تحالف المجتمع المدني. بالإضافة إلى أنها في خضم إعداد مذكرة توجيهية تتناول ممارسات الحوكمة اعتمادًا على الدروس المستفادة من عملية الاشتراك في حركة تعزيز التغذية: منع تضارب المصالح وإدارته، إلى جانب الخبرات المكتسبة حتى الوقت الحالي. وإلى جانب الدعم المخصص المقدم لكل تحالف مجتمع مدني، ستقدم هذه المذكرة التوجيهية نصائح حول كيفية التكيف مع الظروف السائدة في الدولة وتحسين الهياكل الإدارية في تحالفات المجتمع المدني حيث تنشأ المشكلات.

95. **أكد اليوم العالمي للعمل بشأن شبكة المجتمع المدني التابعة لحركة تعزيز التغذية في مايو 2014 على دور الشبكة في الدعوة للتأييد والمساءلة بخصوص التغذية، إلى جانب الدور الرئيسي الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني في التعبئة الاجتماعية ورفع الوعي حول التغذية على جميع المستويات حتى الأسرة.** وقد استمد اليوم العالمي للعمل طاقته من حيوية جماعة المجتمع المدني ونشاطها مع مشاركة آلاف الأشخاص من 21 دولة في النشاطات المختلفة، وقد تضمنت المسيرات العامة والحفلات الموسيقية ومسابقات كرة القدم وأنشطة البستنة المجتمعية، إلى جانب الاجتماعات البرلمانية والحلقات النقاشية وتعهدات السياسيين والمرشحين للبرلمان.

96. **انخرطت الشبكة في جهود استباقية بهدف ضمان استمرار التغذية كأولوية في العمليات الدولية والتأكد من سماع صناع القرار على مستوى العالم للأصوات الوطنية.** وقد نسقت الشبكة عقد مناقشات حول أفضل سبل دعم شبكات حركة تعزيز التغذية لخطة التنمية لما بعد عام 2015 عن طريق تطوير الرسائل المشتركة التي تؤكد على أهمية نهج أصحاب المصلحة المتعددين في الإطار الداعم للجهود الملائمة التي تقودها الدولة لحشد التأييد.

97. **رفعت الشبكة تقريرًا يفيد بإحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالمحور الثاني من عملها؛ ألا وهو المواءمة بما يخدم الخطط الوطنية.** وهناك دليل قوي على مواءمة سياسات الشبكة بما يخدم أولويات حركة تعزيز التغذية؛ ومع ذلك، لا يوجد دليل كافٍ يفيد بأن منظمات المجتمع المدني على المستوى الفردي توائم نشاطاتها بما يخدم خطط التغذية الوطنية المتفق عليها وأطر النتائج المشتركة على المستوى القُطري. وتعد مواءمة هذه النشاطات مع الخطط الوطنية، في الوقت الذي تتأكد فيه من تلبية هذه النشاطات للاحتياجات على أرض الواقع وتكيفها معها، أمرًا ضروريًا لنجاح الدول في تعزيز التغذية. بالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا الالتزام بشكل إيجابي وضع الشبكة كشريك نشط في عملية التنفيذ، بينما يقوم في الوقت نفسه بالدعوة من أجل تغيير برنامجي داخل الدول. وقد بدأت بعض الدلائل الأولية عن وجود مواءمة على المستوى القُطري في الظهور. وتهدف الشبكة إلى الحصول بطريقة نظامية أكثر على دلائل المواءمة ومشاركتها من أجل تحسن الدعم الموجه لمواءمة الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني. وتشارك الشبكة بشكل نشط (عن طريق كلٍ من الأمانة العامة للشبكة والمنظمات الفردية) مع جماعات الممارسين، التي تهدف إلى الاستجابة لطلبات الدول بتلقي الدعم وتركز على بناء قدرات منتديات أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى القُطري، وذلك بدلاً من الدعم المستقل للفرق الفردية من أصحاب المصلحة. وقد انخرطت الشبكة بشكل خاص في (1) وضع إطار لتخطيط نشاطات المجتمع المدني كجزء من المبادرات التي تقودها الحكومة و (2) دعم تحالفات المجتمع المدني للإسهام في آليات التتبع المالي الوطنية، وخاصةً في جانب تحليل الميزانية و (3) الدعوة إلى عقد اجتماعات للجهات الفاعلة من أجل التأييد والتواصل و (4) تطوير وتنفيذ أنظمة الرصد والتقييم متعددة القطاعات.

شبكة منظومة الأمم المتحدة

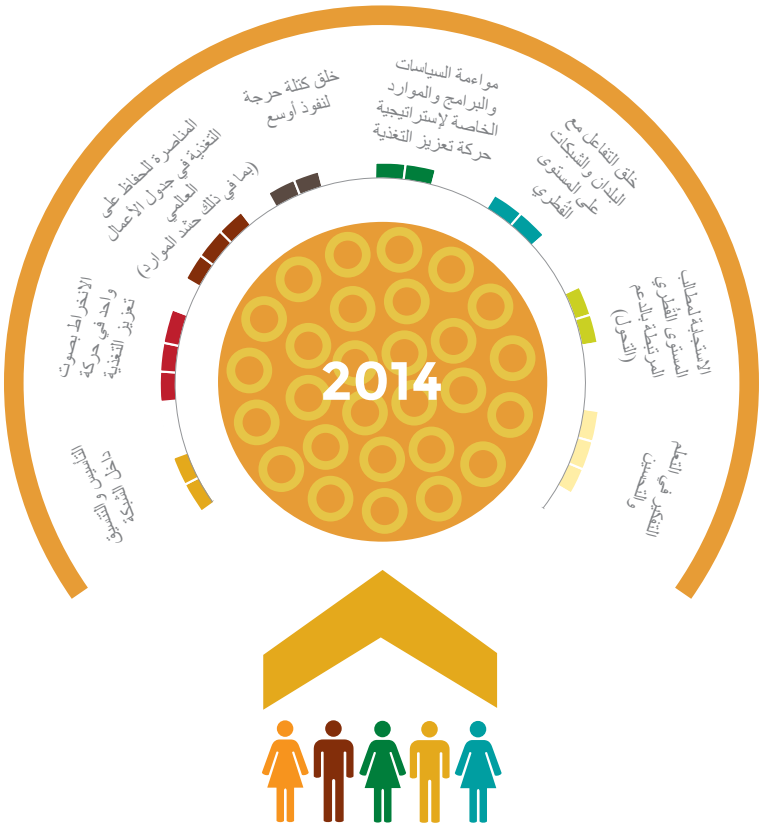

لمحة سريعة على تقدم شبكة منظومة الأمم المتحدة (UN) لحركة تعزيز التغذية (SUN) لعام 2014

98. **تهدف شبكة منظومة الأمم المتحدة للتغذية إلى توحيد جميع وكالات الأمم المتحدة المهتمة بالتغذية من أجل مساعدة الدول على تسريع وتيرة جهودها المبذولة لتحسين التغذية عن طريق عمل الأمم المتحدة المنسق والمتناسق والموائم، بدءًا من المستوى العالمي وحتى القُطري.** وتتمحور الشبكة حاليًا حول تحمل وكالات الأمم المتحدة الرئيسية مسؤولية التغذية (منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية)، وتفيد التقارير الصادرة عنها بزيادة معتدلة في التواصل مع وكالات أخرى خلال العام الماضي. ويجب أن تكون إتاحة هذه الشبكة للمشاركة النشطة من جميع المنظمات المنخرطة بشكل كبير في التغذية والتي تقدم إسهامات ملموسة فيها، أولوية في المستقبل، بما في ذلك إنشاء روابط أفضل مع المجموعة العالمية للتغذية. وقد عقدت المجموعة التقنية التابعة لشبكة منظومة الأمم المتحدة اجتماعًا شخصيًا للمساعدة في وضع رؤية مشتركة للأمم المتحدة ومناقشة الترتيبات المؤسسية الضرورية لتعزيز النهج المتناسقة المحسنة داخل الأمم المتحدة.

99. **وأيدت الشبكة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها تعزيز التغذية وحاولت إنشاء روابط مع عمليات أخرى، مثلاً عن طريق وجود الشبكة في الفريق الاستشاري للجنة الأمن الغذائي العالمي وفي فرقة العمل المشتركة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.** واستضافت الشبكة أيضًا عددًا من الأحداث الجانبية التي تهدف إلى رفع مكانة التغذية، بما في ذلك خلال الجلسة الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي والاجتماع التقني التحضيري للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في نوفمبر 2013. وقد دعمت وكالات الأمم المتحدة عملية تطوير خطة التنمية لما بعد عام 2015 عن طريق إعداد بحث مشترك عن أهداف ومؤشرات الأمن الغذائي والتغذية.

100. **وهناك مطالبة متزايدة من السلطات الوطنية للحصول على دعم فعال ومنسق جيدًا ومشترك بين القطاعات من الأمم المتحدة بغرض تصميم وتنفيذ نشاطات وطنية توقف معاناة الأشخاص من أشكال سوء التغذية المتعددة.** في سبتمبر 2013، نشرت اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة خطة داخلية حول نشاطات وكالات الأمم المتحدة عن التغذية في 21 دولة بعيدًا عن دعم مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال التابعة للأمم المتحدة. وأظهر التقييم وجود بعض التنسيق داخل الدول بشأن نشاطات التغذية، وغالبًا من خلال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. على الرغم من ذلك، أشارت المناقشات التي أجريت في التجمع العالمي في 2013 بأن التنسيق لا يزال دون المستوى من قِبل مراكز التنسيق الحكومية في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية وأصحاب مصلحة آخرين وفريق عمل الأمم المتحدة نفسه. وقد رفعت منظومة الأمم المتحدة تقريرًا يفيد

بتخصيصها وقتًا كبيرًا خلال العام الماضي لدراسة وسائل عملها. والخطوة التالية هي إقامة شبكة تعمل بطريقة تعكس الاحتياجات الحالية لكل من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وتعمل الشبكة حاليًا على وضع خطة تغذية عالمية تابعة للأمم المتحدة تتناول فيها كيفية استجابة الأمم المتحدة على النحو الأمثل لتغير مشهد سياسة التغذية العالمية وتقديم التوجيه للفرق التابعة للأمم المتحدة في الدول المشتركة في الحركة.

101. **من أجل تعزيز عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتي تتضمن ما بعد مرحلة التخطيط، فإنه تتم مراجعة المذكرات التوجيهية عن التغذية المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستخدامها من قِبل فرق الأمم المتحدة القُطرية.** وقد قامت شبكة منظومة الأمم المتحدة -من خلال اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة- بتقييم سياسات الزراعة والأغذية الوطنية ذات الصلة بالتغذية في عدد من الدول وأعادت النظر في العمل البرنامجي على المستوى القُطري للزارعة ذات الصلة بالتغذية، وذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة وجهات فاعلة أخرى. وتلقي النتائج والتوصيات، التي نشرت في مارس 2014، الضوء على بعض التحديات البرنامجية.

102. **تقدم شبكة منظومة الأمم المتحدة -من خلال مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال التابعة للأمم المتحدة- دعمًا مباشرًا للحكومات في 41 دولة.** وتهدف مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال إلى تحسين تغذية الأم والطفل عن طريق تعزيز حوكمة التغذية بما يدعم أعمال التغذية المتكاملة والمنسقة بين القطاعات على نحو جيد. وتواصل مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال البحث عن إمكانية توسيع نطاق الدعم ليصل إلى المزيد من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، مع مطالبة ثماني دول بالدعم. وقد أتمت فرق الأمم المتحدة القُطرية في الدول المدعومة من مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال قائمة بالأنشطة المشمولة برعاية الأمم المتحدة، وبدأت في صياغة استراتيجية تغذية أممية خاصة بكل بلد تدعم الأعمال الحكومية بها. وفي حين أن نموذج الأمم المتحدة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال لن يكون قابلاً للتكرار أو مرغوبًا فيه في جميع الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، فينبغي لشبكة الأمم المتحدة الآن السعي وراء إضفاء الطابع المؤسسي على نهج الأمم المتحدة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال، وذلك من خلال توفير مستويات مماثلة من الدعم المنسق عبر الهياكل القائمة على المستوى القُطري بما يتماشى مع احتياجات الدولة.

103. **قامت شبكة منظومة الأمم المتحدة، من خلال مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال، بإعداد مجموعة من المواد التي تهدف إلى مشاركة المعرفة والتوجيه من أجل الدول المشتركة في الحركة.** وتشمل هذه المواد وضع مسودة بالمبادئ التوجيهية لإجراء تقييمات وطنية حول مواطن الثغرات في القدرات وتنمية القدرات الوظيفية، بالإضافة إلى وضع إطار عمل لأداة تخطيط ورصد تعزيز التغذية المعنية بصياغة توجيهات عمل التغذية متعددة القطاعات وإنشاء بوابة عالمية لمشاركة المعرفة يمكن لجميع مراكز التنسيق في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية الوصول إليها.

104. **توفر خبرات أعضاء شبكة منظومة الأمم المتحدة مساهمات قيمة لحركة تعزيز التغذية الأوسع نطاقًا.** ويصبح تخطيط النشاطات وأصحاب المصلحة المكتمل في إثيوبيا ورواندا وتنزانيا الذي تقوده الحكومة ويدعمه شبكة منظومة الأمم المتحدة، الذي ما زال مستمرًا أيضًا في دول أخرى، عنصرًا هامًا في وضع منهجيات التخطيط لأصحاب المصلحة من أجل الحركة. وتسهم أيضًا الخبرة التي تتمتع بها مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال التابعة للأمم المتحدة في الدعوة للتأييد والاتصال على المستوى القُطري في توسيع نطاق العمل داخل الحركة من أجل الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل. وعلى المستوى الإقليمي، دعمت الشبكة عددًا من الاجتماعات الهامة لتنمية جماعات الممارسين الناشئة داخل حركة تعزيز التغذية، بما في ذلك ورشة عمل نيروبي المعنية بحساب التكاليف وتتبع الشؤون المالية وورشة عمل نيروبي المعنية بمراقبة التنفيذ وعرض النتائج.

شبكة قطاع الأعمال

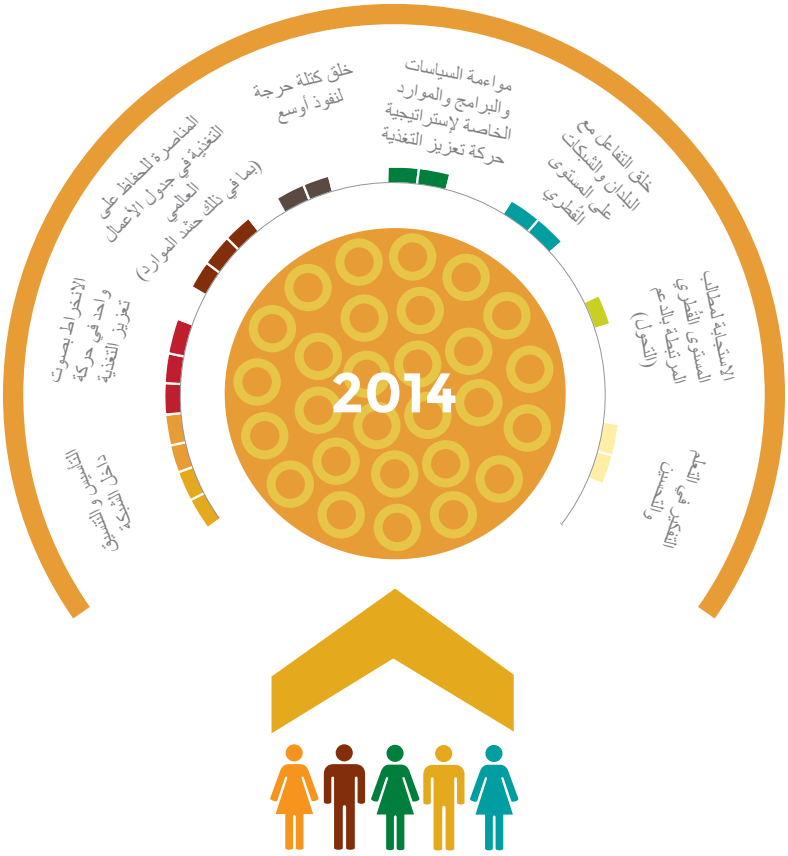

لمحة سريعة على تقدم شبكة أعمال حركة تعزيز التغذية (SUN) لعام 2014

105. **تهدف شبكة قطاع الأعمال لحركة تعزيز التغذية إلى حشد جهود قطاع الأعمال وتكثيفها بما يدعم الحركة.** وقد وسعت الشبكة نطاق عضويتها خلال العام الماضي عن طريق دمج التزامات قطاع الأعمال في قمة التغذية من أجل النمو في عام 2013، لتصبح منصة عالمية تضم 47 شركة أعلنت التزامها العالمي بتعزيز التغذية. ووضعت الشبكة هدفًا للوصول إلى 99 شركة بنهاية عام 2015.

106. **تعمل الشبكة بشكل وثيق مع منظمي تقرير التغذية العالمي لعام 2014 من أجل تتبع التزامات قطاع الأعمال للمرة الأولى.** وتركز عملية التتبع الأولى للشبكة على الالتزامات العامة التي تعهدت بها 29 شركة في قمة التغذية من أجل النمو عام 2013 لوضع سياسة تغذية القوى العاملة. وسوف يشهد العام المقبل إدخال مزيد من التزامات قطاع الأعمال في عملية التتبع، مثلما ذكر على موقع الشبكة www.sunbusinessnetwork.org.

107. **تأسس الفريق الاستشاري للشبكة في مارس 2014 ويضم كبار الرواد من القطاع الخاص، إلى جانب حركة تعزيز التغذية وشبكة الأمم المتحدة وشبكة المجتمع المدني.** ويقدم الفريق الاستشاري نصائح استراتيجية للشبكة ويؤيد دور القطاع الخاص في تعزيز التغذية مع الأوساط التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين بالحركة. وتضم العضوية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية والشركات الوطنية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

108. **استمرت الشبكة في تأييد دور القطاع الخاص في دعم جهود الحكومات لتعزيز التغذية عن طريق أنشطتها العالمية المعنية بالدعوة للتأييد.** وعلى مدار العام، استضافت الشبكة عددًا من أحداث التوعية عالية المستوى في العاصمة واشنطن وفي المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس. وتدعم الشبكة، مع اللجنة المعنية بآلية القطاع الخاص للأمن الغذائي العالمي، إسهامات قطاع الأعمال في المؤتمر الدولي الثاني للتغذية.

109. **طوال عام 2014، سعت الشبكة إلى زيادة قدرتها على دعم الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.** بالإضافة إلى عضوية الشبكة العالمية، فهناك ممثل تجاري يشارك في 22 منتدى قُطريًا لأصحاب المصلحة المتعددين، بينما يوجد إجمالي 80 شركة أو رابطة تجارية مشاركة بفعالية في أنشطة على المستوى القُطري. وتطمح الشبكة إلى ضمان قدر أكبر من التفاعل بين رواد قطاع الأعمال المنخرطين في جهود الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية والشبكة العالمية لمشاركة الخبرات وأفضل الممارسات.

110. **قامت الشبكة باستعراض الخطط التغذوية الوطنية لتقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في عمليات التخطيط الوطنية.** بينما يوجد اهتمام كبير داخل الدول بالمشاركة مع قطاع الأعمال، فإنه لا تزال هناك ثغرات داخل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية بشأن فهم كيفية القيام بذلك على نحو فعال. وحاليًا، طلبت 27 دولة الدعم لتجاوز التمثيل التجاري في المنتدى الوطني لكل منها، وذلك من أجل مشاركة قطاع الأعمال في استراتيجياتها الوطنية. وقد ساعد كل من المحادثات الجارية مع الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية وشبكة الجهات المانحة شبكة قطاع الأعمال على وضع خطتها لدعم الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.

111. **ستقوم الشبكة بنشر مجموعة أدوات إشراك قطاع الأعمال لحكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية في سبتمبر 2014.** وسيتم نشر هذه الأدوات من خلال ورش عمل إقليمية من المزمع عقدها في شرق وجنوب أفريقيا وغرب أفريقيا وآسيا بنهاية عام 2016. وتواصل الشبكة عملها مع الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية بشأن كيفية الاستجابة على النحو الأمثل للطلبات الفردية التي تطلب الدعم.

112. **منذ يناير 2014، عملت الشبكة مع الحكومة التنزانية على وضع خارطة طريق خاصة بأصحاب المصلحة المتعددين لدمج قطاع الأعمال في استراتيجية تنزانيا الوطنية للتغذية.** وستدعم الشبكة أيضًا خطط إشراك قطاع الأعمال في نيجيريا وباكستان في عام 2014.

التجمع العالمي لحركة تعزيز التغذية 2013

الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية

113. **تأسس الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية في 2012 بهدف تحسين الاتساق وتوفير رقابة استراتيجية وتحسين حشد الموارد وضمان المساءلة الجماعية.** ويضم الفريق التوجيهي خمسة قادة رفيعي المستوى يمثلون مجموعة من الشركاء المنخرطين في حكومة حركة تعزيز التغذية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والوكالات المانحة وقطاعات الأعمال والمؤسسات. ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين أعضاء الفريق التوجيهي، ويعمل كل منهم بصفته الشخصية، غير أنهم مسؤولون جميعًا عن أداء الحركة. ويعمل الفريق على تحسين الاتساق وتوفير رقابة استراتيجية وتحسين حشد الموارد وضمان المساءلة الجماعية على مستوى حركة تعزيز التغذية. وفي يناير 2014، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتمديد فترة ولاية أعضاء الفريق التوجيهي حتى نهاية عام 2015.

114. **لا يزال الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية ملتزمًا بتوفير القيادة والتوجيه الاستراتيجي للحركة بشكل يضمن مواءمتها مع الأولويات الوطنية.** ومنذ سبتمبر 2013، قام الفريق التوجيهي بتحديد عدة جوانب بحاجة لتسريع وتيرة الدعم المقدم لخطط التعزيز في الدول المشتركة في الحركة، واتفقوا على أن توفر جماعات الممارسين الناشئة التي تضم خبرات من دول وشبكات الحركة مسارًا لتسريع هذه التحولات. وتتوفر المذكرات التلخيصية لهذه الاجتماعات على الموقع الإلكتروني.

115. **في العام الماضي، سعى الفريق التوجيهي للتشجيع على زيادة درجة التماسك والحاجة الملحة لتسريع الدعم المالي والتقني المتوفر للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، بجانب تحسين المساءلة على جميع المستويات.** وقد شجع الفريق التوجيهي أعضاء الحركة على دعم تعزيز قدرات الدول المشتركة في الحركة لتحقيق نتائج على نطاق واسع وتحسين أداء الشبكات وضمان التقارب مع المبادرات التي تدعم تحقيق العدالة الغذائية للجميع وتحسين رصد التقدم وضمان المساءلة على مستوى حركة تعزيز التغذية.

116. ويستمر الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية في التشجيع على تمكين المرأة في نُهج تهدف إلى تحقيق العدالة الغذائية وبحث تأثير التغير المناخي على التغذية، بالإضافة إلى التأكد من أن استراتيجيات التخفيف والتكيف تعكس أثر اختلال التناسب الناتج عن التغير المناخي على حالة التغذية للنساء والأطفال.

117. **ولقد سعى الفريق التوجيهي إلى التقارب مع مبادرات أخرى تضع تحسين التغذية هدفًا لها، مثل التغذية من أجل النمو وشراكة الألف يوم والسنة الدولية للزراعة الأسرية والقمة المعنية بصحة الأم والوليد والطفل التي عقدت في مايو بكندا.** وقد سلط الفريق الضوء على الفرصة السانحة للمساعدة في تشكيل المناقشات بين الحكومات في دورة الأمم المتحدة المعنية بأهداف التنمية المستدامة (SDGs). ومن المهم أن تتماشى الاستراتيجية المستقبلية وخطط العمل مع

التوجيه الذي تقدمه أهداف التنمية المستدامة ونتائج المؤتمر الدولي المعني بالتغذية (ICN2). ويتضمن ذلك التأكد من التنسيق بينها وبين الإجراءات المتعلقة بتمكين المرأة وتغير المناخ. ويمكن تعزيز الروابط من خلال مبادرات تركز على ما بعد الأيام الألف الأولى، مثل الصحة الإنجابية وصحة الأم والرضيع والطفل (RMNCH) والتي تضع في الاعتبار تغذية المراهقين والجوانب التي تتعلق بالعلاقة بين الأجيال وتواصل الرعاية. وينبغي تشجيع التنسيق على نحو أفضل مع الأطر الإقليمية للتعاون مثل إطار نتائج السنوات العشر للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتسريع تنفيذ البرنامج في الدول.

118. **لا يزال الحضور في اجتماعات الفريق التوجيهي قويًا، حيث يشارك في الاجتماعات 78 في المئة من الفريق أو كبار ممثليه.** وهذا الأمر ثابت طوال السنوات الماضية. ويواصل أعضاء الفريق الدعوة لتأييد التغذية والحركة في نطاق نفوذهم الفردي والجماعي.

الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية

119. **تعمل الأمانة العامة تحت التوجيه الاستراتيجي للفريق التوجيهي؛ مما يضمن استمرار الروح التحفيزية للحركة، إلى جانب تتبع مدى تقدمها بفعالية والإعلان عنه بكل وضوح.** ولا تؤدي هذه الأمانة العامة أي دور تشغيلي، إلا أنها تهدف إلى الربط بين الدول والشبكات في حركة تعزيز التغذية، وذلك لضمان تلقي الدعم المطلوب لزيادة العمل وتحقيق أهداف التغذية بطريقة منسقة ومتناسقة.

120. **ومع نمو الحركة، تطورت الأمانة العامة أيضًا بما يعزز قدرتها والعمليات التي تنفذها للاستجابة للاحتياجات الناشئة وتوقعات أصحاب المصلحة بها** ويرأس الأمانة العامة منسق حركة تعزيز التغذية، وتضم الآن 12 مستشارًا لشؤون السياسات بدوام كامل وموظف اتصال داخل المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة وفريق وساطة. وتستفيد الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية أيضًا من دعم مدير مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية. وتحصل الأمانة العامة على تمويل كامل لتغطية نفقات الموظفين وتكاليف العمليات حتى ديسمبر 2015، مع دعم سخي من كندا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة، بجانب مبادرة المغذيات الدقيقة ومؤسسة بيل ومليندا غيتس.

121. **في العام الماضي، أولت الأمانة العامة اهتمامًا خاصًا لتقدير مدى التقدم الذي أحرزته حركة تعزيز التغذية وفعاليتها،** ولعملية التشاور بشأن تضارب المصالح في الحركة، ولوضع إطار تحليل شامل لتحديد الاستثمارات المحتملة ذات الصلة بالتغذية من أجل تقليل وقف النمو لدى الأطفال، ولدعم حساب تكاليف خطط التغذية الوطنية وتتبع الموارد المالية، ولتطوير ممارسات التعلم بين الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، ولإدارة الموقع الإلكتروني لحركة تعزيز التغذية وتحديثه. وقد عقدت اجتماعات بين الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية والشبكات، بما في ذلك التجمع العالمي الأول لحركة تعزيز التغذية (نيويورك، سبتمبر 2013). ويستمر العمل لوضع نظام من أجل تعزيز قدرات الحركة لتتمكن من دعم تحقيق النتائج. وتبحث الأمانة العامة عن سبل تمكّن الحركة من تأسيس وتمويل جماعات ممارسين بضم أولئك المطالبين بالحصول على الدعم من داخل الدول الفردية مع الخبراء المستقدمين من دول أخرى مشتركة في حركة تعزيز التغذية ومن شبكات الحركة.

122. **بناء على توصيات التقييم الشامل المستقل، طلب الفريق التوجيهي استمرار الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية، بتشكيلها الحالي، حتى نهاية 2016.** وسيمكن هذا الأمانة العامة من مواصلة دعمها للدول والأهداف الاستراتيجية للحركة، مع استمرارها في وضع يسمح لها بدعم الفريق التوجيهي أثناء اتخاذه القرار بشأن الاتجاه المستقبلي للحركة. وينبغي أن تتناول الاستجابة الإدارية للتقييم الشامل المستقل والاستراتيجية الجديدة الترتيبات الإدارية، والوظائف، والحجم، والقدرات التي تحتاجها الأمانة العامة.

الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية

123. **إلى اليوم، أنفق الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية 8.9 مليون دولار أمريكي على 26 مشروعًا معتمدًا.** يمتلك الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء ثلاثة مصارف للتمويل: 1) دعم الأعمال الأولية داخل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية؛ 2) تقديم الدعم لحشد المجتمع المدني في دول الحركة؛ 3) الالتزام بتطوير أعمال استراتيجية والاستعانة بمصادر خارجية. وقد ساهمت كل من إدارة التنمية الدولية وبرنامج المعونة الأيرلندية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في هذه المصارف الثلاثة منذ مارس 2012. وتم استخدام المصرف الأول في دعم أحد المشروعات الريادية بقيادة مؤسسة PROCASUR من أجل تحسين مبادرات المشاركة والتعلم بين المنتديات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين لحركة تعزيز التغذية. يقدم المصرف الثاني الدعم المالي للجهات الفاعلة بالمجتمع المدني في 23 دولة في أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويمنح الصندوق كل مجموعة من المجتمع المدني منحًا تتراوح بين 200.000 إلى 535.000 دولار أمريكي ويغطي دورات مشاريع بين 18 و 33 شهرًا. كما منح الدعم للأمانة العامة لشبكة المجتمع المدني التابعة لحركة تعزيز التغذية. وتم استخدام المصرف الثالث لدعم عملية وضع إطار الرصد والتقييم لحركة تعزيز التغذية.

124. **صدر التقرير المرحلي لعام 2013 عن الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية في مايو 2014 ويتوفر باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية على الموقع الإلكتروني لحركة تعزيز التغذية.** وبنهاية أغسطس 2014، يتبقى بالصندوق الاستئماني متعدد الشركاء ما يقرب من 628.000 دولار أمريكي. وقد وافقت اللجنة الإدارية للصندوق على قيام الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية ببحث خيارات تخصيص هذه الأموال في عام 2015. وقد وافقت اللجنة الإدارية أيضًا على مواءمة المناقشات المتعلقة بجوانب الاهتمام المستقبلية للصندوق، إلى جانب سبل تجديد موارده ضمن السياق الأوسع للتقييم.

الفصل 4

© MIDIS Peru

الفصل الرابع:
تقييم حركة تعزيز التغذية،
الدروس الكلية المستفادة والمضي قدمًا

1.4 التقييم المستقل والشامل لحركة تعزيز التغذية

125. **في سبتمبر 2013، طلب الفريق التوجيهي إجراء تقييم شامل ومستقل (ICE) يركز على أهمية الحركة وفعاليتها وكفاءتها واستمراريتها. يعتمد التقييم على الدلائل المتوفرة والتحقق من الفرضيات، بجانب نظرية التغيير الخاصة بالحركة.** وهذا التقييم ليس تقييمًا للأثر، كما أنه ليس استعراضًا من خبير: فمن الصعب جدًا الفصل بين أثر حركة تعزيز التغذية وأثر المحددات الأخرى لنتائج التغذية. يركز التقييم على المدخلات والمخرجات ونقاط النهاية الوسيطة (مثل التوسع في تغطية البرامج المتعلقة بالتغذية) لتقييم ذلك الأثر بصورة غير مباشرة، كما يطرح التساؤل عما كان لن يحدث لو لم تكن الحركة موجودة. ويعكس تطلعات ومخاوف جميع أصحاب المصلحة بالحركة.

126. **سيكون التقييم نهائيًا، حيث يستعرض تاريخ الحركة ويقيم مواطن القوة والضعف لكل ما تم تنفيذه حتى الآن، كما سيكون تقويميًا، حيث يتطلع إلى المستقبل ويبحث الاحتياجات والثغرات والتغيرات التي تطرأ على السياق الكلي.** يبحث التقييم جميع جوانب حركة تعزيز التغذية؛ هيكلها المؤسسي وأهدافها ونموذج (نماذج) العمل وعمليات صناعة القرار ودورها ضمن هيكل التنمية الدولية الأوسع. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيدرس إلى أي مدى تساعد حركة تعزيز التغذية الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين في المساهمة في التحولات بالطريقة التي يتم التعامل بها مع التغذية. ويقيّم أيضًا دور الحركة في زيادة الاهتمام بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وفي بدء نُهج تغذوية في الزراعة والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي وقطاعات أخرى. يقدم خيارات للمستقبل. يتناول نتائجه واستنتاجاته وتوصياته الفريق التوجيهي وجميع أصحاب المصلحة للنظر فيه واتخاذ الإجراءات اللازمة.

127. **لقد سعى الفريق التوجيهي لضمان استقلال التقييم وشموليته واتباعه المعايير الدولية العامة المعتمدة.** وقد وضع الاختصاصات مستشارون مستقلون بالتشاور مع أعضاء الحركة، إلى جانب تعيين مستشارين ضمان الجودة ليضمنوا لنا جودة واستقلالية العملية. وتماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، يعمل ثلاثة مستشارون ضمان الجودة على تأكيد استقلالية التقييم وملاءمته وصحة منهاجيته وجودته الكلية للفريق التوجيهي. وتتمثل مسؤوليته في المساعدة على ضمان إجراء التقييم الشامل بما يتوافق مع مبادئ التقييم المقبولة ووضع الدروس المستفادة من تجارب التقييمات الشاملة للشراكات العالمية في الاعتبار. وقد قام مستشارو ضمان الجودة باستعراض العطاءات المقدمة للتقييم، بينما حدد الفريق التوجيهي الشركة التي فازت بالعقد. وتحملت مؤسسة بيل وميليندا غيتس المسؤولية الائتمانية للعقد. ويمتد الإطار الزمني للتقييم من منتصف يونيو 2014 وحتى نهاية ديسمبر 2014.

128. **نظر الفريق التوجيهي في نتائج تقرير التقدم المرحلي للتقييم في اجتماعه المنعقد في 22 أيلول/سبتمبر.** وقد طلب الفريق أن يتناول التقييم الاتجاهات المستقبلية الممكنة للحركة لتتم مناقشته مع دول الحركة وأصحاب المصلحة الآخرين في التجمع العالمي للحركة في تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وقد أسند الفريق إلى فريق فرعي لوضع التصورات المستقبلية مهمة قيادة عملية وضع رؤية لمستقبل الحركة فيما بعد 2015. وسيبدأ العمل في هذا بجدية بعد الانتهاء من التقييم في نهاية 2014. وسيُستكمل عمل التقييم الشامل المستقل باستجابة إدارية من الفريق التوجيهي سيتم جمعها من ردود الوحدات المختلفة في الحركة. وفي نيسان/أبريل 2015/ سيسعى الفريق التوجيهي للاتفاق على الإجراءات المطلوبة لبيان المعايير للمرحلة التالية في حركة تعزيز التغذية وأثناء مرحلة انتقالية قصيرة، وسيتم تنفيذ التغييرات الموصى بها.

129. **إن حركة تعزيز التغذية حركة حديثة العهد، إلا أنها ليست معدومة التجارب، وتأمل الحركة أن يرصد التقييم العديد من الإنجازات الإيجابية التي تم تحقيقها منذ عام 2010، إلى جانب تسليط الضوء على الانتقادات المحتملة:** وبذلك تصبح الحركة أكثر قوة وفعالية. وستكون الدروس المستفادة من هذا التقييم لا تقدر بثمن للآخرين الذين فضلوا العمل في قطاعات متعددة مع أصحاب مصلحة متعددين.

2.4 الدروس الكلية المستفادة لحركة تعزيز التغذية

130. **بعد مرور أربع سنوات على ظهور الحركة، أصبحت الطاقة التي أطلقتها آلاف الجهات الفاعلة التي تعمل جنبًا إلى جنب مع حكومات الدول الأربع والخمسين المشتركة في الحركة ملموسة وواضحة.** ولا سيما الدول التي انضمت إلى الحركة في بداية تلك الفترة؛ حيث وجدت نفسها تقود عملية تحول عالمية تلتزم فيها الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى بنشاط دائم حتى ينعم الجميع بالتغذية الجيدة في أسرع وقت ممكن.

131. **من المحتمل أن تكون الدول المشتركة في الحركة منذ أكثر من عامين لديها منتدياتها الخاصة لأصحاب المصلحة المتعددين، إلى جانب وجود سياسات تغذوية وطنية معتمدة من الحكومة.** وقامت العديد من هذه المنتديات بوضع أطر للنتائج المشتركة، بينما قام البعض الآخر إما بوضع خطط تغذوية وطنية متعددة القطاعات، أو شارف على الانتهاء من وضعها، وغالبًا ما يتم ذلك بدعم من الجهات الفاعلة داخل حركة تعزيز التغذية. وتكثف الحكومات والجهات الفاعلة داخل هذه الدول جهودها الموجهة لتنفيذ خططها، إلا أنها تسعى من حين إلى آخر إلى الحصول على الدعم المالي والتقني لتنفيذ هذه الخطط سريعًا، وبذلك يتمكنون من تحقيق الأهداف التي وضعوها. علاوة على ذلك، فإنهم يبحثون عن المساعدة في تأسيس نظام معلوماتي للتغذية وتأسيس منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين على مستوى الأقاليم والمقاطعات وضمان تضافر عمل البرامج المختلفة. وتستمر الطلبات المقدمة إلى المسؤولين الوطنيين في ازدياد، وخاصةً فيما يتعلق بتنسيق الأعمال وتكاملها عبر القطاعات المختلفة، فضلاً عن زيادة القدرات القُطرية.

132. **لقد كان هناك تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتحقيق الهدفين الاستراتيجيين 1 و 2** لحركة تعزيز التغذية (الالتزام السياسي المستدام وإقامة منتديات فعالة لأصحاب المصلحة المتعددين وإقرار سياسات التغذية الوطنية التي تتضمن أفضل الممارسات، على التوالي). وقد مكّن ذلك الدول من ممارسة الريادة وإلهام الحكومات ودعم المنظمات داخل الحركة وخارجها. ومنح هؤلاء القادة للحركة سمتها واستغلوا أفضل ما يمكن لكل جهة فاعلة تقديمه لتعزيز التغذية. وصار هذا الأمر واضحًا عبر إقرار سياسات التغذية الوطنية الشاملة، وكذلك سن تشريعات قوية وذات صلة، والتركيز المتزايد على العدالة الغذائية للنساء والعدد المتزايد للاتصالات بين الدول التي تشجع على المشاركة والتعلم والابتكار

133. **هناك قناعة منتشرة على نطاق واسع بأن التنسيق بين قطاع عريض من الجهات الفاعلة القُطرية حول إطار نتائج مشترك ليس بالمهمة اليسيرة، بل يتطلب جهودًا متواصلة من جميع الأطراف المعنية.** ويمثل ذلك الاختبار المطلق لكل العاملين في الحركة، بينما يهدفون إلى التعبير عن مصالح الأشخاص المهددين بخطر الإصابة بسوء التغذية. ولكن عند حدوث التركيز والمواءمة والتعاون والقدرة على الحفاظ عليهم، فإنه يمثل تحولاً جذريًا في أساليب عمل تلك المؤسسات وأصحاب المصلحة، ويسهم بصورة جوهرية في المساءلة الجماعية.

134. **توجد الآن علامات مبكرة على أنه مع تقدم الدول في تحقيق أول هدفين استراتيجيين للحركة، فقد بدأت تشهد زيادة في الموارد المتاحة للتغذية من خلال زيادة اهتمام القطاعات المختلفة بالتغذية وعبر تكثيف توصيل تدخلات معينة لمن يحتاجونها بصورة أكبر.** في بعض الدول، يعيق العجز في الموارد الضرورية التقدم، بل ويعاني من نقص في التمويلات التحفيزية، خصوصًا تلك اللازمة لبناء القدرات عبر مجموعة من القطاعات. وقد كان هناك اتجاه واعد نحو وصول أكثر توقعًا إلى الموارد المالية اللازمة من مصادر داخلية وخارجية في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية. ويجب تشجيع هذا الأمر ودعمه.

135. **تعتبر عملية رصد تعزيز التغذية لعام 2014 التي اضطلعت بها منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في 37 دولة والتقييمات الأساسية لسبعة دول انضمت مؤخرًا إلى حركة تعزيز التغذية علامات إضافية على الثقة المتزايدة لجميع المشاركين في الحركة.** ويكشف ذلك أيضًا عن مقدار العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لضمان عدم التقصير في الالتزام السياسي ولتحسين فعالية منتديات أصحاب المصلحة المتعددين ولترجمة السياسات والتشريعات إلى نتائج. في سبيل الدفع بالتحولات المؤسسية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة، تهدف حكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية (إلى جانب جميع أعضاء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين) إلى تنمية قدراتهم الوظيفية للقيام بأعمال تغذوية منسقة وفعالة، ولتعزيز جهود الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل.

136. **تفيد نتائج الرصد لحركة تعزيز التغذية لعام 2014 بأنه عندما تكون الشبكات العالمية قادرة على توفير دعم مخصص لدفع الأهداف الاستراتيجية، فإن وتيرة التقدم تتسارع.** وتعتبر هذه هي الحالة عند وجود مدخلات منسقة من شبكة منظومة الأمم المتحدة، والجهود الاستباقية من شبكة الجهة المانحة أو المشاركة القوية من شبكات المجتمع المدني وقطاع الأعمال، والأكثر من ذلك، عندما تكون جهود الشبكات تكميلية. وتضم الأمثلة على الدول التي تلقت دعمًا مكثفًا ومنسقًا من خلال شبكة منظومة الأمم المتحدة: ملاوي؛ حيث تم تقديم دعم كبير من الجهة المانحة لدعم إدارة التغذية. وكذلك بنن وغواتيمالا؛ حيث منحت الحكومات الوطنية الأولوية لآليات إدارة التغذية ودعموها، إلى جانب جميع الدول التي أقامت تحالفات قوية في المجتمع المدني، وتنزانيا التي طلبت المشورة والدعم من شبكة قطاع الأعمال.

أولويات حركة تعزيز التغذية لدعم دول الحركة في عامي 2014-2015

- **الإسراع بوتيرة ونطاق الدعم من خلال جماعات الممارسين**
- **تحسين مستوى الأدلة وتوافر المشورة بشأن وضع برامج فعالة تراعي الجوانب المتعلقة بالتغذية**
- **مواصلة مشاركة التجارب وتحديد النُهج الفعالة للحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل وتشجيعها بهدف بدء التحولات المؤسسية وزيادة سرعة وتيرتها والحفاظ على استدامتها؛**
- **تشجيع الدول على المشاركة الريادية في عملية الرصد السنوية على مستوى الحركة من أجل تحفيز الجهود الفردية والجماعية لتعزيز التغذية.**
- **تشجيع جميع أصحاب المصلحة في الشبكات على تنسيق وتسريع دعمهم المادي والتقني للخطط الحكومية ومواصلة حشد الموارد والعمل لضمان أن المتابعة تعزز المساءلة والفعالية في اتخاذ القرار.**
- **تشجيع دمج التغذية في جميع الأعمال الإنسانية بدءًا من التخطيط للتأهب، والقدرة على الاستجابة، والتعافي، والتعامل مع سوء التغذية والاستجابة السائدة لنقص التغذية وتشجيع خطط التغذية الوطنية على دمج التخطيط للأزمات**
- **استكشاف الخيارات المتاحة لإبراز جهود الحشد الوطنية، مع إدراك أن الدول التي تستثمر في التغذية داخلها يزيد احتمال جذبها للاستثمارات الخارجية.**

3.4 المضي قدمًا

137. **لقد وفر استخدام "منهجية خارطة النتائج" كأساس لرصد التقدم بواسطة أصحاب المصلحة داخل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية فرصة لهم لتقدير ما تم إنجازه وللتعلم من تجاربهم ومشاركة الحلول والتحديات التي واجهوها، وكذلك توجيه الحركة أثناء تطورها.** ويجب دعم تلك الجهود وتعزيزها على المستويين العالمي والوطني بغية مساعدة الجهات الفاعلة من داخل الدول على الإيفاء بالتزاماتها. ويمكن أن يساعد التتبع المنتظم لعلامات التقدم ذات الأولوية على تمكين الجهات الفاعلة في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين من رفع تقارير عن إسهاماتهم.

138. **تُشجع الدول المنضمة مؤخرًا على اكتشاف فرص التعلم مع الدول التي انضمت للحركة منذ بعض الوقت، وخصوصًا فيما يتعلق بالهدفين الاستراتيجيين الأول والثاني** (الالتزام السياسي المستدام وإقامة منتديات فعالة لأصحاب المصلحة المتعددين وإقرار سياسات التغذية الوطنية التي تتضمن أفضل الممارسات، على التوالي). ويتعين على الدول التي حققت مكاسب جوهرية في هذا الأمر تبني الأدوار القيادية التي يمكنها أداؤها.

139. **ومع تطور الحركة، يتعلم العاملون فيها ومعها المزيد عن تعقيدات مواجهة تحدي مواءمة قطاع عريض من الجهات الفاعلة الفُطرية حول إطار نتائج مشترك.** وسوف تساعد جماعات الممارسين الناشئة في إضفاء الطابع المؤسسي على التحولات اللازمة للوصول إلى مرحلة الممارسة الطبيعية في كل الجهود التي تهدف إلى تمكين الأشخاص من التمتع بالتغذية الجيدة في كل الأوقات.

140. **ويفرض حشد الموارد تحديات، ولكن يوجد اتجاه واعد نحو وصول أكثر توقعًا إلى الموارد المالية اللازمة من مصادر داخلية وخارجية داخل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.** إن العمل الذي تبذله شبكة الجهات المانحة لتتبع نفقاتها أمر مشجع، بينما سيكون تحديد سبل التغلب على التحديات التي تم الإقرار بها في هذه الممارسة ضروريًا. وعلى المستوى القُطري، يجب توفير أكبر قدر ممكن من الدعم ومواءمته لإقامة منهجية متفق عليها تهدف إلى تمكين الدول من تتبع الاتجاهات التاريخية في الإنفاق على التغذية.

141. **بالرغم من ارتفاع نسبة الالتزام السياسي، فإنه هش كما يتضح في الثغرات الواضحة بين السياسات المعلنة والنشاطات الجارية.** ويعتبر الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل أمورًا هامة في عملية بدء التحولات المؤسسية اللازمة لسد تلك الثغرات، فضلاً عن تسريع وتيرتها والحفاظ عليها. وتحتاج الحكومات وتلك الجهات الداعمة لجهودها إلى اكتساب القدرة على توصيل مدى أهمية العمل والنتائج المحققة. كما يجب أن تتمتع بالقدرة على إشراك القطاعات الحكومية المختلفة التي يمكن أن تؤثر أعمالها على المحددات الأساسية لتغذية الأشخاص، وكذلك القدرة على ضم قطاع كامل من الجهات الفاعلة اللازمة، بدايةً من المجتمع العلمي والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وشركاء الجهات المانحة وكل من المنظمات الإقليمية والدولية. ويجب أن تحظى عملية بذل الجهد على مستوى الحركة لتحديد وتشجيع النهج الفعالة للحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل بالأولوية خلال السنة المقبلة.

142. **إن بناء القدرات على المستوى الوطني لإدارة تغذية محسنة لأصحاب المصلحة أمر ضروري لتحقيق نتائج مستدامة.** ويجب تركيز الجهود على تعزيز الأداء المؤسسي وتطوير المهارات من أجل تحسين التعاون والمساءلة والإدارة القائمة على النتائج.

143. **ويمكن تسريع وتيرة التقدم في كل جوانب تعزيز التغذية عبر تكثيف الجهود المبذولة للتعلم والمشاركة.** وتعمل جماعات الممارسين الناشئة بالفعل على إنشاء مستودع عالمي للمعرفة وتوافق الآراء، والذي أثبت أنه لا يقدر بثمن في تخطي المعوقات خصوصًا فيما يتعلق بالتخطيط وحساب التكلفة والتنفيذ وتمويل الأعمال التغذوية متعددة القطاعات، إلى جانب الرصد المعتمد لمعدل التقدم وتقييم النتائج وإثبات نتائج التغذية.

144. **وقد كانت الشبكات العالمية لحركة تعزيز التغذية ضرورية لتحقيق النجاح المحرز حتى الوقت الحالي، كما يعزز دورها في جماعات الممارسين الناشئة من قيمتها بالنسبة للحركة.** ويجب على الشبكات تركيز جهودها على اكتشاف سبل تمكّن أعضائها من مواءمة سياساتهم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لحركة تعزيز التغذية وإقامة تفاعلات أفضل بين الشبكات العالمية والقُطرية. ويتم تشجيع الشبكات العالمية لحركة تعزيز التغذية على تعزيز الروابط بين الأعمال على المستوى القُطري والمستوى العالمي، وخصوصًا لضمان الإيفاء بالالتزامات العالمية لدعم الدول، سواء بصورة مباشرة أو بالتعاون مع الآخرين.

145. **إن عواقب التقاعس وخيمة.** لن تستطيع الدول الإيفاء بالتزاماتها السياسية والمالية ما لم تتحول السياسات إلى أعمال مطبقة في أرض الواقع، بل ويتم رصدها ومحاسبتها بصورة منتظمة فيما يخص المدفوعات (مخصصات الميزانية) والنتائج والأثر. وهذا يتطلب أسرع استجابة مشتركة من الجهات الفاعلة في نظام التغذية العالمي.

146. **يعاني عدد من دول حركة تعزيز التغذية من أزمات إنسانية.** وهاك حاجة إلى مستوى أقوى من العمل المشترك، بين جميع أصحاب المصلحة في الحركة، للتأثير على دمج التغذية في جميع الأنشطة الإنسانية وتشجيع الاستجابة الشاملة. فالاستجابة للاحتياجات الإنسانية قد يمثل فرصة سانحة للتعامل مع التغذية في الدول المتأثرة بالأزمات. ويعني هذا ضمان دمج التغذية في خطط التأهب من حيث تحسين القدرة على الاستجابة الفورية، وخطط التعافي، وبناء القدرة على المجابهة في المجتمعات الأكثر عرضة للتضرر. وسيتطلب هذا تحركًا من قادة الوكالات الإنسانية والإنمائية. ويمكن أن تدمج خطط التنمية الوطنية التخطيط للأزمات مع بعض الجوانب الرئيسية الأخرى للتنمية. كما أن تعزيز القدرات مطلوب أيضًا. وموارد تعزيز التغذية يجب ألا تُحول للتعامل مع مواقف الأزمات. فمع أن جميع الأزمات لها تأثير على التغذية، إلا أن التغذية أيضًا لها دور مهم في التعافي.

147. **ستُنشر نتائج التقييم الشامل المستقل لحركة تعزيز التغذية في ديسمبر 2014.** وسيقدم التقييم فرصة للتأمل في أكثر الطرق فعالية للمضي قدمًا وستمكن الحركة من تحسين أهميتها وكفاءتها وفعاليتها واستدامتها في تحفيز تحسن ملموس في تحقيق حق الشعوب في تغذية سليمة. سيسير الفريق التوجيهي في بداية 2015 عملية لوضع التصورات المستقبلية للحركة، وسيبدأ ذلك باستجابة إدارية مجمعة للتقييم من مختلف جماعات أصحاب المصلحة في الحركة وتقييم الخيارات المتاحة للاتجاه الاستراتيجي للحركة. وقد كرر الفريق التوجيهي التأكيد على أن حركة تعزيز التغذية ستظل حركة شاملة متعددة في أصحاب المصالح والقطاعات التي تضمها ومفتوحة لجميع الدول الملتزمة بتحقيق عدالة التغذية للجميع وإنهاء سوء التغذية بجميع صوره. وبحلول 2015 ستصبح هناك استراتيجية أكثر تفصيلاً للحركة. وستسعى هذه الاستراتيجية لضمان وجود أساليب فعالة للعمل وتحسن ملموس في الحالة الغذائية للشعوب.

الملحق 1:
الحكومات الملتزمة بحركة تعزيز التغذية

#	الاسم	تاريخ الانضمام	الطرف الموقع
1	بنغلاديش		راجع التعليقات الإضافية
20	بنن	2011/12/09	وزير الزراعة، والماشية، والثروة السمكية
17	بوركينا فاسو	2011/06/28	وزير الصحة
35	بوروندي	2013/02/26	النائب الثاني لرئيس الجمهورية
53	كمبوديا	2014/06/26	نائب رئيس الوزراء
34	الكاميرون	2013/02/18	وزير الصحة
37	تشاد	2013/05/02	وزير الصحة
45	جزر القمر	2013/12/03	رئيس الجمهورية
40	ساحل العاج	2013/06/07	رئيس الوزراء
43	الكونغو	2013/10/07	وزير الدولة، مدير مكتب رئيس الجمهورية
39	جمهورية الكونغو الديمقراطية	2013/05/29	وزير الصحة العامة
50	كوستاريكا	2014/03/13	الدكتورة دايسي ماريا كورااليس دياث ماجستير في العلوم، وزيرة الصحة
30	السلفادور	2012/09/24	وزير الصحة
2	إثيوبيا		راجع التعليقات الإضافية
10	غانا	2011/03/25	وزير الصحة
4	غواتيمالا	2010/12/07	نائب وزير الصحة
38	غينيا	2013/05/28	3 وزراء: الصحة والزراعة والرعاية الاجتماعية
49	غينيا - بيساو	2014/03/12	وزير الصحة
28	هايتي	2012/06/11	السيدة الأولى
24	إندونيسيا	2011/12/22	وزير الصحة
29	كينيا	2012/08/30	وزير الصحة العامة وخدمات الصرف الصحي
23	قيرغيزستان	2011/12/07	نائب وزير الصحة
11	جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية	2011/04/25	وزير الصحة
54	ليسوتو	2014/07/02	رئيس الوزراء
47	ليبريا	2014/02/03	وزير الصحة والرعاية الاجتماعية
27	مدغشقر	2012/02/28	المنسق الوطني مكتب التغذية الوطنية
7	ملاوي	2011/03/15	الأمانة الدائمة
9	مالي	2011/03/24	وزير الصحة
13	موريتانيا	2011/05/19	إدارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
19	موزمبيق	2011/08/31	نائب وزير الصحة
36	ميانمار	2013/04/24	وزير الصحة الاتحادي
21	ناميبيا	2011/09/16	رئيس الوزراء
12	نيبال	2011/05/05	كتابة/وزارة الصحة والسكان

#	الاسم	تاريخ الانضمام	الطرف الموقع
6	النيجر	2011/02/14	وزير الصحة العامة
22	نيجيريا	2011/11/14	وزير الصحة
33	باكستان	2013/01/26	كبير مسؤولي دائرة التغذية، والتخطيط، والتنمية بمكتب رئيس الوزراء
3	بيرو	2010/11/19	المدير العام لمكتب الميزانية العامة الوطنية
51	الفلبين	2014/05/20	كاتب وزارة الصحة، رئيس المجلس الوطني للتغذية
25	رواندا	2011/12/22	وزير الصحة
15	السنغال	2011/06/06	رئيس الوزراء
26	سيراليون	2012/01/16	وزير الصحة العامة وخدمات الصرف الصحي
52	الصومال	2014/06/20	المدير العام بوزارة الصحة والخدمات الإنسانية
41	جنوب السودان	2013/06/26	نائب رئيس الجمهورية
31	سريلانكا	2012/10/04	كاتب رئيس الجمهورية
44	سوازيلند	2013/11/28	وزير الصحة
42	طاجيكستان	2013/09/05	وزير الصحة
14	تنزانيا	2011/06/05	رئيس الوزراء
18	غامبيا	2011/07/18	نائب رئيس الجمهورية
48	توغو	2014/03/11	وزير المالية والاقتصاد والقائم بأعمال رئيس الوزراء
8	أوغندا	2011/03/17	رئيس مؤسسة التخطيط الوطني
46	فيتنام	2014/01/06	مدير المعهد الوطني للتغذية
32	اليمن	2012/11/01	رئيس الوزراء
5	زامبيا	2010/12/22	وزير الصحة
16	زيمبابوي	2011/06/06	مدير مجلس الغذاء والتغذية

الملحق 2:
تطور حركة تعزيز التغذية

1. **لقد تطور الغرض من حركة تعزيز التغذية وهويتها خلال الفترة من 2010 وحتى الآن.** وحددت الأمانة العامة ست مراحل لتطور الحركة والسنوات التي استغرقتها هذه المراحل كي تتضح أمام أعضاء فريق الانتقال والفريق التوجيهي، ثم الأمانة العامة. وتتزامن هذه المراحل بشكل عام مع ما ورد في التقارير المرحلية السنوية لحركة تعزيز التغذية التي أعدتها الأمانة العامة.
2. المرحلة الأولى (بدأت واتضحت ملامحها في 2010): **حركة عالمية للتغذية** — تم تأسيس مساحة جديدة. يعمل ذلك على تمكين الحكومات والدول المتضررة شعوبها من سوء التغذية من العمل مع الجهات الفاعلة التي تدعمها لإنجاز تحسينات سريعة في تغذية شعوبها (وخاصةً، الحوامل والأطفال تحت سن عامين). وفي هذه المساحة، تمكنت الحكومات الوطنية من العمل معًا من أجل: (أ) تهيئة الظروف اللازمة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق أقصى تقدم ممكن في هذه الدول؛ و (2) الدعوة لتأييد التغذية حتى تلقى الاهتمام المناسب في الاستراتيجيات العالمية من أجل تحقيق تنمية اجتماعية منصفة ونمو اقتصادي ("مظلة كبيرة" عالمية للحكومات وشبكات الجهات الفاعلة الداعمة).
3. المرحلة الثانية (بدأت في 2011 واتضحت ملامحها في 2012): **حركات وطنية من أجل التغذية** — تؤسس حكومات الدول الملتزمة بضمان التغذية الجيدة لشعوبها مساحات يمكن للقطاعات المختلفة العمل معًا فيها بطريقة متكاملة، وتحظى بدعم جهات فاعلة أخرى توائم مجهوداتها وعملها التعاوني من أجل تسريع وتيرة التقدم وتحقيق أقصى تقدم ممكن (مجموعة من الحركات الوطنية؛ أي "مظلات كبيرة" داخل كل دولة).
4. المرحلة الثالثة (بدأت في 2011 واتضحت ملامحها في 2012): **حركات لا مركزية داخل الدول** — تشجع الحكومات الوطنية وجهات فاعلة قُطرية أخرى على تأسيس مساحات للعمل المتكامل بين القطاعات المتعددة والدعم المتضافر من جهات فاعلة أخرى داخل الأقاليم والمقاطعات التابعة لها (مجموعة من الحركات اللامركزية؛ أي "مظلات كبيرة" على مستوى الأقاليم والمقاطعات داخل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية).
5. المرحلة الرابعة (بدأت في 2011 واتضحت ملامحها في 2012): **أربعة أهداف استراتيجية** — يشارك جميع أصحاب المصلحة المتعددين القُطريين في تغيير أساليب عملهم (وعمل مؤسساتهم) من أجل تهيئة الظروف التي يتمكن الأفراد في ظلها من التمتع بتغذية جيدة، وذلك بالتركيز على أربعة أهداف استراتيجية وبالسعي وراء تنفيذ عمليات تسهم في تحقيق هذه الأهداف. وقد تبلورت هذه الأهداف الاستراتيجية في استراتيجية حركة تعزيز التغذية وخارطة الطريق المنقحة التي وضعها الفريق التوجيهي في سبتمبر 2012، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الدول التي انضمت مبكرًا إلى الحركة في 2011 (تشجع الأهداف الاستراتيجية توجه أصحاب المصلحة وعملهم الجماعي داخل "المظلات الكبيرة" على المستويين الوطني والمحلي).
6. المرحلة السادسة (بدأت في 2012 واتضحت ملامحها في 2013): **تعزيز القدرات الأساسية داخل الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية** — يزداد الاهتمام الدولي بالتغذية ويقدم القادة الوطنيون التزامات جديدة. تطالب مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في الحركة وجهات فاعلة أخرى من دول الحركة بشكل متزايد بالدعم التقني لتتمكن من تعزيز قدراتها في تحديد أولويات أعمال القطاعات المتعددة والتخطيط لها وحساب تكلفتها وتمويلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل تحسين التغذية. ويشجع الفريق التوجيهي الأمانة العامة على تسهيل الاستجابات العاجلة والفعالة لهذه الطلبات. وتعيد الشبكات العالمية لحركة تعزيز التغذية تنظيم نفسها لتقدم استجابات أكثر فعالية ومخصصة في إطار مبادرة "القدرة على التنفيذ" التي تم الإعلان عنها في التجمع العالمي لحركة تعزيز التغذية عام 2013. (يزداد تمحور الأنشطة ضمن "المظلات الكبيرة" حول إعراب الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية عن احتياجاتها، وعروض تقديم الدعم من الشبكات والتوفيق بين من يحتاجون للدعم ومن تتوفر لديهم الخبرة لتقديمه. وقد تم تحديد العديد من الثغرات سريعًا، على سبيل المثال، فيما يخص توفر الدعم للدول الناطقة باللغة الفرنسية. وتزداد مشاركة الشبكات في الاستجابة لهذه المطالبات. فقد قامت هذه الشبكات بعمل ترتيبات جديدة للوصول إلى الخبرة، وفي بعض الحالات، تولت الأمانة العامة للحركة تسهيل هذه الترتيبات.)

7. المرحلة السادسة (بدأت في 2013 واتضحت ملامحها في 2014): **تبدأ جماعات الممارسين التي تضم حكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية وشبكاتها وعلمائها والمتخصصين في مجال التغذية في الظهور من خلال الحركة** — تنظم الشبكات العالمية للحركة اجتماعات إقليمية لمراكز التنسيق الحكومية التابعة لحركة تعزيز التغذية والأخصائيين التقنيين من الدول المشتركة فيها، وذلك لبحث خيارات إجراء تحسينات سريعة على القدرات التي تساعدهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة. وبمنحة من الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية، تبدأ مؤسسة PROCASUR في تنظيم طرق تعلم مشتركة بين الدول. وترعى العديد من الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة وجماعات المجتمع المدني عمليات التبادل بين الدول مع التركيز على التغذية، مع العلم أن العديد من هذه الجهات من خارج إطار حركة تعزيز التغذية. وقد حفزت تلك المبادرات الظهور التلقائي لجماعات الممارسين. وإذ تستشعر الأمانة العامة انتشار الحماس تجاه طريقة العمل هذه، فإنها تعمل على تسهيل ظهور هذه الجماعات الأربعة التي ستكون محور الاهتمام في التجمع العالمي في عام 2014. (تتيح جماعات الممارسين حدوث تفاعل أكثر تركيزًا بين جميع أصحاب المصلحة في الحركة، وتقدم فرصًا جديدة للباحثين والمتخصصين في مجال التغذية لزيادة المشاركة، كما توفر سرعة مشاركة تجارب البعض مع الآخرين وتقديرها من قبلهم. وفي هذا الوقت، تبدأ جماعات الممارسين في الظهور، بينما تبحث كل من الأمانة العامة والشبكات العالمية عن أفضل السبل لدعمها.)

إطلاق خطة العمل الوطنية المعنية بالتغذية من قبل معالي السيد بيث موغو (وزير الصحة العامة والصرف الصحي السابق)

الملحق 3:
تعزيز قدرات تحقيق النتائج–بناء جماعات ممارسين مستدامة من أجل تعزيز التغذية

1. منذ ظهور حركة تعزيز التغذية، عملت حكومات الدول المشتركة في الحركة على تحديد القدرات اللازم تطويرها لتتمكن من تنفيذ أعمال فعالة متعددة القطاعات تهدف إلى تعزيز التغذية. وعندما أدركت تلك الحكومات عدم قدرتها على الوصول إلى الموارد اللازمة لبناء تلك القدرات، لجأت إلى الأمانة العامة وأعربت عن احتياجاتها المتعددة ومطالبها المتعلقة بالدعم.
2. **وفي استجابة منها لطلبات مراكز التنسيق الحكومية التابعة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، وضعت الأمانة العامة للحركة إطار عمل لبناء القدرات (القدرة على التنفيذ)**، وهو عبارة عن نهج منظم للجمع بين الاحتياجات التي حددتها الدول غير القادرة على الإيفاء بها على المستوى القُطري وموارد الدعم التقني والعملي الموجودة على مستوى الحركة. وقد يأتي هذا الدعم من دول أخرى مشتركة في الحركة أو شبكات الحركة أو شركاء خارجيين آخرين، مثل المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجامعات أو النقابات المهنية. وإجمالاً، فإن عملية تحقيق التوازن بين الدعم والطلبات قد تطول، وتتفاوت حسب استجابة حكومات الدول والشركاء وتوافر مقدمي الدعم.
3. وداخل إطار العمل، **تم تحديد أربعة مجالات للدعم** ويجري حاليًا وضع الاتجاهات الرئيسية لإطار عمل "القدرة على التنفيذ". ومن المتو **المتوقع ظهور مجالات أخرى** مع استمرار تطور احتياجات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.

4 اتجاهات رئيسية لإطار عمل "القدرة على التنفيذ"

- 1. تخطيط الأعمال متعددة القطاعات وحساب تكلفتها وتنفيذها وتمويلها؛
- 2. الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل تعزيز التغذية؛
- 3. الرصد الموثوق لمعدل التقدم وتقييم النتائج وإثبات نتائج التغذية؛
- 4. القدرات الوظيفية من أجل قيام حركة تعزيز التغذية بأعمال منسقة وفعالة.

المبادئ الأساسية لنظام الاستجابة الخاص بمبادرة "القدرة على التنفيذ"

- أ) يتجاوب نظام الاستجابة مع الحكومات الوطنية التي تحدد الدعم الذي تحتاجه؛
- ب) يُطلب الدعم أولًا في كل دولة من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية عن طريق الحوار داخل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين الوطنية المعنية بالتغذية؛
- ج) يُقدَّم الدعم الخارجي بطريقة تساعد على تطوير القدرات المستدامة داخل الدولة المعنية.

4. خلال العام الماضي، حددت الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية 78 طلبًا لتلقي دعم إضافي لزيادة القدرات، بعيدًا عن القدرات المتاحة داخل الدول، من أجل الاضطلاع بجهود تعزيز التغذية. ويمكن بيان حالة هذه الطلبات بالتفصيل فيما يلي:

أ) إجمالاً، فإن 28% (22) من طلبات الدعم التي بلغت 78 تمت الاستجابة لها استجابة كاملة من مقدمي الدعم (14 طلبًا) أو تجري الاستجابة لها استجابة كاملة، وذلك وفقًا للشروط المرجعية التي اتفقت عليها الأطراف (8 طلبات)

ب) وقد تم تحديد موردين لعدد 19 طلبًا آخرين (24% من إجمالي الطلبات) وهي الطلبات التي تقوم 6 من مراكز التنسيق المشتركة التابعة لدول الحركة حاليًا بالتفاوض على شروط مرجعية لها. أما الطلبات الثلاثة عشر الباقية، فلم تؤكد بعد هل ما زالت في حاجة لدعم خارجي أم لا.

ج) وأخيرًا هناك 21 طلبًا (26.9%) ما زالت في مرحلة الموافق عليها. بينما يجري البحث بنشاط عن موردين لعدد 13 طلبًا ولكن لم يتم تحديد موردين بعد.

د) وقد تم إغلاق 3 طلبات لأنه تم التوصل لحل داخليًا في الدول المعنية.

5. وقد حفزت عملية تقسيم الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية لهذه الطلبات إلى مجموعات ظهور أربعة تيارات مواضيعية. تم تقسيم 78 طلبًا إلى مجموعات كما يلي: 15% طلبًا لتحسين نظم المعلومات المعنية برصد وتقييم الأداء (جماعة الممارسين 3)، و 27% طلبًا يتعلق بالحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل (جماعة الممارسين 2)، و 28% طلبًا في مجال حساب التكلفة (جماعة الممارسين 1) و30% طلبًا يتعلق بالقدرة الوظيفية (جماعة الممارسين 4).

6. **لم ترقَ الاستجابة لطلبات بناء القدرات إلى توقعات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.** لزيادة فرص المشاركة والتعلم على مستوى الحركة، تهدف الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية إلى تشجيع اتحادات دول الحركة والمنظمات التي تتمتع بقدر من التجارب والخبرات والمهارات المتاحة لتقديم استجابات سريعة ومخصصة على طلبات معينة خاصة بالدعم حسب الحاجة. ومثال على ذلك، يوفر اتحاد شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى خبراته بشأن التخطيط وحساب التكلفة وتتبع الشؤون المالية. وتساهم مشاركة هذا الاتحاد في تكوين جماعات الممارسين، التي تعتبر بمثابة نقطة تركيز، داخل الحركة، على تطوير القدرات التقنية اللازمة داخل الدول. وتهدف الأمانة العامة إلى تأسيس نظام من شأنه تمكين الدول من الحصول على هذا الدعم. في أبريل 2014، صدّق الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية على إنشاء جماعات الممارسين كآلية محتملة لضمان زيادة سهولة حصول الدول على الدعم التقني والقدرة على مشاركة أفضل الممارسات.

7. وبخلاف مجالات الدعم الأربعة المحددة كمجالات رئيسية لعمل إطار "القدرة على التنفيذ"، أكدت العديد من الدول على الحاجة إلى موارد مالية إضافية لتعزيز أنشطتها التغذوية، وطالبت بعض هذه الدول بالدعم المالي لتنفيذ مشروعات محددة.

مسار التعلم لحركة تعزيز التغذية بالسنغال، 2014

جماعة الممارسين 1:
تخطيط الأعمال متعددة القطاعات وحساب تكلفتها وتنفيذها وتمويلها من أجل تحسين التغذية

بيان الأغراض

8. تركز جماعة الممارسين هذه على الجهود التي تبذلها الحكومات وشركاء الدعم في حركة تعزيز التغذية لتمويل الخطط الوطنية للتغذية، وذلك لتوجيه الجهود المنسقة لأصحاب المصلحة ولحشد الموارد المطلوبة لسد الثغرات والحفاظ على النتائج.

الطلبات المقدمة حتى الآن

9. عبرت **10** دول على الأقل[36] عن حاجتها للدعم في مجالات مختلفة، مثل التخطيط وحساب التكلفة والتنفيذ والتمويل (أي، تتبع الموارد وحشدها). وقدمت خمس دول طلبات خاصة إلى الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية وقامت شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى الممولة من المملكة المتحدة بالاستجابة لهذه الطلبات[37].

10. وتقف البلدان في مراحل مختلفة من تحديد أولويات التتبع المالي للموارد المتعلقة بالتغذية. وذكرت العديد من الدول هذا الأمر بصفته حاجة يجب تلبيتها في المستقبل القريب، إلا أن عددًا قليلاً منها فقط من نفذ ذلك[38].

الإسهامات الرئيسية القائمة والمحتملة لجماعات الممارسين 1

11. حتى الآن، يوجد عدد من الشركاء الدوليين المعترف بامتلاكهم الخبرة التقنية اللازمة للاستجابة لطلبات الدول في المجالات المختلفة من التخطيط وحساب التكلفة والتنفيذ والتمويل، ومنهم البنك الدولي والمساعدة التقنية للغذاء والتغذية **(FANTA)** وفريق **OneHealth**[39] لدراسة التكاليف التابع للأمم المتحدة وشبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ونتائج التنمية ومبادرة التنمية. وتشارك الشبكات العالمية الأربعة التابعة للأمم المتحدة في جماعة الممارسين 1 بفعالية.

العلامات البارزة والمخرجات الرئيسية للتخطيط وحساب التكاليف في 2013-2014

حدث "التغذية من أجل النمو"

12. استلهمت شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى دعمها الأولي في مجالات التخطيط وحساب التكاليف والتنفيذ والتمويل من فرص حشد الموارد التي قدمها حدث "التغذية من أجل النمو"، الذي شاركت في استضافته حكومتا البرازيل والمملكة المتحدة، إلى جانب مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال في 8 يونيو 2013. وتعمل شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى" مع 25 دولة على الأقل منذ عام 2013 من أجل تحليل تكاليف خططهم المتعلقة بالتغذية، باستخدام أداة تسمح بتجميع معلومات عن خطط متعددة وتصنيفها في ثلاث فئات واسعة النطاق: التدخلات الخاصة بالتغذية والنُهج التغذوية والإدارة. وفي عام 2014، وضعت ثلاث دول إضافية الصيغة النهائية لخططها وقامت بحساب تكلفتها باستخدام إطار النتائج المشترك لمواءمة إسهامات القطاعات المختلفة وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

---

[36] الدول العشر هي: تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وغانا وملاوي ومالي ونيبال ونيجيريا وتوغو واليمن.

[37] أما الدول الخمس، فهي: تشاد وغانا وملاوي ونيبال واليمن.

[38] تدعم شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى دولة ملاوي حاليًا في تأسيس نظام تتبع شامل لبحث الاستثمارات المتعلقة بالتغذية والاستثمارات التغذوية. وتنظر لجنة الخطة الوطنية لنيبال في نوع الدعم المطلوب لتأسيس نظام تتبع مالي مرتبط بتنفيذ خطة التغذية متعددة القطاعات الخاصة بها.

[39] يعد فريق OneHealth لدراسة التكاليف مبادرة متعددة الشركاء يدعمها المكتب الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية.

ورشة عمل حول حساب التكاليف وتتبع الاستثمارات لدعم تعزيز التغذية

13. في نوفمبر 2013، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، نيابة عن شبكة منظومة الأمم المتحدة التابعة لحركة تعزيز التغذية وبدعم من الأمانة العامة للحركة، بتنظيم **ورشة عمل** استجابة لطلبات متعلقة ببناء القدرات اللازمة لتسريع وتيرة التقدم في عملية تعزيز التغذية. وقد شاركت ثماني عشرة دولة أفريقية من دول حركة تعزيز التغذية في هذه الورشة بتمثيل من مكاتب رؤساء الدول والوزراء (المالية والصحة والزراعة، وغيرهم) ومراكز التنسيق الحكومية التابعة لدول حركة تعزيز التغذية وهيئات وطنية معنية بالتغذية (بعدد 43 إجمالاً). بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الجهات المانحة وشركاء التنفيذ والخبراء العالميون في هذه الورشة (بعدد 36 إجمالاً).

التقرير التجميعي: التخطيط وحساب التكاليف لتسريع وتيرة الأعمال المعنية بالتغذية—تجارب الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية

14. خلال التحضير لاجتماع كبار مسؤولي الجهات المانحة لحركة تعزيز التغذية في أبريل 2014 بواشنطن، تم إعداد **تقرير تجميعي** بدعم من شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى بهدف تلخيص نتائج تجارب الدول في مرحلة حساب التكاليف ونتائج تحليل الخطط التي شاركتها 20 دولة. ويشتمل التقرير التجميعي على رؤى ناتجة عن مشاورات مع الحكومات وشركاء التنمية الخارجيين. ويقدم هذا العمل مرجعًا قائمًا على الممارسة حول كيفية التخطيط للاستثمارات وحساب تكاليفها في هذه الدول لتغطية الأعمال الإدارية الخاصة بالتغذية والأعمال التغذوية.

تتبع الموارد المحلية: أولوية في 2014-2015

15. من أجل المضي قدمًا في تتبع الموارد المالية المحلية، كلفت الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية شركة استشارية خلال مايو-يونيو 2014 بمراجعة الميزانيات الوطنية المنشورة بصفتها الوثائق الرئيسية للسياسات الاقتصادية المتوفرة في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.

16. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الاستشارة المكونة من مرحلتين كالتالي: 1) دعم المراجعة الشاملة لـ 28 ميزانية وطنية منشورة من أجل تحديد مخصصات التغذية في القطاعات الرئيسية، مثل الصحة والزراعة والمياه والبيئة والتعليم والشؤون الجنسانية والحماية الاجتماعية؛ 2) وضع المعلمات الرئيسية لإطار تصنيفي، ثم وضع الصيغة النهائية لهذا الإطار ليكون بمثابة دليل لتتبع مخصصات الميزانية على التغذية في القطاعات الرئيسية، وذلك بناءً على ما هو أكثر جدوى. استنادًا إلى استعراض البيانات المنشورة من 28 ميزانية وطنية، فقط ظهرت منهجية تتكون من ثلاث خطوات تمثل الطريقة الأكثر قبولاً وجدوى للدول لمساعدتهم على تتبع الموارد الخاصة بالتغذية.

17. ويتمثل الهدف الرئيسي لعامي 2014-2015 في وضع منهجية تمكِّن الدول من تتبع الاتجاهات السابقة وتمكِّن من إيضاح المعايير المستخدمة لتحقيق الشفافية والمقارنة. وبينما يتم تتبع الميزانيات على أساس منتظم، فسيتم التدقيق فيها عن كثب، وبالتالي تتحسن المساءلة. ومن المحتمل أن يتطلب التصنيف (الخطوة 2) والتأصيل (الخطوة 3)، على وجه الخصوص، إجراء مشاورات بين ممثلي الوزارات الرئيسية. وفي هذا الصدد، تشكل المنتديات القُطرية لأصحاب المصلحة المتعددين المنتدى المثالي للتوصل إلى توافق آراء حول ما يجب تضمينه أو استثناؤه، وخاصةً في حالة وجود أطر نتائج مشتركة بالفعل.

التحديات

18. بينما تعمل الدول على وضع خطط للتغذية وصياغتها في شكلها النهائي، يتواصل ظهور المزيد من الطلبات بتلقي الدعم من أجل تمويل النشاطات المقررة. وبالنسبة لمعظم الحكومات، فإن التحدي الأساسي الذي يواجهها هو ضمان أن تكون العمليات المتعلقة بالميزانيات الوطنية ودون[40] الوطنية على علم بالتكاليف المقدرة[41].

[40] أضف إلى ذلك، أن وضع بنود التكاليف في الخطط الوطنية يمكن أن يختلف اختلافًا جذريًا عنها عند صياغة الميزانية، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على تتبع عملية تنفيذ الميزانية.

[41] من بين الدول التي وضعت مبادئ توجيهية لتخصيص الموازنات الوطنية واللامركزية، غواتيمالا وإندونيسيا وتنزانيا، وغيرهم.

وضع الخطط الوطنية وحساب التكاليف وإعداد الميزانيات وتتبع الموارد

19. بحلول ديسمبر 2014: سيتم إنشاء وإدارة قسم محفوظات بالموقع الإلكتروني لحركة تعزيز التغذية يضم الخطط الوطنية والعناصر محددة التكاليف (نسخة إلكترونية من أداة حساب التكاليف الإجمالية) والميزانيات الوطنية والمبادئ التوجيهية الحالية.
20. وبحلول ديسمبر 2014 وخلال عام 2015، ستعمل جماعة الممارسين على تسهيل مشاركة الخبرات على مستوى الدول لمواجهة التحديات والعقبات الرئيسية المحددة.
21. ومن المرتقب إقامة ورشتي عمل مشابهتين لورشة عمل نيروبي 2013 حول حساب التكاليف وتتبع الشؤون المالية: مقرر إقامة واحدة في بنن للدول الناطقة باللغة الفرنسية والأخرى في آسيا.
22. وخلال عام 2015: ستعمل جماعة الممارسين على ضمان تقديم استجابات منسقة وفي الوقت المناسب لطلبات الدول الخاصة بالتخطيط وتقدير التكاليف (الوطنية ودون الوطنية) ومواءمة الخطط محددة التكاليف مع الميزانيات الوطنية وإعداد الميزانيات (الوطنية ودون الوطنية) وتتبع الموارد.
23. اهتمام خاص: تتبع مخصصات الميزانيات الحكومية.
24. بحلول نوفمبر 2014: التوصل إلى إجماع آراء نهائي بشأن المنهجية وإطار التصنيف لتمكين حكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية من تتبع مخصصات التغذية بميزانيتهم والتنسيق بشكل أفضل مع الجهود المبذولة من الشركاء غير الحكوميين.
25. وبحلول ديسمبر 2014: تحديد الشركة الاستشارية لدعم حكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية لإجراء عملية جمع البيانات
26. يناير-مايو 2015: جمع البيانات وتحليلها في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.
27. يونيو-يوليو 2015: تقديم البيانات ومشاركتها من خلال التقرير المرحلي عن حركة تعزيز التغذية لعام 2015 والموقع الإلكتروني للحركة وتقرير التغذية العالمي لعام 2015.

© Global Social Observatory / Ralph M. Doggett

تمرين تعليمي حول تضارب المصالح بكينيا، يوليو 2014

جماعة الممارسين 2:
الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل تعزيز التغذية

بيان الأغراض

28. تركز جماعة الممارسين هذه على الجهود التي تبذلها الحكومات وشركاء الدعم في حركة تعزيز التغذية لحشد المجتمعات من أجل الاضطلاع بدورهم في العمل معًا من أجل تحسين التغذية وضمان الالتزام السياسي رفيع المستوى والحفاظ عليه والتأكد من مشاركة أدلة وتجارب أفضل الممارسات.

مقدمة

29. تُبذل على مستوى حركة تعزيز التغذية جهودًا حثيثة لبناء الإرادة السياسية والحفاظ عليها وتحويلها إلى تقدم مستدام في مجال التغذية. وتتبع مراكز التنسيق الحكومية في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية وفرق أصحاب المصلحة المتعددين نهجًا واسع النطاق لترسيخ الالتزامات بتعزيز التغذية ومشاركة تقدمهم والدروس المستفادة. ويشمل هذا النهج الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل (SMAC).

ويتولى أصحاب المصلحة في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية القيام بما يلي:

- **حشد المجتمع** خلف السرد والملكية المشتركة لحركة تعزيز التغذية. فمن خلال تمكين الأفراد من اتخاذ فعل وتغيير سلوكياتهم، يمكن إحراز تقدم في الأهداف الاستراتيجية الأربعة لحركة تعزيز التغذية وتحقيق تغذية أفضل. يمكن لتغيير سلوك الأفراد والمجتمعات والموظفين والمؤسسات المساهمة بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحسين التغذية.
- **الدعوة لتأييد** العمل من أجل إحراز تقدم في الأهداف الاستراتيجية الأربعة[42] لحركة تعزيز التغذية. إنهم يستخدمون أساليب ونُهجًا مختلفة لإقناع القادرين على القيام بدور بنَّاء في عملية تعزيز التغذية بـ:
  - تهيئة بيئة سياسية تمكينية، مع قيادة قُطرية قوية داخل البلد المعني ومجال مشترك (منتديات أصحاب المصلحة المتعددين) يتسنى لأصحاب المصلحة فيه مواءمة أنشطتهم لتعزيز التغذية
  - تحديد أفضل الممارسات لتعزيز الإجراءات التدخلية المثبت نجاحها، ويشمل ذلك اعتماد القوانين والسياسات الفعالة
  - تنسيق العمل حول الخطط القُطرية عالية الجودة وجيدة التكاليف، مع وجود إطار نتائج متفق عليه، ومساءلة مشتركة
  - زيادة الموارد الموجهة نحو النُّهج المتسقة والمتوائمة معًا.
- **التواصل وتبادل** التجارب والممارسات بهدف إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة، إلى جانب الأثر الناتج عن مشاركة الدروس المستفادة داخل الدول وفيما بينها.

[42] استراتيجية حركة تعزيز التغذية.

30. وقد استعرضت جميع الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية سياساتها وخططها التغذوية، أو أنها بصدد القيام بذلك. في بعض الدول، وُضعت الاستراتيجيات التغذوية المعنية بالحشد المجتمعي والتأييد والتواصل من أجل دعم جزء من السياسات والخطط الوطنية للتغذية أو كلها. وفي بعض الأحيان، تكون هذه الاستراتيجيات متعددة أصحاب المصلحة مع تحديد أدوار مختلفة للجهات الفاعلة في عملية التغذية. وفي حالات أخرى، وضعت فرق مختصة محددة، منظمات المجتمع المدني في الغالب، استراتيجية الحشد المجتمعي والتأييد والتواصل الخاصة بها، والتي قد تتلاءم مع السياسات الوطنية للتغذية أو لا. ويمكن أن تمثل سياسات الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل التغذوية الوطنية نقطة البداية لأصحاب المصلحة المتعددين لحشد جهودهم بما يدعم الأولويات التغذوية الوطنية وللمساهمة في تسريع وتيرة تعزيز التغذية.

الطلبات المقدمة حتى الآن

31. قدمت الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية إجمالي 15 طلبًا[43] من أجل تلقي بعض أشكال الدعم لاستراتيجية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل، وذلك في الفترة من يوليو 2013 وحتى يونيو 2014. وقد قُدمت استجابات، أو جارٍ تقديمها، في ست حالات. ولا زالت هناك تسعة طلبات متبقية معلقة.
32. وتختلف الطلبات حسب كل دولة، حيث تتراوح بين طلب الدعم لوضع استراتيجية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل الوطنية للتغذية أو صياغتها في شكلها النهائي، وذلك من أجل المساعدة في تطوير مواد أو أدوات والتدريب على الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل لزيادة الوعي حول أهمية التغذية على مستوى الأسرة.

الإسهامات الرئيسية القائمة والمحتملة لجماعات الممارسين 2

33. يوجد عدد من المنظمات والوكالات غير الحكومية الدولية المتخصصة في دعم الدول في الدعوة والتواصل من أجل التنمية. وتوفر هذه المنظمات والوكالات تجمعًا محتملاً لمقدمي الخدمات الذين يتمتعون بالخبرة التقنية والموارد الملائمة للاستجابة لطلبات الدول المتعلقة بالجوانب المختلفة من الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل، ويشمل هذا التجمع منظمة العمل على مكافحة الجوع ومبادرة العمل والحياة والنماء ومؤسسة GMMB وصندوق جراسا ميشيل وبرنامج اعتماد التكنولوجيا الملائمة في مجال الصحة (PATH) ومبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (REACH) التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

العلامات البارزة والمخرجات الرئيسية للحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل في 2013-2014

34. يجري تطبيق نهج ثلاثي الاتجاهات لتعزيز قدرات الدول المشتركة في ما يتعلق بالتعبئة الاجتماعية وحشد الدعم والاتصالات. هذه الاتجاهات ليست متتابعة، ولكنها متداخلة مع بعضها البعض.

الاتجاه 1: تحديد المطالب ودراسة مدى الدعم المتاح لتعزيز الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل

35. مثلما ذُكر سابقًا، فقد قُدم إجمالي 15 طلبًا من أجل تلقي بعض أشكال الدعم للحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل، وذلك في الفترة من يوليو 2013 وحتى يونيو 2014. وتمت الاستجابة في ست حالات. ولا زالت هناك تسعة طلبات متبقية معلقة.

الاتجاه 2: عقد سلسلة من الاجتماعات للجمع بين العرض والطلب

36. تُعقد أول ورشة عمل حول الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل تعزيز التغذية في تنزانيا في أواخر سبتمبر وتضم حوالي 10 دول ناطقة باللغة الإنجليزية من جنوب وشرق أفريقيا. ويشارك في ورشة العمل تلك ما يقرب من 30 مشتركًا (3 من كل دولة). ويضم المشاركون الجهات الفاعلة من الحكومة والمجتمع المدني، بجانب مجموعات مهتمة أخرى (مثلاً، وكالات الأمم المتحدة والأوساط العلمية أو التجارية). وستتم دعوة 15 مشاركًا دوليًا إضافيًا، بما فيهم أصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية والوكالات التي أعربت عن اهتمامها في تقديم دعم مخصص لعملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل التغذية للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.

---

[43] بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وهايتي وإندونيسيا ومالي وموزمبيق وقيرغيزستان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ومدغشقر وميانمار وباكستان وتنزانيا واليمن وزمبابوي.

37. والغرض العام من الورشة هو تعزيز قدرة الدول المشتركة في الحركة في عملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل التغذية. وبالنسبة للأهداف المحددة من ورشة العمل، فهي إقامة منتدى للجهات الفاعلة في الدول المشتركة في الحركة من أجل:

أ) تقديم أهداف عملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل التغذية واستراتيجيتها وأعمالها في دولتهم

ب) تحديد الثغرات والاحتياجات الوطنية المحددة الخاصة بدعم الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل

ج) تعزيز التعلم بين الدول ومشاركة ممارسات الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل الناجحة

د) تقديم الدعم المباشر للدول عن طريق مقدمي الخدمات وفقًا للاحتياجات المحددة في ورشة العمل، بما في ذلك خطة محددة لمتابعة العمل

38. وتتضمن النتائج المتوقعة لورشة العمل ما يلي:

أ) تأسيس جماعة ممارسين خاصة بالحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل التغذية في أفريقيا

ب) إعداد رسم توضيحي شامل لأهداف عملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل واستراتيجيتها وأعمالها وثغراتها في الدول المشتركة في ورشة العمل

ج) أما على أرض الواقع، فتقديم الدعم والتوجيه المخصصين لدول محددة في حركة تعزيز التغذية من مورد واحد والتعهد بتقديم دعم مستدام من مقدم الدعم هذا عند الحاجة.

39. تتولى منظمة وورلد فيجن تنزانيا تنظيم ورشة العمل، وذلك تحت مظلة الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا (PANITA) بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء والمجلس التنزاني للأغذية والتغذية ومبادرة الأمم المتحدة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال.

الاتجاه 3: وضع الترتيبات وتشكيل جماعة ممارسين

40. لا تزال جماعة الممارسين الخاصة بعملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل في مرحلة نظرية ومبكرة جدًا. ويجب دفع المبادرات الفردية وجهود الوكالات في قوة جماعية واحدة. والعديد من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية على دراية بما تريد تحقيقه من خلال عملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل، كما تشارك في نشاطات متنوعة. ومع ذلك، فهي تطلب الدعم في بعض المجالات المحددة وترغب في معرفة المزيد عما تفعله الدول الأخرى وكيف نجحت في تحقيق أهدافها.

التحديات

41. هناك العديد من المنظمات والمبادرات المشاركة في عملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية. وتتبنى هذ المنظمات غالبًا نهجًا معينًا تجاه عملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل، وتعمل في مجالات معينة مع منظور قصير المدى. ويمثل جمع الكيانات المختلفة معًا من أجل توفير نهج شمولي ومتفق عليه تحديًا. ويتضمن هذا التحدي وضع المبادئ الرئيسية لنهج حركة تعزيز التغذية تجاه عملية الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل؛ بمعنى أنه سيتضمن مواءمة أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة مع الأولويات الوطنية، ويستند إلى تمكين الأفراد، كما أنه مناسب للمستويات اللامركزية.

آفاق المستقبل لمجتمع الممارسين 2

42. توجد أربعة طرق رئيسية تحتاج جماعة الممارسين المعنية بالحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل أن تحقق تقدمًا فيهم على مدى العام القادم. وتستدعي كل واحدة من هذه الطرق التشاور والدعم من الجهات الفاعلة على مستوى الحركة:

أ) **تكرار تجربة ورش العمل المعنية بالحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل.** سوف تساعد إقامة ورش عمل في غرب أفريقيا وآسيا مماثلة لورشة العمل التي أقيمت لدول جنوب وشرق أفريقيا في سبتمبر 2014 على تأسيس جماعات الممارسين في هذه المناطق.

ب) **تطوير إطار عمل متفق عليه للحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل من أجل تعزيز التغذية.** من شأن ذلك المساعدة في جمع العديد من الجهات الفاعلة المختلفة والوكالات معًا حول إطار عمل أو فهم مشترك.

ج) **تجميع الموارد والأدوات والوصول إليها.** سيتم تجميع الموارد القُطرية والعالمية (استراتيجيات الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل وخطط العمل والأدوات)، إلى جانب تيسير الوصول إليها من خلال الموقع الإلكتروني لحركة تعزيز التغذية.

د) **دمج جماعة الممارسين المعنية بالحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل.** يمثل إنشاء جماعة ممارسين داخل مجموعة من هيئات الموارد التي يسهل الوصول إليها والتي يمكنها تقديم استجابات سريعة لطلبات الدول بتلقي الدعم وتستطيع أيضًا العمل بطريقة متعاونة ومتماسكة أحد أهم الإنجازات المحققة في العام القادم.

جماعة الممارسين 3:
الرصد الموثوق لمعدل التقدم وتقييم النتائج وإثبات نتائج التغذية

بيان الأغراض

43. مثلما أوصى الفريق التوجيهي لحركة تعزيز التغذية خلال اجتماعه الخامس في أبريل 2014، فإن جماعة الممارسين هذه تهدف إلى دعم تأسيس منصات للمعلومات واستخدامها على المستويات الوطنية ودون الوطنية بما يساعد على تحقيق الأهداف التالية:
    أ) رصد مدى التقدم المحرز في الحد من سوء التغذية؛
    ب) تحديد الارتباطات بين التغييرات التي تطرأ على مشكلة سوء التغذية والاستثمارات المالية المحلية والخارجية في مجال التغذية؛
    ج) إقامة حجج قابلة للتصديق حول فعالية التدخلات المختلفة والبرامج والنُهج المعنية بالحد من سوء التغذية (من حيث التكلفة)، وخاصة انتشار وقف النمو (التقزم)؛ و
    د) تعزيز المساءلة المشتركة بين الحكومات وشركاء التنمية فيما يتعلق بإيفاء الالتزامات التي تم التعهد بها.

مقدمة

44. تستكشف حكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية أفضل السبل لتتبع مدى تقدم جهود تعزيز التغذية وفعاليتها عبر القطاعات المتعددة وبمشاركة أصحاب المصلحة المختلفين.

45. وخلال سلسلة الاجتماعات الهاتفية نصف الشهرية لشبكة الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية والتي عقدت في يناير 2014، ساهمت 42 دولة من دول الحركة، بالإضافة إلى ما يزيد عن 240 مشتركًا في مناقشة حول النظم المعلوماتية الخاصة بالتغذية. واتفقت مراكز التنسيق الحكومية للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية على ضرورة أن تكون المعلومات الخاصة بالتغذية ذات صلة وفي حينها وموثوقة وتتيح اتخاذ الإجراءات، وبذلك تتحقق الشفافية والمساءلة حول ما يتم حاليًا وما يصلح والتكلفة والنتائج المترتبة.

الطلبات المقدمة حتى الآن

46. بينما يوجد عدد قليل جدًا من الطلبات الملموسة من كل دولة من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية المتعلقة بجماعة الممارسين 3، فقد ظهرت أنماط متكررة لثلاثة جوانب مختلفة وهامة للحاجة على مستوى الحركة.
    أ) **الجانب 1:** الحصول على معلومات ذات صلة لتعزيز المساءلة حول إطار النتائج المشترك الخاص بالتغذية المتفق عليه
    ب) **الجانب 2:** الحصول على معلومات موثوقة وفي حينها عن طريق **تعزيز أنظمة خاصة بتجميع نوعية البيانات وإدارتها**
    ج) **الجانب 3:** الحصول على معلومات تتيح اتخاذ إجراءات عن طريق بناء قدرات تحليل البيانات وتفسيرها وتقديمها واستخدامها من القطاعات المختلفة

الإسهامات الرئيسية القائمة والمحتملة لجماعات الممارسين 3

47. على مستوى جوانب الحاجة الثلاثة المذكورة أعلاه، فهناك العديد من الجهات الفاعلة التي إما أن تدعم بالفعل جهود الدول أو أنها في وضع يخولها لتقديم إسهامات قيمة أثناء تطور جماعة الممارسين. على سبيل المثال، تدعم حاليًا كل من شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى ونظام معلومات التنمية DevInfo التابع للأمم المتحدة الدول في الجانب 1. أما بالنسبة للمكاتب القُطرية ووكالات الأمم المتحدة والجامعات والمنظمات غير الحكومية وشبكة قطاع الأعمال لحركة تعزيز التغذية، فهي إما أن تعمل الآن مع الدول أو تتوفر لها إمكانات كبيرة لدعم الجهود ذات الصلة بالجانب 2. ويمكن أيضًا لنظام معلومات التنمية DevInfo التابع للأمم المتحدة أن يؤدي دورًا هامًا في الاستجابة لاحتياجات الجانب 3.

العلامات البارزة

مناقشة البدء

48. كجزء من الاستجابة لطلبات بناء القدرات، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتنظيم **ورشة عمل حول رصد التنفيذ وإثبات النتائج** في 12-13 مايو بنيروبي (نيابةً عن شبكة الأمم المتحدة) بدعم من الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية. وحضر ورشة العمل التي استمرت لمدة يومين 72 مشاركًا، منهم 43 شخصًا من 14 دولة في شرق وجنوب أفريقيا و 29 شخصًا يمثلون الشركاء الإقليميين والعالميين.

49. وقد مثلت ورشة العمل العلامة البارزة لبدء مناقشة حول كيفية استجابة الشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين وبناء القدرات الخاصة بالجوانب الثلاثة واسعة النطاق المحددة المذكورة أعلاه.

تقرير التغذية العالمي

50. **يصدر تقرير عالمي عن التغذية في 2014**، وسوف يقدم إطارًا للمساءلة العالمية بشأن جميع أشكال سوء التغذية. وستقدم الموجزات القُطرية مرجعًا حول نوع المؤشرات ذات الصلة بالتغذية، كما ستلقي الضوء على ثغرات البيانات وتقييداتها (تقرير التغذية العالمي عبارة عن مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين).

ظهور استجابة منسقة لاحتياجات الدول: منصات معلوماتية وطنية للتغذية ونظم معلوماتية شبكية

51. بينما تُبذل الجهود للاستجابة لجوانب الحاجة الثلاثة المحددة بالأعلى، فإن التحول الحقيقي للنظم المعلوماتية للتغذية لا يصبح ممكنًا إلا ببذل جهود منسقة تهدف إلى تأسيس روابط متماسكة بين كل عنصر من عناصر تجميع البيانات وتحليلها واستخدامها. وكجزء من جهودهم الرامية إلى تقديم استجابة منسقة لاحتياجات الدول في هذه الجوانب الثلاثة، **تعمل الآن مجموعة من الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والجامعات على إقامة مبادرة لتعزيز المنصات المعلوماتية الوطنية للتغذية.**

52. جدير بالذكر أن العميل والمستخدم الرئيسي للمنصات المعلوماتية الوطنية سيكونون صناع القرار من القطاعات الحكومية الرئيسية ومنفذي البرامج ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي يعمل في دعم الخطط الحكومية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي والبرلمانيين. ويتولى إدارة هذه العملية فريق تقني يضم متخصصين من المكاتب الإحصائية الوطنية والمراكز البحثية ومن المساعدات التقنية الخارجية، إذا لزم الأمر. وتتاح للجمهور معلومات سهلة الاستخدام عن طريق الوسائط المختلفة، بما في ذلك المواقع الإلكترونية والراديو والنشرات الإخبارية، وأيضًا من خلال إشراك القادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني والمدارس وقنوات المعلومات الأخرى.

53. ومتى أصبح لدى عدد من الدول منصات معلوماتية وطنية فاعلة للتغذية، فسيكون من الممكن حينها تحليل الاتجاهات العامة الخاصة بالحد من سوء التغذية وتمويل التغذية وفعالية البرنامج. وهذا هو الأساس لضمان اعتماد نظام المعلومات الشبكي العالمي حول التغذية بفعالية على النظم القُطرية. وبعد تحسين نوعية وقابلية البيانات على المستوى القُطري، فيمكن بعد ذلك تجميعها إلى المستويات الإقليمية والعالمية لتقييم ما إذا كانت الدول مجتمعة تسير على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف العالمية لعام 2025. وتعتبر كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، على سبيل المثال لا الحصر، قادة العالم في إعداد الإحصاءات عن الأطفال والصحة والزراعة، على التوالي.

التحديات

54. على النحو المبين أعلاه، فإن معظم الدول لديها أنظمة متعددة لتجميع البيانات في أوقات مختلفة ومن عينات مختلفة. ويوجد لدى المؤسسات المختلفة كميات ضخمة من المعلومات، ولكن بالكاد يتم تحليلها.

آفاق المستقبل لجماعة الممارسين 3:

55. بحلول نوفمبر 2014: التوصل إلى إجماع آراء نهائي حول الحد الأدنى من المعلومات الأساسية التي سيتم التقاطها في أداة التخطيط والرصد لأصحاب المصلحة والتي ستتوسع فيها الدول على أساس متطلباتها الإضافية (بقيادة مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال).

56. بحلول ديسمبر 2014: العمل مع الشركاء لبناء نظام محفوظات جماعي لأطر الرصد والتقييم المتاحة ووضع مبادئ توجيهية لعملية تجميع البيانات وتحديد المؤشرات ولوحات المتابعة، وغير ذلك. وهذا سيوفر منصة لضمان زيادة تنسيق الجهود الحالية الموجهة لنظم المعلومات التغذوية (الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية مع الشبكة القُطرية، ومع مجموعة الخبراء المستقلة لتقرير التغذية العالمي ومع مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال نيابة عن شبكة الأمم المتحدة؛ ملاحظة: يمكن استضافة هذا على الموقع الإلكتروني لتقرير التغذية العالمي).

57. خلال عام 2014 و 2015: العمل على ضمان تقديم استجابات منسقة وفي الوقت المناسب للطلبات العاجلة المقدمة من الدول في الجوانب المحددة التالية: التخطيط والرصد لأصحاب المصلحة، وتطوير/تحسين أطر الرصد والتقييم، وتطوير لوحات المتابعة، وتحديد المعلمات الوطنية لتقييمات فعالية التكاليف، وتعزيز القدرات الوطنية لإدارة وتحليل ونشر واستخدام البيانات المتعلقة بالتغذية بناءً على تقنيات قواعد البيانات الحالية، مثل نظام معلومات التنمية DevInfo، والأوساط الأكاديمية (جامعة جونز هوبكنز، على سبيل المثال).

أ) تشمل مجموعة مقدمي هذه الخدمات: شبكة الأمم المتحدة للتغذية وشبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى والبنك الدولي ومؤسسة النظام المجتمعي وشبكة المجتمع المدني لحركة تعزيز التغذية وشبكة قطاع الأعمال لحركة تعزيز التغذية.

58. بالإضافة إلى العمل الجاري لإنشاء منصات معلوماتية وطنية للتغذية (NIPNs). عرض نتائج المشاورات مع الدول حول مدى جدوى المنصة المعلوماتية الوطنية للتغذية. بحلول نوفمبر 2014: فضلاً عن ذلك، فإن مواءمة الموارد التقنية والمالية لبدء تقديم الدعم للدول المحددة متوقعة لمنتصف عام 2015.

رصد النمو في مقاطعة رومفي، شمال ملاوي

جماعة الممارسين 4:
القدرات الوظيفية من أجل قيام حركة تعزيز التغذية بأعمال منسقة وفعالة

بيان الأغراض

59. تنسق حكومات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية جهودًا عديدة لتعزيز التغذية عبر آليات مختلفة، **في مختلف القطاعات، وبين العديد من أصحاب المصلحة والعديد من المستويات الحكومية.** أعربت الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية بشكل متزايد عن حاجتها إلى تحسين أداء آليات أصحاب المصلحة المتعددين المعنية بتعزيز التغذية، وبالتالي فإن الهدف العام من جماعة الممارسين 4 هو بناء قدرات الجماعات والأفراد للعمل بفعالية في مختلف القطاعات، وبين العديد من أصحاب المصلحة والعديد من المستويات الحكومية.

مقدمة

60. ينطوي **تعزيز القدرات الوظيفية** على وضع سياسات تشغيلية وإجراءات وأطر وترتيبات إدارية، إلى جانب موظفين يتمتعون بالقدرة اللازمة للعمل معًا بشكل فعال من أجل تعزيز التغذية. وتعمل هذه القدرات على تمكين الدول من تخطيط المبادرات وقيادتها وإدارتها ودعمها عبر القطاعات، وبين العديد من أصحاب المصلحة والعديد من المستويات الحكومية.

الطلبات المقدمة حتى الآن

61. أعربت مجموعة من الدول بطريقة غير رسمية عن رغبتها في تلقي الدعم لتحسين جوانب معينة من آلياتها الإدارية لأصحاب المصلحة المتعددين. وفي حالة الدول الثلاث، فقد قُدمت طلبات رسمية: تم إسناد طلبين[44]، وما زالت تُبذل الجهود لتحديد مصدر الخبرة المناسب لتلبية الطلب الثالث[45].

الإسهامات الرئيسية القائمة والمحتملة لجماعات الممارسين 4

62. تم تحديد منظمات مختلفة كموردين محتملين لجماعة الممارسين 4. وقد وضعت كل من شراكة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال وجامعة كورنيل أطر عمل وأدوات من شأنها السماح للدول بتقييم القدرات الوظيفية الأكثر احتياجًا لتحسين إدارة التغذية لأصحاب المصلحة المتعددين، والذي سيحدد الأساس لتوفير استجابة لتنمية القدرات. علاوةً على ذلك، فإن الموردين المحتملين الآخرين الذين يتمتعون بالخبرة لدعم الدول في تعزيز قدرات وظيفية محددة والذين يتم التشبه بهم بينما تأخذ جماعة الممارسين شكلها هم شبكات المجتمع المدني وقطاع الأعمال التابعين لحركة تعزيز التغذية (التي يمكنها المساهمة في تعزيز إشراك مجموعات أصحاب المصلحة التابعة لها) أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الذي يمكنه مساعدة الدول على تحسين آليات الإدارة اللامركزية) أو مؤسسة PROCASUR ومنظمة Sight and Life (التي يمكنها المساعدة في تعزيز القدرات الوطنية لمشاركة المعرفة والتعلم) أو المرصد الاجتماعي العالمي ومنظمة الشفافية الدولية (التي يمكنها المساعدة في تعزيز قدرات الدول على منع تضارب المصالح وإدارتها بشكل أفضل) أو مبادرة الشراكة ومنظمة إنقاذ الطفولة (التي يمكنها المساهمة في تحسين إدارة التغير التنظيمي لآليات أصحاب المصلحة المتعددين). وسوف تشجع جماعة الممارسين 4 على التعلم الإقليمي وعن طريق الأقران بين الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية والمنظمات الإقليمية.

---

[44] الكاميرون والسلفادور.

[45] جنوب السودان.

العلامات البارزة

63. ينصب التركيز الأولي لجماعة الممارسين 4 على التصنيف الشامل لاحتياجات الدول المشتركة في الحركة وتحديد عدد من الوكالات المناسبة التي تتمتع بالخبرات والمهارات اللازمة لتوفير استجابات وإجراءات مناسبة على مستوى هذه الفئات من الحاجات. ويتم الاضطلاع بهذا الأمر من خلال نهج يتكون من ثلاثة اتجاهات.

الاتجاه 1: تحديد جوانب القدرات التي تحتاج إلى تعزيز

64. بينما يمكن أن تختلف الاحتياجات المحددة للدول في هذا الجانب اختلافًا كبيرًا، فقد قامت الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية بتحليل المعلومات التي تتشاركها مراكز التنسيق الحكومية لدول حركة تعزيز التغذية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين التابعة لها، وأشارت إلى أن هناك ثلاثة مستويات مختلفة يمكن تعزيز القدرات الوظيفية بها. هذه المستويات الثلاثة المترابطة هي:

أ) **القدرات المؤسسية** التي تعزز التفاعلات المبنية على الثقة والاحترام، وذلك على أساس التفاهم المتبادل والشفافية ووضوح الأدوار وقبول المسؤوليات بين أعضائها

ب) **المهارات الفردية** التي تساعد على الانخراط والعمل التعاوني الفعال، بما في ذلك الفهم الصحيح للسياق التشغيلي والإدارة الفعالة والقيادة وإدارة المعرفة والمساءلة

ج) الفهم السليم **للبيئة الخارجية، والتي** تشمل عوامل معينة، مثل الإرادة السياسية والسياسات والأطر القانونية والاقتصادية وآليات الإدارة وعلاقات القوة والقيم الاجتماعية التي تؤثر على أداء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين.

65. ويؤدي العمل على المستويات الثلاثة المترابطة لالتزامات أصحاب المصلحة المتعددين إلى إمكانية حدوث تضارب في المصالح، وبالتالي فإن تعزيز القدرات لمنع تضارب المصالح وإدارته والتعرف عليه تشكل جزءًا لا يتجزأ من دعم العمل الفعال والمنسق لتعزيز التغذية. راجع الاشتراك في حركة تعزيز التغذية: منع تضارب المصالح وإدارته في الفصل الثالث 3.

الاتجاه 2: تحديد الاحتياجات المحددة للدول ومقدمي الدعم المحتملين

66. من المقرر بحث طلبات الحصول على الدعم الخارجي من الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية ونتائج ورش العمل الوطنية للرصد التابعة للحركة ومسوحات الاتصال الإضافية لتكوين فهم شامل عن احتياجات الدول. وسوف تقدم المصادر المحتملة للدعم استجابات مخصصة للأنواع المختلفة من الاحتياجات المحددة من خلال التدخلات المحددة والاستجابات ومشاركة المعلومات.

الاتجاه 3: تشكيل جماعة ممارسين وتوفير الدعم استجابة لاحتياجات الدول

67. الهدف هو تأسيس شبكة واسعة من الوكالات والموارد على المستوى القُطري والإقليمي لتكوين جماعة ممارسين تدعم العمل الفعال والمنسق من أجل تعزيز التغذية. ويتعين على جماعة الممارسين تقديم الدعم المتواصل للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية وتشكيل نظام يمكّن الدول من الوصول إلى هذا الدعم.

آفاق المستقبل لمجتمع الممارسين 4

68. إن الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية في طور اكتساب فهم أفضل لاحتياجات الدول من أجل تعزيز القدرات على مستوى الحكومة لإدارة عملية التنفيذ الفعال للإجراءات من قِبل أصحاب المصلحة المتعددين وتحديد مقدمي الدعم المحتملين الذين يمكنهم الاستجابة لهذه الاحتياجات وإشراكهم.

69. وفي هذه الأثناء، ستواصل حركة تعزيز التغذية إجراء المبادرات التي تسهم في تعزيز القدرات الوظيفية لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين بالحركة، وهي بالتحديد تنظيم ممارسات التعلم المعزز لتحديد تضارب المصالح ومنعه وإدارته في السلفادور (17-18 يوليو) وإندونيسيا (أكتوبر) وطرق التعلم في بيرو (سبتمبر) مع التركيز على مشاركة المعرفة عن التنسيق والمواءمة بين القطاعات المتعددة والإدارة المحلية والوطنية للتغذية ومستويات التنفيذ.

70. وستبدأ الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية في دراسة أوجه التآزر بين عمليات حركة تعزيز التغذية والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في دول مختارة في أفريقيا. وساعدت المناقشة الموضوعية حول مساهمة الزراعة والأنظمة الغذائية والحماية الاجتماعية في تعزيز التغذية على تحديد احتياجات الدول لتنسيق أقوى بين عمليات الزراعة والتغذية. واستنادًا إلى تعبير الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية عن اهتمامها، فسيتم اختيار عدد محدود منها بالتنسيق مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة من أجل تحسين المواءمة بين عمليات حركة تعزيز التغذية والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وهذا سوف يتطلب الدعم لتحسين التنسيق والمواءمة بين القطاعات في سبيل تعزيز التغذية.

تعزيز قدرات الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية من خلال طرق التعلم

كانت إحدى الرسائل الواضحة القادمة من دول الحركة هي الحاجة الملحة لدعم الدول حتى تتمكن من التعلم من خبرات بعضها البعض. ومن أجل الاستجابة لهذه الحاجة، قدمت لجنة إدارة الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء الدعم للأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية للدخول في شراكة مع مؤسسة PROCASUR بهدف تطوير برنامج تجريبي يسمى "تعزيز قدرة الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية لتعزيز التغذية من خلال طرق التعلم". ويهدف البرنامج إلى تحسين مبادرات المشاركة والتعلم بين المنتديات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة لحركة تعزيز التغذية. هذه الطرق هي رحلة مخططة ذات أهداف تدريبية موجهة نحو بناء القدرات، والتي ستساعد أيضًا الدول المضيفة في تعزيز قدراتها في إدارة المعرفة والتعلم والتواصل وتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب.

وبموافقة لجنة إدارة الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء، فقد تضمنت تحضيرات هذا المشروع مسحًا أجرته الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية في الفترة من يونيو حتى أغسطس 2013. وقدم هذا المسح رسمًا توضيحيًا لاهتمامات موضوعية محددة للدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية، ألا وهي أنشطة التعلم والمشاركة. وشارك في هذا المسح ثماني وعشرون دولة. وفي معظم الحالات (23)، كانت مراكز التنسيق الحكومية لحركة تعزيز التغذية هي المجيب الأول. وقد سمح هذا المسح للأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية بالتخطيط لتعيين توافر أمثلة عن أفضل الممارسات في مختلف الدول، وساعد أيضًا على تحديد الجوانب الرئيسية التي تحظى باهتمام الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية.

تلقت لجنة إدارة الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية عرضًا بقيمة 600.000 دولار أمريكي (بالإضافة إلى 7% استرداد التكاليف غير المباشرة) في نوفمبر 2013 لهذا المشروع التجريبي، الذي سيستمر لمدة 12 شهرًا (فبراير 2014 إلى يناير2015)، والذي وافقت عليه.

وخلال الفترة من 26 مايو - 1 يونيو 2014، استضافت السنغال فرق عمل (كل فريق مكون من 2-3 أشخاص) من بنن، وبوروندي، وغانا، وغينيا، والنيجر، وسيراليون (وبيرو). وقد تراوح التمثيل الحكومي لطريق التعلم هذا من مكاتب الرئيس ونائب الرئيس وهيئات التخطيط الوطنية حتى وزارات الصحة والزراعة. وضمت كل دولة مشاركة - تقريبًا - أعضاء من المجتمع المدني في فرقها. واستضافت بيرو، وغواتيمالا، ومدغشقر، وسريلانكا، وتنزانيا (والسنغال) من 8-14 سبتمبر 2014.

الملحق 4:
تفاصيل الإنجازات التي حققتها الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية الموضحة في الفصل الثاني

الدول	التي قدم قادتها تعهدات في حدث التغذية من أجل النمو في 2013	التي رفعت تقريرًا يفيد بتعيين مسؤول عن دعوة شركاء التنمية/الجهات المانحة	التي رفعت تقريرًا يفيد بتعيين مراكز تنسيق حكومية في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية	التي رفعت تقريرًا يفيد بتأسيس منتدى أصحاب المصلحة المتعددين للتغذية	التي تلقت دعمًا من مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال
بنغلاديش	■	■	■	■	■
بنن	■	■	■	■	
بوركينا فاسو	■	■	■	■	
بوروندي	■	■	■	■	■
كمبوديا			■	■	
الكاميرون		■	■		
تشاد		■	■	■	■
جزر القمر			■		
الكونغو					
جمهورية الكونغو الديمقراطية	■	■	■	■	
كوستاريكا			■	■	
ساحل العاج	■	■	■	■	
السلفادور	■		■	■	
إثيوبيا	■	■	■	■	■
غامبيا	■	■	■	■	
غانا		■	■	■	■
غواتيمالا	■	■	■	■	
غينيا	■	■	■	■	
غينيا - بيساو					
هايتي	■	■	■	■	
إندونيسيا	■	■	■	■	
كينيا		■	■	■	
قيرغيزستان	■	■	■	■	
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية		■	■	■	
ليسوتو					
ليبريا	■			■	
مدغشقر	■	■	■	■	
ملاوي	■	■	■	■	
مالي	■	■	■	■	■
موريتانيا	■		■	■	■
موزمبيق		■	■	■	■

الدول	التي قدم قادتها تعهدات في حدث التغذية من أجل النمو في 2013	التي رفعت تقريرًا يفيد بتعيين مسؤول عن دعوة شركاء التنمية/الجهات المانحة	التي رفعت تقريرًا يفيد بتعيين مراكز تنسيق حكومية في الدول المشتركة في حركة تعزيز التغذية	التي رفعت تقريرًا يفيد بتأسيس منتدى أصحاب المصلحة المتعددين للتغذية	التي تلقت دعمًا من مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال
ميانمار		■	■	■	
ناميبيا	■	■	■	■	
نيبال		■	■	■	■
النيجر	■	■	■	■	■
نيجيريا	■	■	■	■	
باكستان		■	■	■	
بيرو		■	■	■	
الفلبين					
رواندا		■	■	■	■
السنغال	■	■	■	■	
سيراليون	■	■	■	■	■
الصومال			■		
جنوب السودان			■	■	
سريلانكا	■		■	■	
سوازيلند		■	■	■	
طاجيكستان		■	■	■	
تنزانيا	■	■	■	■	■
توغو					
أوغندا	■	■	■	■	■
فيتنام			■	■	
اليمن	■	■	■	■	
زامبيا	■	■	■	■	
زيمبابوي	■	■	■	■	

الدول	التي رفعت تقريرًا بأن منتديات أصحاب المصلحة المتعددين تشتمل على برلمانيين	التي رفعت تقريرًا بأن منتديات أصحاب المصلحة المتعددين تشتمل على شركات	التي رفعت تقريرًا يفيد بلامركزية منتديات أصحاب المصلحة المتعددين	التي رفعت تقريرًا يفيد بوجود إطار نتائج مشترك	التي شاركت بخطط محددة التكاليف
بنغلاديش		■			■
بنن	■	■		■	■
بوركينا فاسو	■		■		■
بوروندي					
كمبوديا					
الكاميرون	■	■			
تشاد	■				■
جزر القمر				■	
الكونغو					
جمهورية الكونغو الديمقراطية	■	■			
كوستاريكا		■			
ساحل العاج					
السلفادور			■	■	
إثيوبيا				■	
غامبيا					■
غانا					

الدول	التي رفعت تقريرًا بأن منتديات أصحاب المصلحة المتعددين تشتمل على برلمانيين	التي رفعت تقريرًا بأن منتديات أصحاب المصلحة المتعددين تشتمل على شركات	التي رفعت تقريرًا يفيد بلامركزية منتديات أصحاب المصلحة المتعددين	التي رفعت تقريرًا يفيد بوجود إطار نتائج مشترك	التي شاركت بخطط محددة التكاليف
غواتيمالا	■	■	■	■	■
غينيا	■				
غينيا - بيساو					
هايتي	■		■		■
إندونيسيا		■		■	■
كينيا					■
قيرغيزستان					
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية					
ليسوتو					
ليبريا					
مدغشقر	■	■	■	■	■
ملاوي	■	■	■	■	■
مالي				■	■
موريتانيا		■	■	■	
موزمبيق			■	■	■
ميانمار	■				
ناميبيا		■	■	■	
نيبال			■	■	■
النيجر	■	■	■		■
نيجيريا		■		■	
باكستان		■	■		
بيرو		■	■	■	■
الفلبين					
رواندا			■	■	■
السنغال			■		■
سيراليون	■		■	■	■
الصومال					■
جنوب السودان		■			
سريلانكا		■	■	■	
سوازيلند					
طاجيكستان					
تنزانيا	■		■		■
توغو					
أوغندا		■	■	■	■
فيتنام		■			
اليمن		■			■
زامبيا	■	■	■	■	
زيمبابوي		■	■	■	

الدول	التي رفعت تقريرًا بوضع إطار للرصد والتقييم	التي رفعت تقريرًا عن بند التغذية في الميزانية العام	التي رفعت تقريرًا عن بنود التغذية في ميزانية الوزارات	التي رفعت تقريرًا عن تطوير أدوات للدعوة	التي رفعت تقريرًا عن تطبيق سياسة أو استراتيجيات (استراتيجيات) الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل	التي رفعت تقريرًا عن تأسيس تحالف للمجتمع المدني (معلومات من شبكة المجتمع المدني)	التي شاركت معلومات عن إقامة حدث تغذية رفيع المستوى
بنغلاديش				■	■	■	■
بنن		■			■		■
بوركينا فاسو		■				■	
بوروندي						■	■
كمبوديا							
الكاميرون		■		■		■	■
تشاد		■	■				■
جزر القمر							
الكونغو							
جمهورية الكونغو الديمقراطية		■				■	
كوستاريكا							
ساحل العاج							
السلفادور	■					■	
إثيوبيا	■			■		■	■
غامبيا				■	■		
غانا				■		■	■
غواتيمالا	■		■			■	
غينيا						■	■
غينيا - بيساو							
هايتي		■			■		■
إندونيسيا			■			■	■
كينيا			■	■		■	■
قيرغيزستان						■	■
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية						■	
ليسوتو							
ليبريا						■	
مدغشقر		■				■	■
ملاوي	■	■		■	■	■	■
مالي		■		■		■	■
موريتانيا				■			
موزمبيق					■	■	
ميانمار						■	■
ناميبيا							■
نيبال			■		■	■	■
النيجر		■			■	■	■
نيجيريا				■	■	■	
باكستان						■	■
بيرو	■					■	
الفلبين							
رواندا			■	■		■	■
السنغال		■		■		■	

الدول	التي رفعت تقريرًا بوضع إطار للرصد والتقييم	التي رفعت تقريرًا عن بند التغذية في الميزانية العام	التي رفعت تقريرًا عن بنود التغذية في ميزانية الوزارات	التي رفعت تقريرًا عن تطوير أدوات للدعوة	التي رفعت تقريرًا عن تطبيق سياسة أو استراتيجية (استراتيجيات) الحشد الاجتماعي والدعوة والتواصل	التي رفعت تقريرًا عن تأسيس تحالف للمجتمع المدني (معلومات من شبكة المجتمع المدني)	التي شاركت معلومات عن إقامة حدث تغذية رفيع المستوى
سيراليون		■				■	■
الصومال							
جنوب السودان							
سريلانكا			■			■	
سوازيلند				■			
طاجيكستان				■			
تنزانيا		■				■	■
توغو							
أوغندا				■		■	■
فيتنام					■		
اليمن					■		■
زامبيا						■	■
زيمبابوي						■	■

قائمة الاختصارات والأسماء الموجزة

ARNS	الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية التابعة للاتحاد الأفريقي
CIFF	مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال
CSA	تحالف المجتمع المدني
CSN	شبكة المجتمع المدني
CSO	منظمة المجتمع المدني
CFS	لجنة الأمن الغذائي العالمي
COP	جماعات الممارسين
CAADP	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
NAFSIPs	خطط الاستثمار الوطنية في الزراعة والأمن الغذائي في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
CRF	إطار النتائج المشترك
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
ICE	التقييم المستقل الشامل لحركة تعزيز التغذية
MQSUN	شبكة رفع جودة تعزيز التغذية للحد الأقصى
MSPs	منتديات أصحاب المصلحة المتعددين
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
NGO	منظمة غير حكومية
N4G	التغذية من أجل النمو
OECD DAC	لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
SUN	حركة تعزيز التغذية
SBN	شبكة الأعمال التابعة لحركة تعزيز التغذية
MPTF	الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية
ICN2	المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية
UN	الأمم المتحدة
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
USG	حكومة الولايات المتحدة
UNSCN	اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة
WHO	منظمة الصحة العالمية
ZHC	تحدي القضاء على الجوع التابع للأمين العام للأمم المتحدة

Scaling Up
NUTRITION

ENGAGE • INSPIRE • INVEST